

أطفال المكبات

44 طفلاً من فاقد السند عُثر عليهم في الخرطوم خلال أقل من خمسة أشهر، فيما كانت دار المايقوما تستقبل نحو 600 طفل سنوياً قبل الحرب. كما فقدت الدار 40 طفلاً من أصل 301 كانوا تحت رعايتها خلال الأسابيع الأولى للنزاع. أرقام تكشف جانباً من مأساة تتسع بصمت؛ أطفال يُعثر عليهم في الشوارع ومكبات النفايات وبعد أن أغلقت الحرب أبواب المأوى في وجوههم، تتجه الدولة إلى بدائل أسرية تواجه بدورها تحديات اقتصادية واجتماعية معقدة.

هل عشق البرهان الحرب؟

القتال رغم اتساع المأساة لا يعكس دائماً قوة الإرادة، بل قد يكون تعبيراً عن عجز عن الاعتراف بالخوف من اليوم التالي للحرب، الذي قد يحمل في طياته المحاسبة وكشف الذي يستتره غبار المعارك من الأخطاء التي تصل حد الخطيئة. لقد أثبتت السنوات الماضية أن أيّاً من الطرفين لم يتمكن من تحقيق نصر حاسم. ورغم تغير خطوط السيطرة مرات عديدة، بقيت النتيجة واحدة: لا غالب ولا مغلوب، وإنما وطن يخسر كل يوم جزءاً جديداً من نفسه. وفي مثل هذه الحروب، يصبح الحديث عن النصر الكامل أقرب إلى الوهم منه إلى الواقع، لأن ما يتبقى بعد نهاية المعارك قد لا يكون وطناً قابلاً للحياة أصلاً.

والأخطر من ذلك أن استمرار الحرب لا يهدد الحاضر وحده، بل يعيد تشكيل مستقبل السودان بطريقة قد يصعب إصلاحها لعقود. فهناك جيل كامل خرج من المدارس، وملايين الأطفال يكبرون في معسكرات النزوح وهم لا يعرفون معنى الاستقرار. وهناك اقتصاد مواز للحرب يتوسع كل يوم، ومراكز نفوذ جديدة تتغذى على استمرار القتال، وانقسامات اجتماعية وجهوية تزداد عمقاً مع كل معركة جديدة، وكلما طال أمد الحرب، أصبح السلام أكثر تعقيداً، وأصبحت كلفة إعادة بناء الدولة أعلى بكثير.

الحروب لا تنتهي عندما تتوقف البنادق فقط، وإنما عندما يرفض الناس استمرارها، ويطالبون بحقهم في الحياة، والسلام لا يبدأ من موائد التفاوض وحدها، بل يبدأ أيضاً عندما يدرك المجتمع أن لا أحد يستطيع أن ينتصر على وطنه. لهذا فإن السؤال الذي يجب أن يطرحه السودانيون اليوم لا يتعلق فقط بالفريق أول عبد الفتاح البرهان، وإنما بكل من يمتلك سلطة اتخاذ القرار. فإذا كانت كل المبادرات تقابل بالرفض أو التأجيل أو التعطيل، فمن حق الشعب أن يعرف لماذا؟ وإذا كان هناك طريق أفضل من التفاوض، فليقدم للسودانيين بوضوح، مع جدول زمني، وأهداف قابلة للتحقق، وضمانات بألا تستمر الحرب سنوات أخرى، أما الاكتفاء بترديد شعارات الحسم، بعد كل ما جرى، فلم يعد يكفي لإقناع شعب أنهكته معسكرات النزوح وصفوف الجوع وذلة ومهانة دول اللجوء.

إن التاريخ لا يمنح القادة مكانتهم لأنهم أطالوا الحروب، بل لأنهم امتلكوا الشجاعة لإنهائها عندما أدركوا أن استمرارها أصبح جريمة في حق أوطانهم وشعوبهم، والسياسة ليست استسلاماً، كما أن التفاوض ليس هزيمة، بل قد يكون في لحظة معينة أعلى درجات الشجاعة الوطنية، لأنه ينقذ ما تبقى قبل أن ينهار كل شيء.

لذلك، فإن السؤال الذي ينبغي ألا يخشاه أحد هو: هل أصبح عبد الفتاح البرهان العقبة الأكبر أمام السلام؟ وإذا كانت الوقائع تقود إلى هذا الاستنتاج، فإن من واجب السودانيون أن يناقشوه بلا خوف، لأن الأوطان لا تُبنى بالمجاملات، ولا تُحفظ بالصمت. لقد آن الأوان لأن ينتقل النقاش من سؤال: كيف ننتصر في الحرب؟ إلى سؤال أكثر أهمية وأكثر إلحاحاً: كيف ننقذ السودان؟ فذلك هو الانتصار الوحيد الذي يستحق أن يخوضه الجميع.

هل أصبح الفريق أول عبد الفتاح البرهان العقبة الكؤود أمام السلام؟ ليس هذا سؤالاً يُراد به تسجيل موقف سياسي، ولا محاولة لإدانة شخص بعينه بقدر ما هو محاولة لقراءة حصيلة أربع سنوات من الحرب بعيون السودانين الذين دفعوا الثمن الأكبر. فحين تمتد الحرب إلى هذا الحد، وتتعاقد المبادرات واحدة تلو الأخرى ثم تسقط جميعها، يصبح من حق الناس أن يسألوا: أين تكمن العقدة الحقيقية؟ ومن الذي يقف في وجه إغلاق هذا الجرح المفتوح؟

منذ الخامس عشر من أبريل 2023، ظل الخطاب الرسمي للقيادة العسكرية يقوم على وعد واحد لا يتغير: الحسم العسكري. وفي كل مرة كان يُطلب فيها فتح الباب أمام تسوية سياسية، كان الجواب يأتي بصيغة مختلفة، لكنه يحمل المعنى نفسه: لا تفاوض قبل القضاء على «التمرد». ومع مرور الوقت، تحولت هذه العبارة من هدف عسكري إلى عقيدة سياسية، وبات مستقبل بلد بأكمله معلقاً على فرضية لم تنجح في تحقيقها أربعة أعوام من القتال والدماء والخراب. الحروب ليست شعارات، وإنما حسابات للربح والخسارة. وإذا كان الهدف من أي حرب هو الوصول إلى وضع أفضل مما كان قائماً قبلها، فإن السؤال المؤلم هو: ماذا ربح السودان؟ المدن الكبرى تحولت إلى خرائب، ملايين السودانيين أصبحوا لاجئين ونازحين، الاقتصاد انهار، المؤسسات تفككت، الخدمات الأساسية تلاشت، والتعليم والصحة أصابهما ما يشبه الموت السريري، حتى المناطق التي لم تصلها المعارك دفعت ثمنها تضخماً وفقراً وانعداماً للأمن، فكيف يمكن بعد كل هذا أن يقال إن استمرار الحرب هو الخيار الأقل كلفة؟

لقد مرت أمام السودان فرص عديدة، لم تكن جميعها مثالية، لكنها كانت تستحق الاختبار على الأقل. منبر جدة كان فرصة مبكرة لإيقاف النزيف قبل أن يتحول إلى كارثة إنسانية شاملة. ثم جاءت محاولات جوبا، وتبعته تفاهات المناامة التي تحدثت أطراف عديدة عن أنها قطعت شوطاً مهماً نحو بناء أرضية مشتركة، قبل أن تنهار. واليوم تتردد الأنباء عن تحركات أمريكية ومصرية تسعى إلى فتح نافذة جديدة، لكنها تواجه مقاومة قوية قبل أن ترى النور، يقودها البرهان بنفسه ويسعى جاداً وجاهداً لتلحق بما سبق.

قد يجادل البعض بأن هذه المبادرات لم تكن عادلة، أو أنها منحت قوات الدعم السريع ما لا تستحقه، أو أنها تجاهلت اعتبارات السيادة الوطنية. وهذا نقاش مشروع. لكن السؤال الأهم ليس إن كانت المبادرات كاملة، بل إن كان البديل عنها أفضل. فإذا كان البديل هو حرباً بلا نهاية، ومزيداً من الخراب، ومزيداً من التنشيط، فإن رفض كل مبادرة لا يصبح موقفاً وطنياً بالضرورة، وإنما يحتاج إلى تفسير سياسي وأخلاقي أمام شعب يدفع وحده ثمن هذا الرفض.

ليست المشكلة في أن الجيش يخوض حرباً، فالجيوش في كل العالم تقاتل عندما تفرض عليها المعارك، المشكلة تبدأ عندما تصبح الحرب غاية في ذاتها، أو عندما تتحول إلى الخيار الوحيد مهما تغيرت الوقائع على الأرض. القائد العسكري الناجح ليس هو الذي يعرف كيف يبدأ الحرب فقط، وإنما الذي يعرف أيضاً متى ينهيها. فالإصرار على استمرار



هل اقتربت نهاية الحرب أم بدأت
جولة جديدة من المراوغة؟
حيدر المكاشفي 13

السنوات الأخيرة لعلي عبد اللطيف: من
أخفاها؟ وكيف نستعيد الأرشيف؟
د. وجدي كامل 16

الكتابة للمستقبل
السودان... الدولة التي لم تُؤسس بعد
د. صلاح أحمد الحبو 35

المبادرة الأمريكية... تفتح باب التسوية
أم تُؤسس للجمهورية الجديدة؟
حاتم أيوب أبو الحسن 37

الصحافة التي صنعت السودان المتخيل
كيف حوّل ملاك الجرائد الأمريكية أزمة
بريطانية إلى أسطورة شعبية
محمد أحمد شبشة 56

عشر رخص وسؤال واحد معلق:
من يملك مفاتيح أموال السودانيين؟
عمر سيد احمد 58

الحوار الوطني...
من تقاسم السلطة إلى بناء الدولة
عمر شمينا 71

حكاية من بيئتي (37)
نحو الأمية
محمد أحمد الفيلاي 91

كردفان.. الكوليرا
تعقق مأساة
السكان في ظل
شح العلاج
29

18



خذل القوى المدنية مراراً...
فهل من مزيد؟
حوار مع عقار... عطار يحاول
إصلاح ما أفسدته المواقف
08

المعلمون
يصعدون
والسلطة تلجأ
للإجراءات الأمنية

50

الهدنة برافعة
أمريكية..
من يصغي إلى
صوت السودانيين؟

45

أطفال خارج
المدرسة...
جيل على
حافة الضياع

39

القيمة الاستخباراتية
للانشقاقات:
التمويل والتكنولوجيا
والتنافس في السودان

88

الشاعر يوسف الحبوب:
خنقت آباتي
الشعرين لأحب
نفسي

62



عادل خلف الله:
الحرب كشفت
الانهيار.. لكنها
لم تصنعه

53

إبراهيم
تراوري..
أي
جنرال



تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA, CENTRAL, KAMPALA, CENTRAL DIVISION, BUKESA, NSALO
POSTAL ADDRESS 177732 KAMPALA GPO



رئيس التحرير
عثمان فضل الله



« فاقدو السند » أطفال على قارعة الطريق

يسلط التقرير الضوء على معاناة الأطفال فاقد السند بعد إغلاق دار المايقوما، من خلال قصة مي عباس التي تبنت طفلاً حديث الولادة عثرت عليه ملقى في أحد شوارع أم درمان. ورغم ظروفها الاقتصادية الصعبة، قررت احتضانه وإكمال إجراءات التبني، في تجربة نادرة لشابة غير متزوجة.

ملخص

أعلنت الوزارة تبني استراتيجية جديدة تقوم على إلغاء الاعتماد على دور الإيواء والاتجاه إلى الدمج الفوري للأطفال داخل أسر بديلة، مع تخصيص مستشفيات لاستقبالهم مؤقتاً. وجاء هذا التوجه بعد الأضرار الكبيرة التي لحقت بدار المايقوما خلال الحرب، وتراكم ديونها وارتفاع تكاليف تشغيلها.

يشير إلى تزايد العثور على أطفال حديثي الولادة في شوارع الخرطوم بعد إغلاق دار المايقوما، التي كانت تستقبل نحو 600 طفل سنوياً. وترى وزارة التنمية الاجتماعية أن هذا الارتفاع مرتبط بعودة السكان إلى الولاية، إلى جانب غياب الدار التي كانت الوجهة الرئيسية لاستقبال هؤلاء الأطفال.

رغم استمرار طلبات التبني، تواجه الوزارة تحديات تتمثل في ضعف الإقبال على تبني الأطفال الذكور، وارتفاع تكاليف رعاية الأطفال، إضافة إلى بعض حالات إعادة الأطفال بعد التبني. ويؤكد التقرير أن نجاح الاستراتيجية الجديدة يتطلب تعاون الدولة والمجتمع لتوفير بيئة آمنة وداعمة للأطفال فاقد السند.

«بعد إغلاق دار المايقوما، أصبح العثور على الأطفال حديثي الولادة في الشوارع يتزايد بصورة ملحوظة.»

أم درمان: شمائل النور



صديق فريني...

وزير التنمية الاجتماعية المكلف- ولاية الخرطوم

يفسر وزير التنمية الاجتماعية المكلف بولاية الخرطوم، صديق فريني، حالات الرصد المتصاعدة للأطفال فاقد السند حديثي الولادة بأنها مرتبطة تمامًا بمستوى العودة الطوعية والاستقرار الذي حدث في ولاية الخرطوم، كما أن في السابق كانت دار المايقوما معلومة للجميع لاستقبال الأطفال، لكن بعد إغلاق الدار أصبح التخلص من الأطفال يتم بهذه الأساليب، وتتولى الشرطة أو المتطوعون إحضارهم إلى المستشفيات.

وتحصى وزارة التنمية الاجتماعية الولائية 44 طفلاً مجهول النسب في الفترة من (نهاية يناير - الأسبوع الأول من يوليو)، هؤلاء مدرجون في بيانات الوزارة، وكانت دار المايقوما تستقبل

«بينما كنت عائدة إلى منزلي عقب صلاة التراويح في رمضان المنصرم، صادفت تجمعاً لبعض المارة بالحارة الثامنة بأم درمان، فإذا بطفل حديث الولادة رُمي به في قارعة

الطريق، شعرت بألم رهيب، ورغبة أكبر في احتضانه». الحديث للسيدة مي عباس، وهي تقطن أم درمان. تقول مي في حديثها لـ«أفق جديد»: قررت في لحظتها تبني هذا الطفل، وهي أول تجربة لي ولأسرة.

وتتابع حديثها: «قمت أنا وأخي بالإجراءات الرسمية اللازمة بقسم شرطة الحارة العاشرة، وتم تحويلنا للمستشفى للتأكد من صحته، حيث مكث في الرعاية نحو 24 ساعة، وبعدها انتقلنا إلى المنزل ليكمل الطفل، الذي أطلق عليه اسم «أحمد»، شهره الرابع مع أمه البديلة «مي عباس».

ورغم أن الظروف الاقتصادية لمي عباس ليست على ما يرام، كحال كثير من الأسر السودانية التي عصفت بها الحرب، إلا أنها تشعر بسعادة غامرة ومحبة كبيرة تجاه طفلها الجديد، وتجربة مي مختلفة لكونها غير متزوجة، فيما جرت العادة أن تمنح وزارة الرعاية الاجتماعية حق التبني للأمهات أو المتزوجات اللاتي لم ينجبن، عطفًا على أن حالات التبني للشابات تبدو نادرة في المجتمع السوداني.

استراتيجية تجفيف الدور والدمج الفوري داخل الأسر

أحمد ليس وحده، هو ضمن عشرات الأطفال الذين يتم العثور عليهم بشكل يومي ومتصاعد في ولاية الخرطوم، تارة بالقرب من مستشفى، وتارة قرب قسم شرطة، وتارة في مكب نفايات، وترصد صفحات متطوعين بشكل راتب العثور على أطفال حديثي الولادة يتم التخلص منهم في ظروف قاتلة.

«الاستراتيجية الجديدة تعتمد على دمج الأطفال فاقد السند مباشرة في أسر بديلة بدلاً من دور الإيواء.»

«الحرب دفرت دار المايقوما وأثقلت كاهلها بالديون، مما فرض تغيير أسلوب رعاية الأطفال.»



الإجراءات الراتبة.

وكشف فريني في مقابلة مع «أفق جديد» عن استراتيجية جديدة للدولة تجاه دور الإيواء، تقوم على تجفيف دور الإيواء مقابل الدمج الأسري الفوري، وتخصيص بعض المستشفيات لاستلام الأطفال فاقد السند، على أن تقوم الوزارة من خلال برامجها بنقل الطفل إلى أسرة مباشرة دون الإبقاء عليه في أي مكان، وهي استراتيجية مغايرة لما كان عليه الوضع قبل الحرب.

المايقوما... خراب ومديونيات ثقيلة

وتشير «أفق جديد» إلى حجم الخراب الذي

600 طفل سنوياً، وفقاً لبيانات الوزارة. وخلال الأسابيع الأولى من الحرب انتقلت دار المايقوما إلى مدينة مدني، عاصمة ولاية الجزيرة، في ظروف استثنائية، وكانت تضم 301 طفل، ونظراً للظروف السيئة خلال أسابيع الحرب الأولى بالخرطوم، فقدت الدار نحو 40 طفلاً، قدرت بمعدل 11 طفلاً يومياً، وبعد تمدد الحرب إلى ولاية الجزيرة انتقلت الدار إلى كسلا، حيث تتبع حالياً لحكومة ولاية كسلا. ومع الغياب القسري لنشاط الوزارة بسبب الحرب في الخرطوم، ظلت أقسام الشرطة تقوم باستلام الأطفال، ومن ثم إلحاقهم بأسر بديلة بإجراءات مؤقتة، وذلك في الفترة منذ 2023 وحتى 2025، لتتولى لاحقاً الوزارة كافة

«ارتفاع تكاليف المعيشة يجعل تبني الأطفال تحدياً كبيراً رغم رغبة كثير من الأسر في احتضانهم.»

«حماية الأطفال فاقدى السند مسؤولية مشتركة بين الدولة والمجتمع لضمان نشأتهم داخل بيئة آمنة»



المتطوع بمستشفى النو/ علي جباي
يحمل طفلة حديثة الولادة عُثر عليها في الشارع

أن مبادراتهم بنت شبكة أمهات باتت تتولى الحضانة الطارئة قبل عودة الوزارة، ويحصى جباي عدد 150 طفلاً منذ قبل سيطرة الجيش على ولاية الخرطوم بالكامل. ويقول إنه يتلقى اتصالات مباشرة من بعض الأمهات يطلبن حماية أطفالهن بعيداً عن أنظار الأسر والمجتمع.

ويتوقع جباي زيادة في أعداد الأطفال فاقدى السند مع زيادة نسبة الاستقرار في ولاية الخرطوم، مشدداً على وجود عدد من الأطفال مدمجين داخل الأسر، لكنهم غير مدرجين في بيانات الوزارة، وبالنسبة له فإن الدور المطلوب تجاه هؤلاء الأطفال هو دور تشاركي بين الدولة والمجتمع والشباب.

ويشدد فريني على أن الاستراتيجية الجديدة هي وضع نظام متكامل لاستيعاب هؤلاء الأطفال وحمايتهم في بيئة آمنة، على أن تتحول فكرة المايقوما إلى منصة تدريب وتأهيل وتوعية، مشيراً إلى كثير من المشكلات النفسية والسلوكية المصاحبة للأطفال الناشئين في مراكز الإيواء، منبهاً على أن البيئة الطبيعية لأي شخص أن يعيش وسط أسرة، مضيفاً أن أولوية الوزارة أن يحصل الطفل فاقد السند على أسرة، وليست أولويتنا أن تحصل الأسر الرغبة على أطفال.

طال دار المايقوما، والتي أصبحت غير مؤهلة لتقديم أي خدمات، كما أن تراكم المديونيات وشح الميزانية يبدو أنه دفع بالوزارة لتغيير استراتيجيتها. وأشار فريني إلى تكليف لجنة لحصر مديونيات دار المايقوما، لكنه أكد أن متعهد الأغذية فقط مدين للوزارة بـ 750 ألف دولار، وتحاشى فريني تقدير حجم مديونية الدار الكلية، واكتفى بانتظار تقييم اللجنة المكلفة بذلك.

وتخصص الوزارة 80% من ميزانيتها لدور الإيواء، بما فيها دور المسنين، لكن الحرب فرضت واقعاً جديداً يواجه الوزارة بعد استئناف نشاطها، مما دفعها لوضع استراتيجية جديدة تجاه دور الإيواء، وهناك مخاوف من أن تحدث هذه الاستراتيجية بعض الفجوات في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية العامة للأسر، ما قد يجعل هناك إجحافاً عن عمليات التبني. تقول مي عباس: «لا أعتقد أنني سأتمكن من تبني مزيد من الأطفال في ظل وضعي المعيشي الحالي، رغم رغبتني الكبيرة في ذلك». وتشير مي إلى أن ميزانية حليب الطفل أحمد تكلفها شهرياً نحو 90 ألف جنيه، بخلاف الاحتياجات الأخرى، وهي تتخوف من زيادة احتياجاته كلما كبر في السن.

لكن الوزارة تقول إنها تتلقى طلبات تبني بشكل يومي يتراوح بين 1 - 2، غير أنها تواجه مشكلة حقيقية في إجماع الأسر عن تبني الأطفال الذكور، عطفاً على رصد عدد من حالات الإرجاع، وتعزو الوزارة حالات الإرجاع إلى صعوبة إخبار الطفل بالحقيقة، أو انفصال الزوجين، أو وقوع خلافات لاحقة بشأن الطفل. ويشير فريني إلى ظهور حالات أطفال فاقدى السند في بعض الأرياف لأول مرة، مشدداً على أهمية التوعية المجتمعية لتقبل هؤلاء الأطفال، داعياً الأسر لاستيعابهم.

بدوره يقول المتطوع بمستشفى النو، علي جباي، الذي ينشط في هذا الملف، إنهم خلال شهور الحرب الأولى، ومع توقف نشاط الوزارة، كانوا يبادرون بالبحث عن أسر بعلاقاتهم الخاصة، ثم تتولى الشرطة بقية الإجراءات. ويشير جباي في مقابلة مع «أفق جديد» إلى

تخصص الوزارة 80% من ميزانيتها لدور الإيواء، بما فيها دور المسنين، لكن الحرب فرضت واقعاً جديداً يواجه الوزارة بعد استئناف نشاطها



المعلمون يصعدون والسلطة تلجأ للإجراءات الأمنية وقف الحرب يمهّد لإنقاذ التعليم وتحسين أوضاع المعلم المعيشية

خاص: (أفق جديد، صوت الأمة، ديسمبر)



لجنة المعلمين السودانيين
Sudanese Teachers' Committee

الولايات سبقتها تحركات مطلبية مرتبطة بالواقع الذي خلفته الحرب. صحيح أن هناك كثيرًا من المشاكل والقضايا التي كانت مطروحة من قبل المعلمين حتى اندلاع الحرب، لكن واقع التعليم تعرض لكارثة كبيرة منذ 15 أبريل 2023، حيث يواجه التعليم واحدة من أكبر الأزمات التي واجهها القطاع منذ تأسيس الدولة السودانية الحديثة. فقد أدى القتال إلى تدمير البنية التعليمية، وتعطيل الدراسة، وحرمان ملايين الأطفال من حقهم في التعليم، وسط غياب رؤية وطنية شاملة لمعالجة آثار الحرب على هذا القطاع الحيوي. وفي الأسابيع الأولى من الحرب، أشارت عمليات الرصد إلى خروج نحو 5 آلاف مدرسة من وظيفتها التعليمية بعد تحويلها إلى مراكز لإيواء النازحين، بينما تعرضت مدارس أخرى للقصف أو الدمار، واستخدم

أعلنت لجنة المعلمين السودانيين في بيان بتاريخ 11 يوليو 2026 أن المعلمين سيواصلون تصعيدهم السلمي حتى الاستجابة لمطالبهم العادلة، دفاعًا عن كرامة المعلم، وحماية للتعليم الحكومي، وصونًا لحق كل طفل سوداني في تعليم مجاني وجيد. ونوه البيان إلى أن الحراك المطالب للمعلمين يتواصل في عدد من الولايات؛ حيث يدخل إضراب ولاية كسلا أسبوعًا شاملاً خلال الفترة من الأحد 12 إلى 16 يوليو 2026، فيما يستمر الإضراب المفتوح بولاية الجزيرة، وينفذ الإضراب المبرمج بولاية الخرطوم يومي الأحد والخميس 12 و16 يوليو 2026.

وأكدت لجنة التصعيد بأن إصرار السلطة على تجاهل المطالبات المشروعة للمعلمين، وترك المدارس الحكومية مغلقة كليًا أو جزئيًا، مقابل استمرار المدارس الخاصة في عملها، لا يقود إلا إلى مزيد من إضعاف التعليم الحكومي، وهذا النهج يعزز الشكوك في وجود توجه للتخلص من عبء التعليم الحكومي، بدلًا من تحمل الدولة لمسؤوليتها الدستورية والأخلاقية في دعمه وتطويره وضمان استمراره. وشدد البيان على أن التعليم الحكومي ليس عبئًا على الدولة، بل هو استثمار في مستقبل الوطن، وأي سياسات أو ممارسات تؤدي إلى إضعافه سيدفع ثمنها ملايين التلاميذ والطلاب والأسر السودانية.

أزمة شاملة الإضرابات الحالية للمعلمين في عدد من

التعليم الحكومي ليس عبئاً على الدولة، بل هو استثمار في مستقبل الوطن، وأي سياسات أو ممارسات تؤدي إلى إضعافه سيدفع ثمنها ملايين التلاميذ والطلاب والأسر السودانية.

إنقاذ التعليم

في مواجهة هذا الواقع، ظل المعلمون يقدمون مطالبهم للسلطات التي تجاهلت هذه المطالب، وظلت تتعلل بظروف الحرب في الوقت الذي توجه فيه موارد الدولة لشراء الولاعات بملايين الدولارات وتمويل المليشيات التي تزيد نيران الحرب التهاًباً. وأمام هذا التجاهل لم يجد المعلمون سبيلاً غير التصعيد لأن الأمر لا يتعلق

فقط بقضاياهم المعيشية، بل بالعملية التعليمية ككل ومستقبل أجيال كاملة أصبح مهدداً بسبب انهيار النظام التعليمي. ورغم أن تحركات المعلمين بدأت بوقفات احتجاجية محدودة في الولاية الشمالية وولاية النيل الأبيض، لكن الرد الأمني العنيف للسلطات أدى إلى اتساع دائرة هذه التحركات والتي وصلت إلى حد الإضراب في بعض الولايات. إن الإضرابات التي تشهدها ولايات كسلا والجزيرة والخرطوم والنيل الأزرق جاءت بعد استنفاد المعلمين جميع وسائل الحوار والمطالبة السلمية بتحسين أوضاعهم، وأن الأزمة تجاوزت المطالب الفئوية وأصبحت تمس مستقبل التعليم في السودان.

حيث يعيش المعلمون واحدة من أصعب المراحل في تاريخ المهنة، بعد أن فقدت الرواتب معظم قيمتها الشرائية نتيجة التضخم والانحيار الاقتصادي، فأصبحت عاجزة عن تغطية الحد الأدنى من متطلبات المعيشة. وتشير تقديرات المعلمين إلى أن الأجور الحالية لا تمثل سوى جزء يسير من قيمتها الحقيقية مقارنة بما كانت عليه قبل سنوات، الأمر الذي دفع أعداداً كبيرة إلى ترك المهنة أو البحث عن أعمال إضافية، بينما



بعضها ككتكات عسكرية، الأمر الذي أدى إلى شلل واسع في العملية التعليمية. وتوقفت الدراسة بصورة شبه كاملة في ولايات دارفور، ومعظم ولايات كردفان، وأجزاء من ولاية النيل الأزرق، وهي مناطق تضم ما يزيد على 6 ملايين طالب وتلميذ، أي أكثر من نصف طلاب السودان. وإلى جانب ذلك، يقدر عدد الأطفال خارج المدرسة على مستوى البلاد بما لا يقل عن 6 ملايين طفل، بينما تراكمت أعداد الأطفال

في سن الالتحاق بالمدرسة طوال أربعة أعوام في المناطق التي توقفت فيها الدراسة، بما ينذر بأزمة تعليمية واجتماعية ممتدة. أما في المناطق التي استمرت فيها الدراسة، فلم تسلم المدارس من آثار الحرب، إذ تواجه الأسر رسوماً دراسية مرتفعة، وبيئة مدرسية متدهورة، ونقصاً حاداً في الكتاب المدرسي والوسائل التعليمية، إلى جانب ضعف أجور المعلمين، وهو ما انعكس على جودة التعليم واستقراره.

كما ألقت الحرب بظلالها على الشهادة الثانوية السودانية، حيث حُرِمَ أكثر من 250 ألف طالب وطالبة من الجلوس لامتحانات خلال سنوات الحرب، بينما يثير تنظيم امتحانات موازية في مناطق مختلفة مخاوف متزايدة بشأن وحدة النظام التعليمي، وما قد يترتب على ذلك من آثار تمس مستقبل الطلاب ووحدة البلاد.

ويجمع مختصون على أن استمرار هذا الواقع يهدد بفقدان جيل كامل لحقه في التعليم، وأن إنقاذ القطاع يبدأ بوقف الحرب، وإعادة تأهيل المدارس، وضمان عودة جميع الأطفال إلى مقاعد الدراسة، والحفاظ على مرجعية قومية موحدة للتعليم والامتحانات باعتبارها أحد أهم ركائز وحدة السودان.

يعيش المعلمون واحدة من أصعب المراحل في تاريخ المهنة، بعد أن فقدت الرواتب معظم قيمتها الشرائية نتيجة التضخم والانحيار الاقتصادي، فأصبحت عاجزة عن تغطية الحد الأدنى من متطلبات المعيشة.

حُرم أكثر من 250 ألف طالب وطالبة من الجلوس لامتحانات الشهادة بسبب الحرب، بينما تتصاعد المخاوف من أن يؤدي تنظيم امتحانات موازية في مناطق مختلفة إلى تكريس الانقسام في النظام التعليمي، بما يحمله ذلك من مخاطر على مستقبل الطلاب ووحدة السودان.

كشف الموزانة العامة الداخلية
إدارة المرحلة الثانوية - محلية مدني الكبير
كشف الوكلاء

الترتيب	الاسم	من	إلى	الصفة
١	هويدا الزبير عيسى	المنافسة بين	المنافسة بينات	وكيلة
٢	مودة الطيب محمد أحمد	حارة (م)	حارة م	وكيلة
٣	حافظ هاشم عطا	العمال بين	العمال بين	وكيلة
٤	سعاد عبد الرحمن	الشراكة بين	الشراكة بينات	وكيلة
٥	أمل محمد الحسن	حلة حسن بينات	حلة حسن بينات	وكيلة
٦	عبدالمعظم العجيب	إدارة المرحلة	الكبرى بين	وكيلة
٧	نخلة محمد أحمد	المنافسة بين	المنافسة بينات	وكيلة
٨	نادية عبد القادر حامد	حلة حسن بينات	الكبرى بينات	وكيلة
٩	عبدالباق يوسف	العربيات بينات	العربيات بين	وكيلة
١٠	لقوى محمد أحمد	ام سبط بين	ام سبط بين	وكيلة
١١	خلاد الدين بشير	العربيات بينات	العربيات بين	وكيلة
١٢	زينب محمد نور الجليل	المؤتمر بين	الشمالية بينات	وكيلة

مطارق خليل حاج لحد
مدير المرحلة بالمحلية

كشف الموزانة العامة الداخلية
إدارة المرحلة الثانوية - محلية مدني الكبير
كشف الإدارات

الترتيب	الاسم	من	إلى	الصفة
١	مها محمد عيسى محمد	حارة (م)	حارة (م)	مديراً
٢	محمد عبد الرحمن	الموهبة والتميز	ام سبط بين	مديراً
٣	سمية خليفة محمد	عروضة	حلة حسن بينات	مديراً
٤	محمود مصطفى بدوي	الكربية بين	الكربية بين	مديراً
٥	بشار علي العزيم	إدارة المرحلة	الموهبة والتميز	مديراً
٦	ماريا الأمين محمد صديق	فدائي العليمات بينات	فدائي العليمات بينات	مديراً
٧	هادي قاسم اسم السند علي	العالمات (م)	العالمات (م)	مديراً
٨	صفاء بشير محمد	المنافسة بينات	المنافسة بينات	مديراً
٩	أمل محمد عبد الرحمن محمد	المنافسة بين	المنافسة بينات	مديراً
١٠	مهاجر الطاهر الفضو	العربيات بينات	العربيات بينات	مديراً
١١	نبول يوسف إبراهيم	العربيات بين	العربيات بين	مديراً
١٢	إبراهيم عاتق عبد القادر	التوبة (م)	الشراكة بين	مديراً

مطارق خليل حاج لحد
مدير المرحلة بالمحلية

يعيشها المعلمون في هذه الولايات. أبرز هذه المطالب تتمثل في صرف متأخرات المرتبات والاستحقاقات منذ عام 2023، وإنفاذ هيكل راتبي يضمن الحد الأدنى من متطلبات المعيشة، وتسوية الترقيات والعلوات، وتوفير التمويل اللازم للتعليم، ووقف الإجراءات الإدارية التي استهدفت عددًا من المعلمين بسبب مشاركتهم في الإضرابات.

وقد أكدت المشاركة الواسعة في الإضراب في الولايات المعنية حجم المعاناة التي يعيشها المعلمون، وتمسكهم بحقوقهم رغم الضغوط المختلفة. السلطات كعادتها لجأت للإجراءات الإدارية والأمنية سعياً لكسر الإضراب، وهي إجراءات ثبت عبر التجارب التاريخية أنها غير مجدية، والأفضل الاستجابة الجادة للمطالب، وفتح حوار مسؤول يفضي إلى حلول عملية تضمن استقرار المعلمين واستئناف العملية التعليمية بصورة طبيعية، لأن تحسين أوضاع المعلم يمثل المدخل الحقيقي لإنقاذ التعليم وحماية حق ملايين التلاميذ والطلاب في تعليم مستقر

اضطر آخرون إلى الهجرة خارج البلاد بحثاً عن دخل يضمن لهم ولأسرهم حياة كريمة. وتنعكس هذه الأوضاع بصورة مباشرة على الحالة النفسية والاجتماعية للمعلمين، في ظل تراكم الديون، وصعوبة تلبية الاحتياجات الأساسية، واستمرار العمل في بيئة تفتقر إلى الاستقرار والدعم. ويرى مراقبون أن إنقاذ العملية التعليمية يبدأ بتحسين أوضاع المعلم المعيشية، باعتباره الركيزة الأساسية لأي إصلاح حقيقي في قطاع التعليم.

مطالب واضحة

استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية وتآكل الأجور وتأخر صرف المرتبات والاستحقاقات دفع المعلمين إلى اللجوء إلى الإضراب باعتباره وسيلة مشروعة للضغط من أجل الاستجابة لمطالبهم. وحدد المعلمون مطالبهم في عدد من القضايا الرئيسية المشتركة، مع الأخذ في الاعتبار المطالب الخاصة بكل ولاية والمرتبطة بالأوضاع التي

تطرح لجنة المعلمين السودانيين منظوراً شاملاً للتعامل مع أزمة التعليم الممتدة لسنوات طويلة يعالج جذورها ويضع الأساس لحلول مستدامة تضع النظام التعليمي على الطريق الصحيح.

وجيد .

طريق مسدود

وبدلاً من معالجة جذور الأزمة والدخول في حوار مع ممثلي المعلمين للنظر في المطالبات المشروعة، تعاملت السلطة مع ملف التعليم وإضرابات المعلمين بمنهج أمني يقوم على التهديد والوعيد والاعتقال وغيرها من الوسائل البغيضة لمحاولة كسر الإضراب. ومنذ بداية سلسلة الإضرابات، اتبعت السلطة سياسة التجاهل في مواجهتها، معتمدة على عامل الزمن بهدف إضعاف موقف المعلمين وإفراغ الحراك من تأثيره، بدلاً من الدخول في حوار جاد حول قضايا التعليم وأوضاع العاملين فيه. ومن أولى النتائج السلبية لهذا النهج فتح المجال أمام استمرار التعليم الخاص في الوقت الذي يتوقف فيه التعليم الحكومي، الأمر الذي يهدد بتوسع التعليم الخاص على حساب التعليم العام، ويقود إلى إضعاف المدارس الحكومية التي تمثل حقا أساسياً للمواطنين، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المجتمع.

وحين فشلت سياسة التجاهل في تحقيق أهدافها، عادت السلطات لتستخدم سلاح الإجراءات الإدارية للضغط على المعلمين، من خلال النقل التعسفي، وإعفاء مديري المدارس ووكلائها، واتخاذ قرارات تستهدف القيادات التعليمية التي أعلنت دعمها لمطالب المعلمين، وهي سياسة أيضاً قادت إلى نتائج عكسية، حيث أدت إلى زيادة الغضب وسط أولياء الأمور والتلاميذ والمعلمين، واتسعت دائرة التضامن مع المعلمين المستهدفين، الأمر الذي اضطر السلطات إلى التراجع في بعض الحالات وبشكل تكتيكي حتى تمر العاصفة، ومن ثم تعود لمعاكبة المستهدفين.

واستخدمت السلطات أيضاً سلاحاً «صدئاً» متمثلاً في نقابات القلول والإدارات التعليمية المسيطر عليها من قبل قيادات النظام البائد في القطاع. وتجسد ذلك في إطلاق الكثير من الوعود الكاذبة دون خطوات عملية حقيقية لمعالجة الأزمة، لكن المعلمون اعتبروا هذه الوعود وسيلة لامتنعاص الغضب لأنها لا تقدم حلولاً فعلية لمشاكل التعليم المتراكمة، والتي كان مطلقو هذه



الوعود أحد أسبابها طوال سنوات حكم الإنقاذ وفي مرحلة ما بعد انقلاب 25 أكتوبر 2021.

ومع استمرار الإضراب واتساعه، اعتمدت السلطات الأمنية سياسة الإرهاب والتهديد عبر الاستدعاءات لمكاتب الأجهزة الأمنية، وزيارة المدارس، وملاحقة المعلمين، إضافة إلى الاعتقالات في بعض الحالات، فقد تم اعتقال الأستاذة مي عبد اللطيف، إضافة إلى النقل التعسفي لأكثر من 200 معلم ومعلمة داخل وخارج المحليات في ولاية الجزيرة، وهي سياسة لم يكن حظها بأفضل من غيرها، وأدت إلى رد فعل تصعيدي من قبل المعلمين، حيث تدخل الأزمة الآن شهرها الثاني دون أن تنجح السلطات في كسر عزيمة المعلمين.

تعديل تكتيك الإضراب

وفي مواجهة الإجراءات التعسفية، قرر المعلمون في ولاية الجزيرة بعد مرور خمسة أسابيع على بداية الإضراب تعديل تكتيك الإضراب من شعار «ألزم بيتك» إلى الإضراب من داخل المدارس، بعد اتجاه بعض الإدارات

في موكب عفوي إلى منزله، معلنين رفضهم للقرار وتمسكهم بمعلمهم، في مشهد مؤثر أجبر إدارة التعليم على مراجعة موقفها، وحضور مدير المرحلة الابتدائية بنفسه إلى منزل الأستاذ الوليد، وتقديم الاعتذار، وإلغاء القرار.

منظور شامل

وفي مقابل موقف السلطة التي تسعى لحل أي يضع حداً للإضراب، تطرح لجنة المعلمين السودانيين منظوراً شاملاً للتعامل مع أزمة التعليم الممتدة لسنوات طويلة يعالج جذورها ويضع الأساس لحلول مستدامة تضع النظام التعليمي على الطريق الصحيح. فإنقاذ التعليم في السودان يبدأ بوقف الحرب، باعتبارها العامل الأكبر في تدمير البنية التعليمية، وإبعاد المدارس عن دائرة الصراع، وضمان عودة ملايين الطلاب والتلاميذ إلى مقاعد الدراسة في بيئة آمنة ومستقرة.

وتؤكد اللجنة أن معالجة أزمة التعليم تتطلب تمويلاً حكومياً حقيقياً للقطاع الحكومي لأنه ليس عبئاً على الدولة، بل هو استثمار في مستقبل الوطن، والالتزام بتحسين أوضاع المعلمين، عبر زيادة الأجور بما يتناسب مع تكاليف المعيشة، وسداد المستحقات المتراكمة، باعتبار أن استقرار المعلم يمثل الأساس لاستقرار العملية التعليمية. كما تشمل الحلول إعادة تأهيل المدارس التي تعرضت للدمار أو استخدمت لأغراض غير تعليمية، وتوفير الكتاب المدرسي والوسائل التعليمية اللازمة.

وتدعو لجنة المعلمين إلى شراكة واسعة بين الدولة والمجتمع والمنظمات الوطنية والدولية للمساهمة في إعادة بناء التعليم، مع ضرورة توفر إرادة سياسية تضع التعليم ضمن أولويات مرحلة ما بعد الحرب.

كما ترى اللجنة أهمية عقد مؤتمر قومي جامع للتعليم عقب توقف الحرب، بمشاركة المعلمين والخبراء وأصحاب المصلحة، لوضع رؤية وطنية جديدة تحدد مسار التعليم في السودان، وتعالج الاختلالات المتراكمة، وتؤسس لنظام تعليمي عادل ومستقر يحقق مصلحة الوطن والمواطن.



إلى رفع أسماء المضربين لإيقاف مرتباتهم، حيث طلب من جميع المعلمين والمعلمات الحضور إلى المدارس لمدة يومين أو ثلاثة أيام أسبوعياً لإثبات الحضور، مع مواصلة الامتناع عن التدريس، حفاظاً على حقوقهم وإفشال محاولات استهدافهم.

وتعيد هذه التطورات تأكيد ما ظلت تردده لجنة المعلمين السودانيين بأن أزمة التعليم ليست أزمة معلمين فقط، بل هي أزمة مجتمع بأكمله؛ لأن تدهور التعليم الحكومي يمس حق ملايين الطلاب والتلاميذ في تعليم مستقر وعادل، ويهدد مستقبل البلاد. لذلك فإن الدفاع عن حقوق المعلمين هو دفاع عن حق المجتمع في التعليم وبناء المستقبل.

وتمثل قضية الأستاذ الوليد محمد الحسن عبد القيوم، المعلم بمدرسة ود الكاشف، دليلاً حياً على مدى التضامن الذي تلقته قضية المعلمين. فوجئ الأستاذ الوليد محمد الحسن بخطاب صادر من إدارة التعليم يقضي بإبعاده عن العمل وإلزامه بالبقاء في منزله بحجة ظروفه الصحية، رغم أنه ظل يؤدي واجبه المهني بكفاءة واقتدار طوال أكثر من سبع سنوات، ولم يكن محل شكوى أو تقصير. تلاميذ الأستاذ الوليد خرجوا



هل اقتربت نهاية الحرب أم بدأت جولة جديدة من المراوغة؟

حيدر المكاشفي

يتناول المقال التسريبات بشأن المبادرة الأمريكية لوقف الحرب في السودان، مشيرًا إلى غياب إعلان رسمي عن تفاصيلها، مع تباين الروايات حول موقف الحكومة بين القبول الكامل أو التحفظ على قضايا الانسحاب العسكري والحوار السياسي.

ملخص

ويؤكد المقال أن العقبة الأساسية أمام السلام سياسية أكثر منها عسكرية، إذ ترتبط مصالح بعض الأطراف باستمرار الحرب، مما يجعل أي اتفاق يحتاج إلى توافقات داخل معسكرات الصراع قبل الوصول إلى تسوية شاملة.

ويرى الكاتب أن تكرار الحديث عن الهدن دون نتائج ملموسة يعكس نمطًا متكررًا من التفاوض والتصعيد، بينما تستمر الحرب في استنزاف البلاد، ما يطرح تساؤلًا حول مدى استعداد الأطراف لإنهاءها.

ويخلص الكاتب إلى أن نجاح المبادرة الأمريكية يتطلب آليات تنفيذ و ضمانات واضحة، تشمل مراقبة وقف إطلاق النار ومحاسبة المخالفين، محذّرًا من أن غياب الإرادة السياسية سيجعل أي هدنة مجرد محطة مؤقتة قبل اندلاع جولة جديدة من القتال.



دارفور وشمال كردفان تحت إشراف آلية الأمم المتحدة. وترفض الحكومة السودانية النهج التدريجي، وتطالب بدلاً من ذلك بانسحاب شامل لقوات الدعم السريع من جميع الأراضي التي استولت عليها بعد 11 مايو 2023، وهي الفترة التي شهدت توسعاً كبيراً في السيطرة الإقليمية وتمدها في عدة ولايات غربي البلاد. بل وذهب البعض أبعد من ذلك ونشر خارطة الانسحابات المقترحة من قبل الحكومة. أما السردية الثالثة، فتقول إن الحكومة اعترضت على بندين، وليس واحداً. فبالإضافة إلى اعتراض الحكومة على بند الترتيبات الأمنية والانسحابات العسكرية، فهي تحفظت كذلك على إطار الحوار السياسي، حيث تصر الحكومة السودانية على ضرورة إجراء المحادثات داخل السودان، وأن تشمل جميع الفصائل السياسية دون استثناء. بينما المقترح الأمريكي يستبعد مشاركة المؤتمر الوطني -الحزب المحلول للرئيس المعزول عمر البشير- ويتمسك بوجود إبقاء العملية بعيدة عن الجماعات المتطرفة المرتبطة بالتنظيم الإسلامي، وكذلك الميليشيات والأفراد الذين ارتكبوا فظائع.

الشاهد هنا هو أنه كلما تسربت أنباء عن هدنة جديدة في السودان، يتكرر المشهد ذاته بصورة تكاد تكون مملّة. ترتفع التوقعات لساعات، ثم يخرج البرهان ليؤكد أن العمليات العسكرية مستمرة، وكأن التسريبات لم تكن

تابعت، مثل غيري، ما تم نشره وبثه من تسريبات حول الهدنة الأمريكية المقترحة، إذ لم يتم الإعلان رسمياً من أي طرف عن محتويات المقترح الأمريكي، ولكن الثابت والمؤكد أن هناك مقترح هدنة أمريكية تسلمته حكومة بورتسودان. بل سلم وزير الخارجية السوداني محي الدين سالم رد الحكومة الرسمي على بنود مقترح الهدنة الأمريكية للمستشار الأمريكي الخاص للشؤون الأفريقية والعربية مسعد بولس، في 25 يونيو الماضي بالقاهرة. كما أعقب ذلك عقد اجتماع في القاهرة بين مساعد القائد العام لشؤون البناء والتخطيط الاستراتيجي وعضو مجلس السيادة الفريق أول شمس الدين كباشي والمبعوث الأمريكي مسعد بولس. وأيضاً لم يتم الإعلان رسمياً، لا عبر بيان ولا حتى تصريح رسمي، عما حواه رد الحكومة على المقترح الأمريكي، ولا ما تم في لقاء كباشي وبولس. ولكن رغم هذا التعتيم والغطاء، تسربت بعض السرديات المتقاطعة حول موقف حكومة بورتسودان من مقترح الهدنة. بعض هذه السرديات تقول إن حكومة بورتسودان وافقت على بنود الهدنة جملة وتفصيلاً، ولم تعترض أو تتحفظ على أي بند، وبعضها الآخر يقول إنها تحفظت على بند الترتيبات الأمنية والانسحابات العسكرية، حيث يدعو المقترح الأمريكي إلى انسحاب تدريجي وجزئي للقوات عبر عدة مناطق، مع إعطاء الأولوية لشمال

سوى بالون اختبار، أو رسالة سياسية، أو محاولة لقياس ردود الأفعال. أصبح الأمر أقرب إلى ممارسة سياسية متكررة: تفاوض في الغرف المغلقة، وتصعيد على المنابر، وحرب لا تتوقف على الأرض.

والمقترح الأمريكي الأخير ليس الأول، وربما لن يكون الأخير، لكنه يأتي في لحظة مختلفة. فالحرب التي تصورت قيادة الجيش أنها ستحسمها خلال (أسبوع، أسبوعين) دخلت عامها الرابع، واستنزفت الدولة، ودمرت الاقتصاد، وأفرغت المدن من سكانها، وأعادت السودان سنوات إلى الوراء. لذلك فإن السؤال المهم الآن لم يعد هو: هل هناك حاجة إلى هدنة؟ بل أصبح: هل ما تزال أطراف الحرب تمتلك الإرادة لإنهاء هذه الحرب المدمرة والمهلكة؟

الحقيقة المؤلمة أن المشكلة لم تكن يوماً في غياب الوسطاء، وإنما في غياب القرار. فكان هناك منبر جدة، ثم المبادرات الأفريقية، ثم التحركات الإقليمية، ثم المؤتمرات الدولية، وكلها انتهت إلى النتيجة ذاتها: بيانات أنيقة وصور جماعية، بينما بقي السودانيون وحدهم يدفعون ثمن الرصاص، والنزوح، والمرض، والجوع، والإذلال، والإهانة.

واليوم تعود واشنطن بمقترح جديد، لكن نجاحه لن يتوقف على براعة الدبلوماسيين الأمريكيين، بل على استعداد الأطراف السودانية للاعتراف بحقيقة باتت واضحة للجميع، أن لا أحد انتصر، ولا أحد يملك القدرة على تحقيق نصر كامل، بينما الخاسر الوحيد هو السودان، وشعب السودان، وموارد السودان، وثروات السودان.

غير أن العقبة الأكبر لا تبدو عسكرية بقدر ما هي سياسية. فكل خطوة نحو التهدئة تعني، بالضرورة، إعادة ترتيب موازين القوى داخل معسكرات الحرب نفسها. وهناك أطراف بنت نفوذها وثرواتها ومشروعاتها السياسية على استمرار الحرب، ولذلك تنظر إلى أي هدنة باعتبارها تهديداً لمصالحها قبل أن تكون فرصة لإنقاذ البلاد. ولهذا تبدو مواقف جماعة بورتسودان، وعلى رأسها البرهان، متذبذبة، فلا إعلان رفض قاطع ولا قبول واضح، وإنما مساحة رمادية واسعة من المماطلة وكسب الوقت. فقرار الحرب لم يعد بيد مؤسسة الجيش وحدها، كما أن قرار السلام لم يعد قرار البرهان. لقد تشابكت الحسابات إلى درجة أصبح معها كل اتفاق محتمل يحتاج أولاً إلى تسوية داخل معسكراته، وأبرزها جماعة الإخوان، قبل أن

يتحول إلى تسوية بين المتحاربين. ولذلك فإن من يعتقد أن توقيع ورقة أميركا سيوقف الحرب تلقائياً، يرتكب الخطأ نفسه الذي وقعت فيه المبادرات السابقة.

فالهدنة ليست حبراً على الورق، وإنما منظومة كاملة تبدأ بوقف إطلاق النار، ثم مراقبته، ثم حماية المدنيين، ثم فتح الممرات الإنسانية، ثم معالجة ملف القوات المنتشرة داخل المدن، ثم الانتقال إلى عملية سياسية حقيقية. أما الاكتفاء بعنوان كبير اسمه (وقف الحرب) دون أدوات لتنفيذه، فلن ينتج سوى هدنة قصيرة تسبق جولة قتال أكثر عنفاً. وعليه، فإن المقترح الأمريكي لن ينجح إلا إذا انتقل من مرحلة التمنيات إلى مرحلة الضمانات. فالضغوط الدبلوماسية وحدها لم تعد كافية، والبيانات الدولية فقدت تأثيرها منذ زمن. المطلوب هو آلية رقابة مستقلة، وجدول زمني ملزم، وإجراءات واضحة بحق أي طرف يخرق الاتفاق، حتى لا تتحول الهدنة إلى استراحة محارب يعيد خلالها الجميع ترتيب صفوفهم استعداداً لمعركة جديدة.

لكن ثمة سؤال لا يقل أهمية: هل يريد المجتمع الدولي إنهاء الحرب فعلاً، أم إدارة الحرب فقط؟ فخلال أكثر من ثلاث سنوات، بدا المجتمع الدولي بارعاً في احتواء تداعيات الصراع، لكنه أقل حسماً في معالجة أسبابه. انشغل بإدارة الكارثة الإنسانية، بينما ظل الملف السياسي يتحرك ببطء شديد، الأمر الذي منح أطراف الحرب الوقت الكافي لإطالة أمدها وتوسيع رقعتها.

أما السودانيون المغلوبون على أمرهم، فقد سئمو من سماع عبارة (الفرصة الأخيرة) التي قيلت بعد جدة، وبعد المنامة، وبعد عشرات المبادرات الأخرى. والفرق الوحيد هذه المرة أن البلاد أصبحت أقرب إلى الانهيار الكامل، وأن تكلفة الفشل لم تعد تقاس بعدد المعارك، بل بمستقبل دولة بأكملها.

إن نجاح الهدنة الأمريكية لن يصنعه المبعوثون ولا الوسطاء وحدهم، وإنما تصنعه قناعة أطراف الحرب بأن استمرار الحرب لم يعد مشروعاً سياسياً، بل مشروعاً لتدمير السودان. وإذا لم تتبلور هذه القناعة، فإن أي هدنة ستظل مجرد عنوان جميل يضاف إلى أرشيف المبادرات الفاشلة.

ويبقى السؤال الذي ينتظر السودانيون إجابته: هل ستكون هذه الهدنة بداية لنهاية الحرب أم مجرد فصل جديد من المراوغة؟



السنوات الأخيرة لعلي عبد اللطيف: من أخفاها؟ وكيف نستعيد الأرشيف؟

د. وجدي كامل

ملخص

يتناول المقال الغموض الذي يحيط بالسنوات الأخيرة من حياة علي عبد اللطيف، قائد ثورة اللواء الأبيض، الذي أمضى نحو 11 عامًا في مستشفى العباسية للأمراض العقلية بالقاهرة حتى وفاته عام 1948. ويرى الكاتب أن هذه المرحلة بقيت خارج دائرة البحث التاريخي بسبب غياب الوثائق وعدم وضوح ظروف نقله إلى المستشفى.

يدعو الكاتب إلى البحث عن الوثائق المرتبطة بحياة علي عبد اللطيف في أرشيفات مصر وبريطانيا والسودان، بما يشمل الملفات الطبية والمراسلات الرسمية وسجلات الإدارة الاستعمارية، باعتبار أن هذه الوثائق قد تكشف جانبًا مهمًا من تاريخ ثورة 1924 وطريقة تعامل السلطة مع معارضيه.

يشير إلى وجود تساؤلات عديدة حول طبيعة إقامته في العباسية، منها حقيقة مرضه، والجهة التي اتخذت قرار إيداعه، وما إذا كان الأمر إجراءً طبيًا أم قرارًا سياسيًا لعزله عن الحياة العامة. كما يوضح أن الروايات المتداولة لم تحسم بسبب غياب الأدلة الأرشيفية.

يؤكد أن استعادة أرشيف علي عبد اللطيف ليست قضية شخصية، بل جزء من استعادة الذاكرة الوطنية السودانية. فالكشف عن تفاصيل حياته الأخيرة قد يغير فهم مرحلة كاملة من تاريخ السودان، ويعيد كتابة التاريخ اعتمادًا على الوثائق لا على الصمت والروايات المتفرقة.

يعاني الأرشيف المتعلق بتاريخ السودان الحديث من فجوات كبيرة لا تقل خطورة عن ضياع الوثائق نفسها. فبعض صفحات تاريخنا لم تُطمس لأنها لم تُكشف بعد. ولعل أكثر هذه الصفحات غموضاً هي السنوات الأخيرة من حياة قائد ثورة اللواء الأبيض، علي عبد اللطيف، الذي أمضى ما يقارب 11 عاماً داخل مستشفى العباسية للأمراض العقلية بالقاهرة حتى وفاته عام 1948.

إنها مفارقة يصعب استيعابها؛ فالرجل الذي قاد أول ثورة وطنية حديثة ضد الاستعمار البريطاني يكاد يختفي تماماً من السجل التاريخي بعد انتهاء محكوميته. فبعد أن خرج من السجن لم يستعد حريته، وإنما نُقل إلى مستشفى العباسية، باتفاق بين حكومة حزب الوفد التي صعدت للحكم عام 36 والإدارة البريطانية، حيث انتهى أثره في الوثائق، وبقيت سنواته الأخيرة حبيسة الصمت.

لا نعرف على وجه اليقين حتى اليوم طبيعة المرض الذي عانى منه، ولا أسباب إيداعه بالمستشفى، ولا الجهة التي اتخذت القرار، ولا طبيعة حياته اليومية، ولا من كان يزوره غير من تم ذكرهما قبلاً، ولا ما إذا كان قد كتب رسائل أو ترك شهادات أو مذكرات. ولا تزال الأسئلة الأكثر أهمية بلا إجابة: هل كان وجوده في العباسية قراراً طبياً أم قراراً سياسياً؟ وأين ملفه الطبي؟ وهل ما يزال محفوظاً في أرشيف المستشفى أو في الأرشيف الصحي المصري؟

وتزداد خطورة هذا الغياب لأن الدراسات المنشورة لا تقدم سوى إشارات عابرة. فمعظم المؤرخين يذكرون انتقاله إلى العباسية ثم ينتقلون مباشرة إلى وفاته، تاركين السنوات الأخيرة من حياته خارج دائرة البحث. ومن هنا ظهرت ثلاث قراءات متنافسة: الأولى ترى أنه أصيب بانهايار نفسي نتيجة السجن الطويل وانكسار الثورة، والثانية تذهب إلى أن الاستعمار استخدم «المرض العقلي» غطاءً لإبعاده نهائياً عن الحياة العامة، بينما ترجح الثالثة تداخل العاملين معاً. غير أن أيّاً من هذه القراءات لم يُحسم بوثائق قاطعة.

ولا تكفي الروايات الشفوية، على أهميتها، لسد هذا الفراغ. فقد وردت إشارات إلى أن زوجته، العازة محمد عبد الله، كانت تزوره، وأن بعض السودانين التقوه في القاهرة، لكن التاريخ لا يُكتب بالذاكرة وحدها، بل بالوثائق أيضاً.

ولهذا فإن القضية لم تعد قضية علي عبد اللطيف وحده، بل قضية الأرشيف نفسه. فما نحتاج إليه ليس إعادة سرد سيرته، وإنما استعادة وثائقه.

فالمف الطبي، وسجل الدخول إلى المستشفى، وأوامر نقله، وسجلات الزيارات، والمراسلات بين سلطات الحكم الثنائي والسلطات المصرية، كلها وثائق قد تعيد رسم القصل الأخير من حياة الرجل، وربما تعيد قراءة تاريخ ثورة 1924 بأكمله.

ومن هنا ينبغي أن يتجه البحث إلى عدة مراكز أرشيفية في أن واحد: أرشيف مستشفى العباسية، ودار الوثائق القومية المصرية بما تضمنه من سجلات وزارة الداخلية والبوليس السياسي ووزارة الصحة، إضافة إلى الأرشيف الوطني البريطاني، وسجلات وزارة الخارجية البريطانية، ووثائق حكومة السودان، ومراسلات الحاكم العام، وملفات الاستخبارات. فمن المستبعد أن يكون قرار إبقاء قائد الثورة داخل مستشفى للأمراض العقلية طوال هذه السنوات قراراً طبياً محضاً من دون أن تسبقه أو تصاحبه مراسلات سياسية وإدارية.

إن العثور على هذه الوثائق لن يحسم فقط الجدل حول السنوات الأخيرة من حياة علي عبد اللطيف، بل سيكشف أيضاً جانباً من الكيفية التي أدارت بها السلطة الاستعمارية مصير خصومها، ليس بالقمع وحده، وإنما بالتحكم في الذاكرة، وما يُحفظ منها وما يُطمس.

لهذا فإن البحث عن أرشيف علي عبد اللطيف يجب أن يتحول إلى مشروع وطني تشارك فيه الجامعات، والمؤرخون، وخبراء الأرشيف، والمؤسسات السودانية والمصرية والبريطانية. فهذه ليست مهمة أكاديمية معزولة، وإنما مسؤولية تجاه تاريخ السودان نفسه.

إن العثور على صفحة واحدة من ذلك الأرشيف قد يغيّر ما نعرفه عن الرجل، أما العثور على ملفه الكامل فقد يغيّر ما نعرفه عن مرحلة كاملة من تاريخنا الوطني.

لقد استعاد السودانيون اسم علي عبد اللطيف بوصفه قائداً للثورة في الكتب المدرسية وفي بعض مناسبات الدعاية السياسية للأحزاب والحركات المسلحة، لكنهم لم يستعيدوا بعد سنواته الأخيرة، أو يطلبوا ويطالبوا بإعادة رفاته. وأن الأوان أن نطالب، بصوت واضح، بفتح كل الأرشيفات المتعلقة به، والكشف عن مصيره الكامل، لأن من حق الشعوب أن تعرف كيف عاش أبطالها، وكيف ماتوا، ومن حق التاريخ أن يُكتب بوثائقه لا بصمته.

إن نحو أحد عشر عاماً من حياة قائد الثورة لا يجوز أن تبقى رهينة خزائن مغلقة أو ملفات مفقودة. فهذه ليست قضية رجل واحد، بل قضية ذاكرة وطن، ولا ذاكرة لوطن يجهل النهاية الحقيقية لأحد أبرز صانعي تاريخ السودان الحديث.



خذل القوى المدنية مرارًا... فهل من مزيد؟ حوار مع عقار... عطار يحاول إصلاح ما أفسدته المواقف

أثارت مبادرة مالك عقار، رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، للحوار الوطني جدلاً واسعاً، خاصة بعد مسار سياسي اختار فيه الرجل الاصطفاف مع السلطة عقب انقلاب 25 أكتوبر 2021، ثم توليه منصب نائب رئيس مجلس السيادة بعد اندلاع الحرب.

ملخص

تدعو مبادرة عقار إلى لقاء تشاوري لمناقشة طبيعة الحرب والقضايا الخلافية، بما في ذلك مستقبل الجيش، والقوات الموازية، ودور الإسلاميين، والتدخلات الخارجية، وشكل الدولة، مع التأكيد على ضرورة إنهاء تعدد الجيوش وبناء دولة المواطنة.

يرى منتقدون أن عقار انتقل من خطاب الدعوة إلى وقف الحرب والتفاوض إلى دعم الخيار العسكري، ما جعله في نظر كثيرين جزءاً من معادلة الصراع، قبل أن يعود اليوم لطرح حوار بين القوى السياسية والمدنية.

لكن قيادات سياسية أبدت تحفظات على المبادرة، معتبرة أن نجاحها يتطلب مراجعة حقيقية لمواقف عقار السابقة، ومخاطبة الأطراف التي تملك قرار الحرب، وليس الاكتفاء بالحوار مع القوى المدنية التي لا تتحكم في مسار القتال.

«السودانيون لا يطالبون السياسيين بخطابات جديدة، وإنما بمواقف جديدة.»

عثمان فضل الله



يُعدّ رئيس الحركة الشعبية شمال مالك عقار إير من أكثر قادة الحركات المسلحة الموقعة على اتفاق سلام جوبا الذين علّقت عليهم قوى واسعة من ثورة ديسمبر أملاً كبيراً، ليس فقط لثقله السياسي، وإنما لانتمائه إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان، التي شكّل مشروعها الفكري، منذ انطلاقه، أحد أكثر المشاريع السياسية تأثيراً في تاريخ السودان الحديث. فقد حظي «المنفستو» الأول للحركة بقبول واسع وسط قطاعات من النخب السياسية والأكاديمية، واستقطب سودانيين من مختلف الأقاليم والخلفيات الاجتماعية والمهنية، بوصفه مشروعاً يدعو إلى إعادة تأسيس الدولة على أسس المواطنة والمساواة والعدالة، متجاوزاً الانقسامات التقليدية التي ظلت تؤرق الحياة السياسية السودانية. من تلك الخلفية ولدت الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال، التي آلت رئاستها إلى مالك عقار عقب انفصال جنوب السودان. وقد بدت، في نظر كثيرين، امتداداً لمشروع سياسي حمل شعارات إعادة بناء الدولة، على خلاف معظم الحركات المسلحة التي انضمت لاحقاً إلى اتفاق سلام جوبا، والتي ارتبط تاريخ نشأتها، في نظر منتقديها، بصراعات مسلحة ذات طابع جهوي أكثر من ارتباطها بمشروع وطني متكامل.

لهذا، عندما وقع انقلاب الخامس والعشرين من أكتوبر، راهنت قطاعات واسعة من قوى الثورة، ولا سيما تيارات اليسار، على أن يقف عقار في صف الحراك الشعبي، انسجماً مع إرث الحركة التي خرج منها. لكن الرجل اختار الاصطفاف إلى جانب السلطة، مع حرصه على الإبقاء على هامش سياسي يبرر به موقفه، مؤكداً أن بقاءه داخل مجلس السيادة يهدف إلى الحيولة دون انحراف البلاد عن شعارات ومبادئ ثورة ديسمبر. فقد انقسمت

الحركة الشعبية شمال، وتباينت مواقف كوادرها وقياداتها؛ فانحاز فريق إلى الشارع وقوى الثورة، بينما مضى عقار في طريق المشاركة داخل مؤسسات السلطة، مفضلاً الرهان على التأثير من الداخل.

ومع اندلاع الحرب، عاد السؤال القديم ليفرض نفسه من جديد: هل سيغادر عقار موقعه الرسمي ليعود إلى الإرث السياسي الذي صنع صورته لدى كثير من السودانيين؟ لكن قبول منصب نائب رئيس مجلس السيادة في مايو 2023 بدا، في نظر كثيرين، تأكيداً لاستمرار خياره السابق، ورغم أن بيان قبوله المنصب شدد على أن وجوده في الموقع الجديد سيكون وسيلة للعمل على وقف الحرب وفتح الطريق أمام تسوية سياسية، وسارع الرجل إلى تقديم مبررات قبوله للمنصب بلغة حاولت أن تنأى بقراره عن الاصطفاف السياسي. ففي أول تصريح له، أكد أن قبوله التكاليف «ليس بديلاً لأحد ولا انحيازاً لأي طرف، وإنما انحياز للسودان ومصصلحة مواطنيه»، مضيفاً أن واجب المرحلة يتمثل في «العمل على إيقاف هذه الحرب والتوصل إلى حلول منطقية عبر مائدة التفاوض»، مع التعهد بالسعي إلى وقف دائم لإطلاق النار وتخفيف المعاناة الإنسانية.

غير أن هذه التعهدات وضعت الرجل أمام اختبار سياسي وأخلاقي بالغ الصعوبة. فكلما امتدت الحرب، وتعمدت مساراتها، وتراجعت فرص التسوية، ازداد السؤال إلحاحاً حول ما إذا كان وجوده في قمة السلطة قد أسهم بالفعل في تقريب السلام الذي وعد به، أم أنه تحول، بمرور الوقت، إلى جزء من معادلة الحكم التي عجزت عن وقف الحرب أو تغيير مسارها.

مغادرة مربع الحياد

لكن خطاب الحياد الذي قدمه عقار عند قبوله منصب نائب رئيس مجلس السيادة لم يصمد طويلاً أمام تطورات الحرب. فما إن مضت أشهر قليلة حتى انتقل الرجل من موقع المتحدث عن وقف إطلاق النار والتفاوض إلى موقع الداعي صراحةً إلى الاصطفاف خلف أحد طرفي

«المراجعة الصادقة ليست اعترافاً بالهزيمة، وإنما أول شروط صناعة السلام.»

«الوثائق السياسية لا تُقاس بجمال عباراتها، وإنما بالسياق الذي ولدت فيه، وبالمسار الذي قطعه أصحابها قبل أن يكتبوها.»



رئيس التحرير في حوار سابق مع مالك عقار

فيما سارع رئيس لجنة الوساطة الجنوب سودانية، توت قلووك، إلى التأكيد أن الاجتماع عُقد للبحث عن مخرج للحرب، لا لتعميق الانقسام أو دفع الأطراف إلى الاصطاف مع أي من المتحاربين، مشدداً على أن هدف الرئيس سلفا كير هو السلام والاستقرار في السودان، وأن المطلوب هو الحفاظ على وحدة الحركات لا تقسيمها.

ولم يقتصر تحول عقار على دعوة الحركات إلى الانخراط في معسكر الجيش، بل وسَّع دائرة المواجهة السياسية، فشن هجوماً عنيفاً على قوات الدعم السريع، كما وجَّه انتقادات حادة

الصراع. ففي ورشة تشاورية استضافتها حكومة جنوب السودان في أكتوبر 2023 وجمعت قادة الحركات المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا لبحث سبل إيقاف الحرب، شن عقار هجوماً على الحركات التي أعلنت وقتها التزامها الحياد، واعتبر أن الحياد «لا يتوافق مع الواقع»، قبل أن يدعوها بوضوح إلى الالتفاف حول موقف واحد هو مساندة الجيش، محذراً من أن انهياره يعني انهيار السودان نفسه. ولم يمر ذلك الموقف دون اعتراض. إذ قوبلت كلمته بهمهمات رافضة من بعض الحضور،

«أي حوار وطني جاد لا يبدأ من محاولة استقطاب القوى المدنية، وإنما يبدأ من مخاطبة الذين يملكون قرار البندقية.»

«تدعو إلى الحوار، لكنها لم تتحرر بالكامل من لغة الاصطفاف»

الاقتصادية الصينية على استئناف أنشطتها في البلاد.

وبالنظر إلى سياق الزيارة وما صدر عنها من تصريحات، بدت بكين محطة جديدة في مسار تحركات عقار الخارجية الرامية إلى تعزيز موقف السلطة التي ينتمي إليها، وهو ما عزز الانطباع بأن الرجل كان يكرس جهده لتوسيع شبكة الدعم السياسي والاستراتيجي لمعسكر الجيش، أكثر من تركيزها لبناء مسار تفاوضي يفضي إلى إنهاء الحرب التي قال عند توليه المنصب إن أولويته ستكون إيقافها.

العودة من الشباك

ومنذ التاسع عشر من مايو 2023، وهو اليوم الذي أدى فيه اليمين نائباً لرئيس مجلس السيادة، لم يعد السلام هو العنوان الأبرز في مواقف مالك عقار. فبدلاً من توظيف موقعه للدفع نحو تسوية سياسية، انخرط بصورة متزايدة في دعم معسكر الحرب، ولعب دوراً محورياً في دفع عدد من حركات دارفور الموقعة على اتفاق جوبا إلى الاصطفاف إلى جانب الجيش، وهو تحول أسهم في توسيع رقعة المواجهة وتعميق الاستقطاب السياسي والاجتماعي في البلاد.

وتروي قيادات في قوى الحرية والتغيير أنها لمست هذا التحول بصورة مباشرة خلال لقاء جمعها بعقار في القاهرة عقب عودته من زيارته إلى الصين. فبحسب روايات المشاركين، بدا الرجل متحمساً للحسم العسكري أكثر من أي خيار سياسي، وأشار إلى مجموعة من الصناديق كانت موضوعاً داخل مقر إقامته قائلاً: «دي مسيرات جبتها معاي من الصين... وسنحسم هذه المعركة عسكرياً». وقد ترك ذلك الحديث، وفقاً لمن حضروا اللقاء، انطباعاً بأن نائب رئيس مجلس السيادة لم يعد يتحدث بعقلية الوسيط أو الباحث عن تسوية، وإنما بعقلية المنخرط بالكامل في معركة عسكرية يراها السبيل الوحيد لإنهاء الصراع.

ومنذ تلك الفترة، يقول عدد من قيادات القوى المدنية إن قنوات التواصل مع عقار أخذت تضيق تدريجياً، إلى أن انقطعت تقريباً، بعدما

لقوى الحرية والتغيير، متهماً إياها بالاستقواء بالمجتمعين الإقليمي والدولي، ومحماً الاتفاق الإطاري جانباً من المسؤولية عن تعميق الأزمة السياسية.

وبذلك، بدا أن التعهد الذي أطلقه عند توليه المنصب، والقائم على استخدام موقعه للدفع نحو وقف الحرب عبر التفاوض، قد تراجع لصالح خطاب سياسي أكثر انخراطاً في معادلة الصراع، الأمر الذي عزز الانطباع بأن الرجل غادر عملياً مساحة الحياد التي أعلنها، وانتقل إلى مربع الاصطفاف السياسي والعسكري، بما حمله ذلك من تأثير في إطالة الاستقطاب بدلاً من تضيق مسافة السلام.

ولم تتوقف تحركات عقار عند موسكو. ففي نوفمبر من العام نفسه، قاد وفدًا رفيع المستوى إلى الصين، في زيارة عكست انتقال دوره من الحديث عن وقف الحرب إلى الانخراط في حشد الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي لمعسكر السلطة.

وضم الوفد وزير الدفاع الفريق يس إبراهيم، ووزير المالية جبريل إبراهيم، ووكيل وزارة الخارجية السفير إبراهيم دفع الله، في إشارة إلى أن الزيارة تجاوزت الطابع الدبلوماسي التقليدي، لتصبح جزءاً من تحرك رسمي متكامل تقوده الدولة خلال الحرب.

وعقب لقائه وزير الخارجية الصيني وانغ يي في بكين، كشف عقار بنفسه عن أن المرحلة المقبلة ستشهد اجتماعات متخصصة في الملفات الأمنية والدفاعية مع المسؤولين الصينيين، وهو تصريح عُدَّ آنذاك مؤشراً واضحاً على أن أجندة الزيارة لم تقتصر على الجوانب السياسية أو الاقتصادية.

وأوضح أن المباحثات تناولت الأوضاع الأمنية في السودان وفرص الاستثمار في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، مع تأكيد استعداد السلطات لتوفير الحماية اللازمة للاستثمارات الصينية، كما وجّه الشكر لبكين على دعمها للسودان في مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان، مشيراً إلى أن وزير الخارجية الصيني تعهد بمواصلة دعم السودان في مختلف المجالات، والعمل على تشجيع المؤسسات

«هل يمكن لمن كان طرفاً أصيلاً في الحرب أن يقدم نفسه وسيطاً بين أطرافها؟»

«نجاح أي مبادرة لن يتوقف على حسن صياغة أوراقها، وإنما على قدرتها على إقناع السودانيين بأنها تعبر عن إرادة مستقلة لإنهاء الحرب.»

حكومة... نحن ماشين غلط.» وكانت تلك من المرات النادرة التي خرج فيها عقار عن الخطاب الرسمي ليعتبر رسالة تعكس حجم المازق الذي وصلت إليه السلطة التي ينتمي إليها. لهذا السبب، سعت إلى الحصول على الورقة التي عممها على عدد من القيادات السياسية، كما تحدثت مع بعض من تلقوا اتصالاته يدعوهم فيها إلى الالتفاف حول المبادرة. وكان السؤال الذي قاد هذا البحث بسيطاً: هل تمثل هذه المبادرة مراجعة حقيقية للمسار الذي اختاره الرجل منذ اندلاع الحرب، أم أنها مجرد محاولة جديدة لإعادة التموضع السياسي في لحظة تبدو فيها موازين القوى داخل معسكر السلطة نفسها آخذة في التغير؟ لكن، هل تمثل هذه الورقة بالفعل مراجعة سياسية حقيقية؟ أم أنها محاولة لإعادة التموضع بعد أن تغيرت موازين القوى داخل معسكر بورتسودان؟ للإجابة عن هذا السؤال، لا بد من قراءة النص في ضوء تاريخ كاتبه، لا في عزلة عنه. فالوثائق السياسية لا تقاس بجمال عباراتها، وإنما بالسياق الذي ولدت فيه، وبالمسار الذي قطعه أصحابها قبل أن يكتبوها.

عباءة دون أخرى

وأول ما يلفت الانتباه أن مالك عقار اختار أن يخلع عباءة منصبه نائباً لرئيس مجلس السيادة، وأن يخاطب القوى السياسية بصفته رئيساً للحركة الشعبية - شمال، مؤكداً أنه لا يتحدث باسم مجلس السيادة ولا يلزم مؤسسات الدولة بموقفه. وقد يبدو ذلك، للوهلة الأولى، محاولة لمنح الورقة طابعاً سياسياً مستقلاً، لكنه في الحقيقة يثير مفارقة يصعب تجاوزها. فالرجل ليس زعيم حزب يقف خارج السلطة، وإنما يشغل ثاني أعلى منصب في الدولة، وكان طوال السنوات الثلاث الماضية أحد أبرز الوجوه السياسية لمعسكر الحرب. بل إن الحركة التي يقودها لم تكن متفرجة على الصراع، وإنما انخرطت فيه منذ أيامه الأولى، ودفعت قواتها من النيل الأزرق للمشاركة في

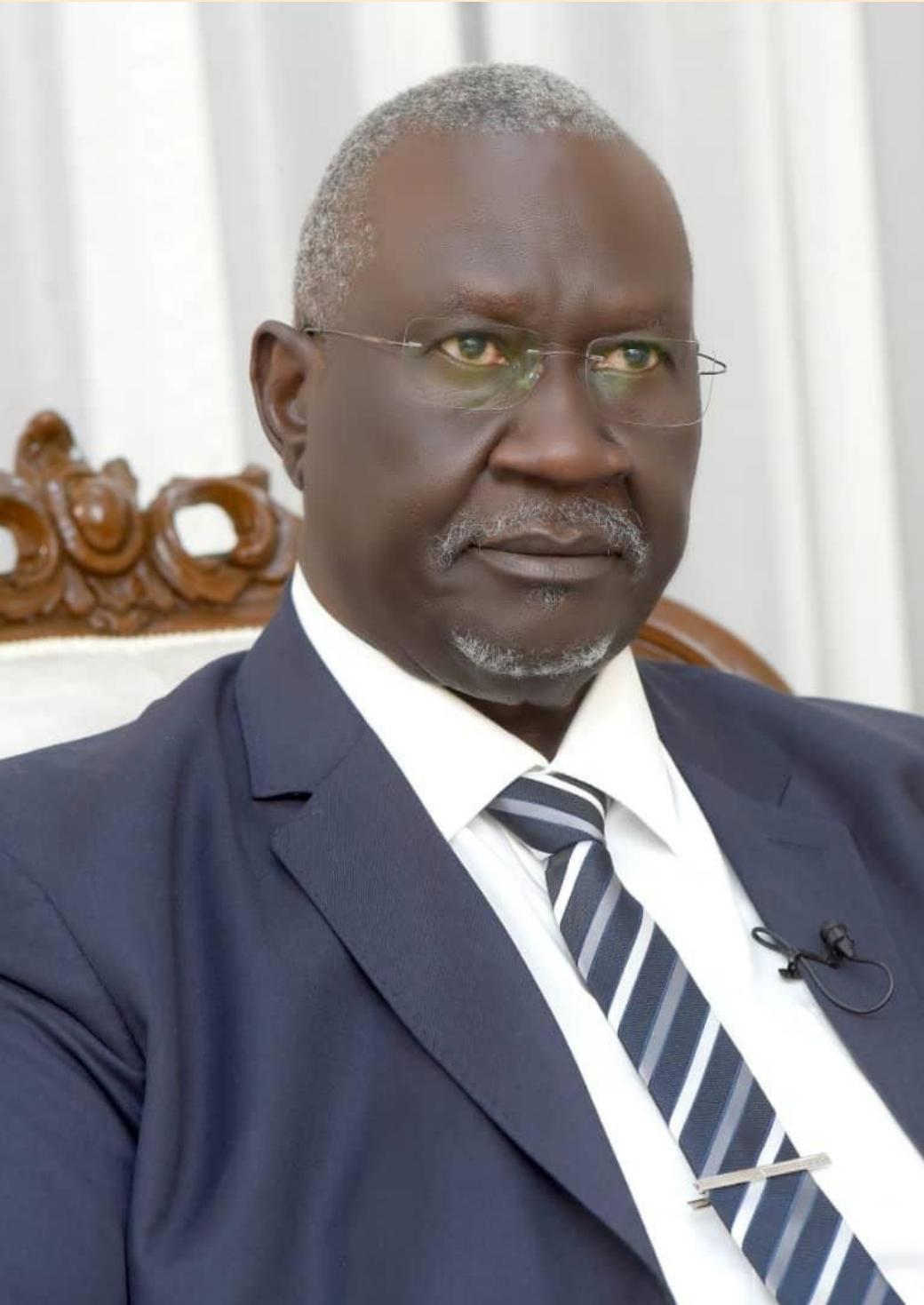
بات، في نظرهم، أقرب إلى التعبير عن مواقف القائد العام للجيش عبد الفتاح البرهان منها إلى تقديم مبادرات مستقلة يمكن البناء عليها لإيقاف الحرب.

وتجلى هذا المسار مرة أخرى خلال مؤتمر القوى السياسية والمدنية السودانية الذي استضافته القاهرة في يوليو 2024. فالمؤتمر، بحسب عدد من المشاركين، كان على وشك تحقيق اختراق مهم في جدار الأزمة عبر التوافق على بيان ختامي يمثل أرضية مشتركة لوقف الحرب، غير أن ذلك المسعى تعثر في ساعاته الأخيرة بعد رفض عدد من حركات دارفور، ومعها مالك عقار، التوقيع على البيان، رغم مشاركتهم الفاعلة في صياغة بنوده خلال جلسات التفاوض. وقد دفع هذا الموقف كثيراً من المراقبين إلى ترجيح أن قرار الامتناع عن التوقيع لم يكن قراراً مستقلاً، وإنما جاء استجابة لتوجيهات صدرت من بورتسودان في اللحظات الأخيرة، وهو ما حال دون خروج المؤتمر بما كان يمكن أن يشكل نقطة تحول في مسار الحرب.

في الأسبوع الماضي، استوقفني خبر نشرته صحيفة «صوت الأمة»، الناطقة باسم حزب الأمة القومي، والتي يرأس تحريرها الزميل الطاهر المعتصم، يفيد بأن مالك عقار أجرى اتصالات بعدد من قادة القوى السياسية، طارحاً ما وصفه بمبادرة للحوار الوطني.

دفعتنى تلك المعلومة إلى البحث عن تفاصيل المبادرة، لا سيما أن أي تحرك جاد نحو الحوار يظل، في ظل هذا الخراب، جديراً بالتوقف عنده. كما أن معطيات متقاطعة كانت تشير إلى أن عقار لم يعد يحتفظ بالنفوذ ذاته داخل معسكر بورتسودان، وأن موقعه السياسي أخذ يتراجع بصورة لافتة، حتى باتت المجالس السياسية تتداول أحاديث عن تهميشه وتزايد شعوره بعدم الرضا عن موقعه داخل منظومة الحكم. ولم تكن تلك الانطباعات وليدة التسريبات وحدها، فقد سبق للرجل نفسه أن أطلق، في أبريل الماضي، خلال مؤتمر للكتلة الديمقراطية، عبارة بدت أقرب إلى الاعتراف بالأزمة حين قال: «لا أدري أقولها كحركة شعبية أم أقولها

الحوار مع القوى المدنية وحدها لا يكفي لأن قرار الحرب بيد الأطراف المسلحة.



العمليات العسكرية إلى جانب الجيش. ولذلك فإن تقديم نفسه اليوم باعتباره صاحب دعوة للحوار بين القوى السياسية يطرح سؤالاً مشروعاً: هل يمكن لمن كان طرفاً أصيلاً في الحرب أن يقدم نفسه وسيطاً بين أطرافها؟

ثم تمضي الورقة إلى الحديث عن الحرب بوصفها قضية ينبغي الاتفاق أولاً على تعريفها، غير أنها تقع في تناقض واضح منذ سطورها الأولى. فهي تقرر بصورة قاطعة أن ما جرى منذ أبريل 2023 هو «حرب شنتها قوات الدعم السريع على الدولة والمجتمع»، قبل أن تدعو بعد ذلك إلى حوار يبدأ بسؤال: ما طبيعة الحرب؟ فإذا كانت الإجابة قد حُسمت مسبقاً داخل مقدمة الوثيقة، فما الذي سيتحاور حوله المشاركون؟ وهل المقصود بالحوار إنتاج فهم مشترك، أم حمل الآخرين على تبني الرواية التي ينطلق منها صاحب الورقة؟

ولا تقف المفارقة عند هذا الحد، فالوثيقة تؤكد أنها ليست مبادرة مكتملة ولا تقدم حلولاً جاهزة، لكنها في الوقت نفسه تحدد الإطار الفكري والسياسي للحوار، وتضع توصيفاً للحرب، وموقفاً من الجيش،

وموقفاً من الدعم السريع، ومن الإسلاميين، ومن المجتمع الدولي، ومن شكل الدولة والعلاقة بين المركز والهامش. أي أنها ترسم النتائج قبل أن تبدأ عملية النقاش، وهو ما يجعلها أقرب إلى ورقة موقف سياسي منها إلى دعوة مفتوحة لحوار وطني.

وتحاول الورقة، في أكثر من موضع، استعادة الإرث التاريخي للحركة الشعبية، فتستحضر

مفاهيم السودان الجديد، والمواطنة، والعدالة، والسلام، والديمقراطية، بل وتوجه رسالة إلى من غادروا الحركة أو اختلفوا معها، داعية إلى فتح صفحة جديدة. وهي لغة تستعيد الخطاب الذي صنعت به الحركة الشعبية حضورها في المجال السياسي السوداني، لكنها تثير سؤالاً آخر: لماذا لم تظهر هذه الروح عندما كانت البلاد في أمس الحاجة إليها، بينما كان صاحب الورقة يدعو إلى الحسم العسكري،

ويجوب العواصم بحثاً عن الدعم السياسي والاستراتيجي لمعسكر الجيش؟ ومن أكثر فقرات الورقة إثارة للانتباه تلك التي تؤكد أن إنهاء الحرب لا يمكن أن يتحقق عبر المعالجة العسكرية وحدها، وأن الحوار السياسي يجب أن يسير بالتوازي مع التفاوض العسكري. وهي خلاصة يصعب الاعتراض عليها، لكنها تصطدم مباشرة بسجل الرجل نفسه، الذي ظل، منذ الأيام الأولى للحرب، من أبرز دعاة الحسم العسكري، ودفع حركات دارفور الموقعة على اتفاق جوبا إلى الاصطفاف خلف الجيش، وأسهم بذلك في تضيق مساحة الحياض وتوسيع دائرة الحرب.

كما تطرح الوثيقة فكرة الجيش الوطني الواحد وإنهاء تعدد الجيوش، وهي فكرة ظلت الحركة الشعبية ترفعها منذ سنوات، لكنها تتجاهل أن كاتبها يشغل منذ مايو 2023 منصب نائب رئيس مجلس السيادة، وكان شريكاً في السلطة التي لم تتمكن من إنجاز الترتيبات الأمنية، ولم تقدم مراجعة لمسؤوليتها عن تعثرها، مكتفية باللقاء اللوم على الظروف وتعقيدات التنفيذ.

غير أن أكبر نقاط ضعف الورقة، في تقديري، لا تكمن في تناقضاتها الداخلية فحسب، وإنما في الجهة التي اختارت مخاطبتها. فهي موجهة أساساً إلى القوى السياسية والمدنية، وهي قوى لا تحمل السلاح ولا تملك القرار العسكري الذي يوقف الحرب أو يواصلها. أما الطرف الذي يقاتل على الأرض، والقوى السياسية المتحالفة معه، فلم يجد مكاناً حقيقياً داخل هذه الدعوة، وكأن الأزمة السودانية يمكن حلها عبر توافق القوى المدنية وحدها، بينما يظل أصحاب البنادق خارج معادلة الحوار.

وهنا تستعاد ذاكرة السنوات الماضية. فالرجل الذي نجح في استقطاب عدد من حركات دارفور من مربع الحياض إلى الاصطفاف مع الجيش، يبدو اليوم وكأنه يحاول إنجاز المهمة نفسها مع القوى السياسية المدنية، ولكن هذه المرة تحت لافتة «الحوار الوطني». ولذلك يصعب قراءة هذه الورقة باعتبارها قطيعة مع مواقفه السابقة، بقدر ما تبدو امتداداً لها، مع تغيير في الأدوات والخطاب.

ولهذا كله، فإن السؤال الحقيقي الذي ستواجهه هذه الورقة ليس مدى جودة لغتها أو سلامة بنائها الفكري، وإنما مدى استعداد صاحبها لإجراء مراجعة سياسية حقيقية لدوره في

هذه الحرب. فالوثيقة تخلو من أي نقد ذاتي، ولا تعترف بخطأ الدعوة إلى الحسم العسكري، ولا تتوقف عند دوره في اصطفاف الحركات المسلحة، ولا تفسر كيف تحولت وعوده الأولى بالعمل من أجل وقف الحرب إلى سنوات من الانخراط الكامل في معسكرها. ومن دون تلك المراجعة، سيظل من الصعب إقناع كثيرين بأن ما بين أيديهم هو بداية تحول سياسي جديد، لا مجرد محاولة لإعادة التموضع في لحظة تبدو فيها موازين القوى داخل معسكر السلطة نفسها آخذة في التبدل.

رفض مبطن

ولم تكن هذه الملاحظات حكراً على كاتب هذه السطور وحده فكما اسلفت تحدثت الى من وصلتهم الورقة او سمها الدعوة، وكان من اللافت أن كثيراً من قراءاتهم ذهبوا في الاتجاه ذاته، وإن اختلفت في درجة التفاؤل بإمكانية البناء على المبادرة.

وقال أحد تلك القيادات، طالباً أن يُنقل رأيه دون ذكر اسمه، إن المشكلة الأساسية في الورقة أنها «حسمت نقطة الخلاف قبل أن تبدأ الحوار». وأضاف: «حين تدعو إلى حوار، لا يمكنك أن تبدأ بتبني سرديّة طرف واحد، ثم تطلب من الآخرين أن يأتوا للنقاش. هو أخذ السردية الرسمية لمعسكر بورتسودان كاملة، وقرر منذ البداية أن الحرب هي عدوان شنته جهة على الدولة، وبذلك أغلق الباب أمام أي قراءة أخرى لطبيعة الصراع، رغم أنه يدعو الناس للاجتماع من أجل الاتفاق على طبيعة الحرب نفسها».

ويرى القيادي أن الوثيقة، بهذا المعنى، لا تنطلق من أرضية محايدة يمكن أن تجمع المختلفين، وإنما من موقف سياسي مسبق، الأمر الذي يجعل الحوار المقترح أقرب إلى استقطاب الآخرين نحو مربع محدد، لا إلى صناعة مربع جديد يلتقي عنده الجميع.

ومع ذلك، لم يرفض الرجل الورقة بالكامل، إذ اعتبر أن مجرد الدعوة إلى جلوس القوى السياسية معاً تظل خطوة تستحق الترحيب، لكنها لن تكون كافية ما لم يسبقها استعداد حقيقي لفتح النقاش دون افتراضات مسبقة أو اشتراطات سياسية.

ويطرح المصدر نفسه سؤالاً آخر لا يقل أهمية عن مضمون الورقة نفسها، وهو متعلق بصاحبها أكثر من نصها. فإذا كان مالك عقار

يشغل منصب نائب رئيس مجلس السيادة، فلماذا اختار أن يوقع الرسالة بصفته رئيسًا للحركة الشعبية - شمال؟ هل أراد أن ينأى بالمؤسسة الرسمية عن المبادرة؟ أم أنه لم يعد يمتلك داخل السلطة ما يسمح له بإطلاقها من موقعه الدستوري؟ أم أن الخطوة نفسها تمت بعلم قيادة الدولة وتنسيق معها، لتكون بمثابة جس نبض للقوى السياسية دون التزام رسمي؟ أسئلة لا تقدم الورقة إجابات عنها، لكنها تظل جزءًا من السياق الذي ينبغي أن تُقرأ فيه. فالوثيقة ليست مجرد نص سياسي، بل رسالة صادرة عن رجل يقف في قلب السلطة، ويختار، لسبب ما، أن يتحدث هذه المرة بلسان الحزب لا بلسان الدولة. وهذا الاختيار، في حد ذاته، لا يقل دلالة عن مضامين الرسالة نفسها.

ويبقى السؤال الأكثر أهمية: هل يتحرك مالك عقار بمبادرة شخصية، أم أن تحركاته تجري بعلم وتنسيق مع رئيس مجلس السيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان؟

هذا السؤال تفرضه طبيعة الموقع الذي يشغله الرجل، قبل أن تفرضه تعقيدات المشهد السياسي داخل معسكر بورتسودان، الذي لم يعد كتلة متماسكة كما كان في بدايات الحرب، بل بات يعج بالتباينات والصراعات وتعدد مراكز التأثير.

وطبقًا لمعلومات حصلت عليها من مصدر مقرب من عقار، فإن نائب رئيس مجلس السيادة أبلغ البرهان مسبقًا بخطوة إطلاق هذه الدعوة للحوار، بما ينفي، على الأقل، فرضية أنها تمت بعيدًا عن علم رأس المؤسسة العسكرية. غير أن المصدر نفسه تحفظ على الإجابة عن سؤال آخر لا يقل أهمية: هل تمثل هذه المبادرة محاولة من عقار لانتزاع زمام المبادرة السياسية، في مواجهة المسار الذي تقوده الآلية الخماسية بدعم إقليمي ودولي؟

ففي الوقت الذي يدعو فيه عقار إلى حوار بين القوى السياسية، تعمل الآلية الخماسية على مسار سياسي أكثر اتساعًا، يقوم على إشراك طيف أوسع من الفاعلين السودانيين، بما في ذلك تحالف «تأسيس»، وهو ما يمنح تحركها، في نظر كثيرين، قدرًا أكبر من الشمول والقدرة على مخاطبة مختلف أطراف الأزمة، مقارنة بمبادرة تنطلق من أحد أبرز المسؤولين في معسكر السلطة.

ورغم ذلك، يشير المصدر إلى أن مسار الآلية الخماسية نفسه لم يحقق، حتى الآن، الاختراق

المأمول، وأن تحركاتها ما تزال تتسم بالبطء والتعثر، الأمر الذي قد يكون فتح الباب أمام محاولات موازية لملء الفراغ السياسي، أو على الأقل حجز موقع متقدم في أي عملية تفاوضية قد تفرضها التطورات المقبلة.

وهكذا، فإن مبادرة عقار لا يمكن فصلها عن سياق المبادرات الذي بدأ يتشكل مع اتساع القناعة، داخليًا وخارجيًا، بأن الحرب تقترب من لحظة تستدعي مسارًا سياسيًا جديدًا. غير أن نجاح أي مبادرة لن يتوقف على حسن صياغة أوراقها، وإنما على قدرتها على إقناع السودانيين بأنها تعبر عن إرادة مستقلة لإنهاء الحرب، لا عن محاولة لإعادة إنتاج موازين القوى القائمة بوسائل سياسية جديدة.

إثبات جدية

وفي الاتجاه نفسه، أبدى قيادي سياسي من خارج تحالف «صمود»، تشككًا في فرص نجاح المبادرة، رغم تأكيدها أنها وصلت بالفعل إلى عدد من القوى السياسية.

وقال إن المبادرة، بصيغتها الحالية، «يصعب أن تحقق اختراقًا حقيقيًا»، لأن المشكلة لا تكمن في الدعوة إلى الحوار، وإنما في الجهة التي تخاطبها. وأضاف أن عقار، في تقديره، «يخاطب الأطراف الخطأ، بينما يترك الأطراف التي تملك القرار الفعلي باستمرار الحرب أو إيقافها».

ويرى القيادي أن الورقة تحمل، بين سطورها، هدفًا آخر لا يقل حضورًا عن الدعوة إلى الحوار، يتمثل في محاولة إعادة ترميم الحركة الشعبية - شمال بعد الانقسامات التي أصابتها نتيجة مواقف رئيسها. واستدل على ذلك بالمساحة الواسعة التي أفردتها الوثيقة للحديث عن الرفاق الذين غادروا الحركة أو اختلفوا معها، معتبرًا أن هذا الخطاب، على أهميته التنظيمية، «ليس هو القضية التي ينتظر السودانيون مناقشتها في هذه اللحظة، ولا المكان المناسب لإثارته داخل مبادرة يفترض أنها موجهة لمعالجة أزمة وطنية».

وأضاف أن استعادة العلاقة مع رفاق الأمس، إذا كانت هدفًا حقيقيًا لعقار، لا تحتاج إلى الالتفاف عبر مبادرة عامة، وإنما إلى مصارحة سياسية مباشرة مع الذين افرقوا عنه بسبب خياراته السابقة، ومراجعة واضحة للمواقف التي قادت إلى ذلك الانقسام.

أما إذا كان الهدف هو البحث عن سلام حقيقي

وإعادة بناء اللحمة الوطنية، فيرى المصدر أن الطريق يبدأ من مكان آخر تمامًا. وقال: «إذا كان عقار يريد إنهاء الحرب، فعليه أن يستخدم موقعه ونفوذه للجلوس مع قادة المعسكر الذي ينتمي إليه، ومع القوى السياسية المتحالفة معهم، لأنهم أصحاب القرار في ذلك المعسكر. فإذا نجح في إحداث اختراق هناك، فسيكون الانتقال بعد ذلك إلى القوى المدنية المناهضة للحرب خطوة طبيعية. أما أن يبدأ بمن لا يملك قرار الحرب، ويتجاوز من يملكه، فهذا يجعل المبادرة تدور في حلقة مفرغة».

ويخلص القيادي إلى أن أي مسار جاد لإنهاء الحرب يجب أن يبدأ بمخاطبة مراكز القرار الفعلية لدى طرفي الصراع، لا الاكتفاء بالحوار مع القوى المدنية التي أعلنت، منذ وقت طويل، رفضها للحرب ودعوتها إلى وقفها. ولذلك، فإن المبادرة، بصيغتها الحالية، تبدو أقرب إلى محاولة لتحريك المشهد السياسي منها إلى خطة عملية لإحداث اختراق في جدار الأزمة.

وختاماً لابد من التأكيد أن أي دعوة للحوار وإنهاء المأساة التي يعيشها الشعب السوداني تجد الترحيب غير أن في السياسة، لا تقاس قيمة المبادرات بما تحملته من عبارات رنانة، وإنما بما يسبقها من مراجعات، وما يحيط بها من صدقية، وما تفتحه من أبواب كانت مغلقة. ومبادرة مالك عقار، مهما حسنت لغتها أو خلصت نوايا صاحبها، ستظل أسيرة سؤال لم تجب عنه: ماذا تغير في الرجل حتى يدعو اليوم إلى الحوار بعد أن كان واحداً من أكثر الأصوات حماساً للحسم العسكري؟

فالسودانيون لا يطالبون السياسيين بخطابات جديدة، وإنما بمواقف جديدة. ولا ينتظرون من الذين أسهموا، بالفعل أو بالصمت أو بالاصطفاف، في إطالة أمد الحرب أن يكتفوا بتبديل المفردات، بل أن يملكو شجاعة الاعتراف بأن الخيارات السابقة أوصلت البلاد إلى هذا الدمار.

إن أي حوار وطني جاد لا يبدأ من محاولة استقطاب القوى المدنية التي ظلت، في معظمها، تنادي بوقف الحرب منذ يومها الأول، وإنما يبدأ من مخاطبة الذين يملكون قرار البندقية، والقدرة على إسكاتهم. يبدأ من إقناع معسكري الحرب بأن السودان أكبر من انتصار عسكري، وأن الدولة لا تُبنى بالغلبة، ولا تُدار بمنطق المنتصر والمهزوم.

وربما تكون هذه هي المفارقة التي ستظل

تطارد ورقة عقار؛ فهي تدعو إلى الحوار، لكنها لم تتحرر بالكامل من لغة الاصطفاف. وتحدث عن السلام، لكنها لم تقدم مراجعة للدور الذي لعبه صاحبها في ترجيح كفة الحرب. وتبحث عن أرضية مشتركة، لكنها تبدأ من سرديّة طرف واحد.

ولذلك، فإن نجاح هذه المبادرة لن يتوقف على عدد الذين يلبنون الدعوة، بل على استعداد صاحبها لأن يبدأ الحوار مع نفسه أولاً. فالمراجعة الصادقة ليست اعترافاً بالهزيمة، وإنما أول شروط صناعة السلام. أما إذا بقيت المبادرات مجرد محاولة لإعادة ترتيب المواقع السياسية، فإنها لن تكون سوى فصل جديد في الأزمة نفسها، مهما تغيرت عناوينها.

لقد أنهكت الحرب السودان، ولم تعد البلاد تحتل مبادرات تدار بعقلية المعسكرات. وما يحتاجه السودانيون اليوم ليس حواراً يُستدعى إليه المختلفون لإقناعهم بسردية جاهزة، وإنما عملية سياسية حقيقية يراجع فيها الجميع، بلا استثناء، أخطاءهم قبل أن يطالبوا الآخرين بمراجعة أخطائهم. فهكذا فقط يمكن أن يكون الحوار طريقاً إلى السلام، لا محطة أخرى في الطريق الطويل للحرب.

ادنائه نص ورقة مالك عقار

رسالة إلى قيادات القوى والتحالفات السياسية السودانية

دعوة إلى لقاء تشاوري حول طبيعة الحرب والقضايا الخلافية المؤثرة في إنهائها

الإخوة والأخوات قادة القوى السياسية والتحالفات المدنية السودانية،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أخاطبكم في لحظة بالغة الخطورة من تاريخ بلادنا، وقد دخلت الحرب عامها الرابع، وازدادت كلفتها الإنسانية والسياسية والاجتماعية، وتهدد وحدة السودان، وتعاضمت معاناة المواطنين في المدن والقرى، ومعسكرات النزوح واللجوء، وتعرضت مؤسسات الدولة لمخاطر غير مسبوقة.

إن ما جرى منذ أبريل 2023 ليس مجرد صراع عسكري بين طرفين، بل حرب شنتها قوات الدعم السريع على الدولة والمجتمع، فوق أرضية أزمة سودانية ممتدة في بناء الدولة، وعجز مستمر عن حسم قضية علاقة السياسة بالسلح، والسلام العادل، والانتقال المدني الديمقراطي،

وعن فشل النخب السياسية، بدرجات متفاوتة، في بناء توافق وطني، وتحت دور القوى الإقليمية والدولية في شأننا الوطني. لذلك، فأصبح أن يبدأ الحوار حول حسم طبيعة الحرب.

ولا تهدف هذه الرسالة إلى طرح مبادرة مكتملة أو بديل جاهز للعملية السياسية، بل مقترح لخطوة تمهيدية عملية: لقاء مباشر بين قيادات القوى السياسية والمدنية، بأجندة محددة، لمعالجة الخلافات التي ظلت تمنع الوصول إلى موقف وطني مشترك تجاه الحرب وما بعدها.

أخاطبكم بصفتي رئيساً للحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال، ومن واقع تجربتي وموقعي في مؤسسات الدولة، لا أتحدث باسم مجلس السيادة أو ألزم مؤسسات الدولة بموقف مسبق، بل دعوة لحوار سياسي مباشر بين القوى السودانية حول القضايا التي تعطل إنهاء الحرب وتمنع بلورة مسار وطني جاد لما بعدها، أخذ في الاعتبار أخطاء التجارب الماضية وفشل حوارات النخب على أن يشمل هذا الحوار آراء الشعب السوداني من القاعدة إلى القمة.

لقد عرفت الحركة الشعبية الحرب، وقدمت التضحيات، وخاضت النضال المسلح دفاعاً عن قضايا عادلة تتصل بالمواطنة والعدالة وإنهاء التهميش وإعادة بناء الدولة، لكنها، في الوقت نفسه، اختارت طريق السلام، ووقعت على اتفاق جوبا لسلام السودان، ومضت عملياً في تنفيذ بروتوكول الترتيبات الأمنية ودمج أغلب قواتها في القوات المسلحة السودانية.

لم يكن ذلك مجرد التزام باتفاق أو إجراء فني، بل كان تعبيراً عن قناعة سياسية واضحة: أن مستقبل السودان لا يمكن أن يقوم على تعدد الجيوش، ولا على بقاء الحركات المسلحة خارج مشروع الدولة، ولا على استمرار السلاح كوسيلة دائمة للعمل السياسي. إن الطريق إلى دولة المواطنة والسلام والعدالة يمر عبر تطوير القوات المسلحة السودانية وصولاً إلى جيش وطني مهني واحد، موحد القيادة، يعبر عن كل السودانيين، ويحمي الدستور، ويخضع للسلطة المدنية الدستورية.

ومن هذا الموقع، فإنني أرى أن على القوى السياسية والمدنية وحركات الكفاح المسلح مسؤولية تاريخية في هذه اللحظة: أن نخرج من دائرة المواقف المتباعدة والبيانات المتقابلة،

وأن نجلس معاً، وجهاً لوجه، في حوار مباشر وصريح ومسؤول، حول القضايا التي ظلت تعطل أي توافق وطني جاد لإنهاء الحرب وبناء انتقال مستقر.

كما أن هذه الدعوة لا تنفصل عن مسؤوليتنا تجاه كل الذين آمنوا برؤية السودان الجديد، داخل الحركة الشعبية وخارجها، بمن فيهم الرفاق والرفيقات الذين اختلفوا معنا، أو ابتعدوا عن صفوف الحركة بسبب الانقسامات، أو أصابهم الإحباط واليأس من تعثر مشروعها السياسي والتنظيمي. إن خلافات الماضي، مهما بلغت، لا ينبغي أن تحجب عنا وحدة القضايا التي جمعتنا: المواطنة، والسلام، والعدالة، والديمقراطية، وبناء دولة تسع الجميع. ومن هذا المنطلق، فإن الباب يجب أن يظل مفتوحاً لحوار صريح ومسؤول مع كل المؤمنين بهذه الرؤية، دون إقصاء أو تخوين أو مرارات، وبما يساعد على استعادة الثقة وبناء أوسع جبهة وطنية ممكنة لإنهاء الحرب وإعادة تأسيس الدولة.

إنني لا أكتب إليكم لأقدم مبادرة جاهزة أو لأدعي امتلاك الإجابة، بل لأدعو إلى الاتفاق على طريقة عملية للالتقاء والتفكير، بصراحة ومسؤولية، حول القضايا التي لا يمكن تجاوزها أو القفز فوقها.

وأقترح أن يبدأ هذا اللقاء، أو سلسلة اللقاءات، من سؤال حاكم لا يمكن تجاوزه: ما طبيعة الحرب الدائرة في السودان؟ فهذا هو الخلاف الأشمل الذي تتفرع منه بقية الخلافات. هل هي حرب بين الجيش والدعم السريع؟ أم حرب على الدولة؟ أم حرب بين مشروعين سياسيين واجتماعيين؟ أم حرب تعكس صراع رؤى متناقضة حول مستقبل السودان؟ إن الاتفاق، أو على الأقل الاقتراب من فهم مشترك لطبيعة الحرب، هو المدخل الضروري لأي تفاهم حول كيفية إنهاؤها وبناء سلام مستدام.

وتفصيلاً لذلك، أقترح أن يتناول الحوار، بعد الاتفاق على توصيف طبيعة الحرب، القضايا الخمس التي ظلت تمثل جوهر الخلاف بين القوى السياسية والمدنية، وهي: الموقف من الجيش، والموقف من قيادة الجيش، والموقف من الدعم السريع والقوات الموازية، والموقف من الإسلاميين، ودور المجتمعين الإقليمي والدولي، والموقف من كيف يحكم السودان (العلاقة بين المركز والهامش). وستنكف مؤسسات الحركة الشعبية على صياغة

تصور متكامل حول هذه القضايا، لا بوصفه موقفاً مغلقاً أو نهائياً، بل كمساهمة في فتح نقاش مسؤول مع القوى السياسية والمدنية، وصولاً إلى أرضية وطنية مشتركة لإنهاء الحرب وإعادة تأسيس الدولة.

وفي هذا السياق، أرى أهمية التمييز الواضح بين مسارين لا ينبغي الخلط بينهما: مسار التفاوض العسكري-العسكري، وهو فني مهني في المقام الأول، كما عبر عنه منبر جدة، وهو معني بوقف إطلاق النار، والترتيبات الميدانية، وحماية المدنيين، وإيصال المساعدات الإنسانية. ومسار الحوار السياسي الشامل، وهو معني بمستقبل الحكم، وإعادة تأسيس الدولة، والانتقال المدني الديمقراطي، وقضايا الدستور والعدالة والسلام. فالخلط بين المسارين يربك العملية السياسية، وقد يُفسر من القوى السياسية كأنه إقصاء لها. وإن الجيش يعمل كضامن للفترة الانتقالية من خلال القيام بوظيفته الأمنية وحماية السيادة للفترة التأسيسية من الانزلاق إلى الفوضى والعنف مرة أخرى لحين قيام الانتخابات.

أما الحوار السياسي، فينبغي أن يظل مفتوحاً لكل القوى السودانية التي تعلن التزامها الواضح بوقف الحرب، وحل المليشيات، ووحدة السودان، ومدنية الدولة، والتحول الديمقراطي، ونبذ خطاب الكراهية والعنف.

كما لا يمكن لأي حوار وطني جاد أن يتجاهل العامل الخارجي في هذه الحرب. فقد تحولت التدخلات الإقليمية والدولية، عبر التمويل والتسليح والدعم السياسي والإعلامي، إلى أحد أهم أسباب إطالة أمد الحرب وتعقيد مسارات إنهاؤها. إن استعادة القرار الوطني السوداني تقتضي موقفاً واضحاً من كل أشكال الدعم الخارجي للقوات الموازية والمليشيات، ورفض تحويل السودان إلى ساحة لتصفية الحسابات أو هندسة النفوذ الإقليمي.

كما أنني أرى أن حركات الكفاح المسلح الموقعة على اتفاق جوبا لسلام السودان تتحمل مسؤولية خاصة في هذه المرحلة. فقد وقعنا جميعاً على اتفاق سلام، والتزمنا بمبدأ الترتيبات الأمنية، وهدفنا المعلن هو تعزيز الجيش الوطني المهني الواحد والموحد القيادة. وقد مضت الحركة الشعبية - شمال في هذا الطريق، وقطعت شوطاً كبيراً في دمج قواتها. ومع ذلك، لا يمكن تجاهل أن تنفيذ الترتيبات

الأمنية ظل يواجه عقبات حقيقية من كل الأطراف، بما في ذلك إبطاء أو عرقلة إجراءات الدمج والتسريح. وهذه مسألة لا ينبغي أن تبقى مادة للاتهامات المتبادلة، بل يجب أن تناقش بشفافية ومسؤولية بين الجيش وأطراف اتفاق جوبا، عبر آلية واضحة وجدول زمني ملزم، حتى لا تتحول الترتيبات الأمنية نفسها إلى مصدر جديد للتوتر. إن تسريع تنفيذ هذه الترتيبات سيكون رسالة قوية لشعبنا بأننا جادون في إنهاء ظاهرة تعدد الجيوش، وجادون في بناء الدولة، لا في البقاء خارجها. إن السودان اليوم لا يحتمل مزيداً من التردد. ولا يمكن اختزال إنهاء الحرب في المعالجة العسكرية وحدها، بل المطلوب هو وقف الحرب عبر تفكيك أسبابها: إنهاء تعدد الجيوش، واستعادة احتكار الدولة للسلاح، وحماية المدنيين، ومحاسبة مرتكبي الجرائم. كما لن نتوقف الحرب عن طريق إضعاف الدولة حتى تنهار، ولا بإقصاء مكون كامل من المجتمع، ولا بالارتهان للخارج.

إنهاء الحرب يحتاج إلى شجاعة سياسية وأخلاقية، وإلى استعداد حقيقي للاعتراف بالمخاوف المتبادلة، والبحث عن المشتركات، والاتفاق على الحد الأدنى الوطني الذي يحفظ السودان ويعيد فتح الطريق أمام الشعب ليقرر مستقبله عبر عملية سياسية وانتخابات حرة. لذلك أدعوكم إلى أن نلتقي، في أقرب فرصة ممكنة، على صيغة مناسبة للقاء مباشر بيننا، بعيداً عن الضجيج الإعلامي والاستقطاب، لمناقشة طبيعة الحرب والقضايا الخمس المتفرعة عنها، والبحث في إمكانية الخروج بتفاهات أولية تمهد لوثيقة برنامجية مشتركة لإنهاء الحرب، وحماية وحدة البلاد، وإعادة تأسيس الدولة السودانية على قاعدة المواطنة والسلام والعدالة.

إنني أوجه هذه الرسالة بروح المسؤولية الوطنية، لا بروح الوصاية أو المزايدة، وأمد يدي لكل من يرى أن السودان أكبر من خلافاتنا، وأن وقف الحرب وبناء الدولة لا يتحققان إلا بحوار صادق بين السودانيين، لا يستثنى أحداً ملتزماً بالسلام والديمقراطية ووحدة البلاد. مع خالص التقدير،

مالك عقار إير

رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال

كردفان.. الكوليرا تعمق مأساة السكان في ظل شح العلاج

يشهد إقليم شمال وغرب كردفان تصاعداً في إصابات الكوليرا وسط أوضاع صحية وإنسانية متدهورة، مع نقص في الخدمات الطبية والإمدادات العلاجية، مما يهدد حياة آلاف السكان، خاصة في المناطق الريفية والمتأثرة بالنزاع.

ملخص

وصف عاملون في القطاع الصحي ومتطوعون الوضع بأنه بالغ الصعوبة، مشيرين إلى تزايد أعداد المرضى، ونقص المحاليل الوريدية، وصعوبة وصول الفرق الطبية إلى بعض القرى، في وقت يعجز فيه كثير من الأهالي عن تحمل تكاليف العلاج أو النقل إلى المستشفيات.

أكدت وزارة الصحة ارتفاع الإصابات، لا سيما في غرب كردفان وغربي بارا، بينما حذرت جهات طبية من معاناة أكثر من 200 ألف شخص من نقص الغذاء والدواء وتفشي الكوليرا والحصبة، رغم استمرار بعض التدخلات لتوفير الأدوية.

من جهتها، وسعت منظمة أطباء بلا حدود استجابتها في غرب كردفان وجنوب دارفور عبر دعم مراكز علاج الكوليرا وتوفير الإمدادات والتدريب وحملة التوعية، لكنها أكدت أن محدودية الدعم الإنساني وتوقف معظم المرافق الصحية يذران باتساع رقعة الوباء ما لم تتخذ إجراءات عاجلة.

«منذ أيام نستقبل أعدادًا متزايدة من المرضى، وبعضهم يصل في حالة جفاف شديد، بينما نعاني نقصًا في المحاليل الوريدية والمستلزمات الأساسية»

أفق جديد

من القرى. ما يؤلمنا أننا أحيانًا لا نملك ما يكفي من المحاليل الوريدية أو المستلزمات الأساسية، فنضطر إلى التعامل مع الحالات بما هو متوفر، بينما يظل القلق يرافقنا من وصول مرضى جدد».

أما عثمان الجيلي، وهو متطوع في غرفة الطوارئ، فيقول: «نتلقى اتصالات بشكل متواصل من قرى تطلب المساعدة. بعض الأسر لا تعرف كيف تتصرف مع المصابين، وهناك مناطق لم تتمكن أي فرق صحية من الوصول إليها حتى الآن. الناس يشعرون بأن الوباء يسبق أي استجابة».

كما أكدت طبيبة في أحد المرافق الصحية بالقول: «الكوليرا مرض يمكن الحد من وفياته إذا توفرت سرعة التدخل والعلاج، لكن المشكلة أن الظروف الحالية تؤخر وصول المرضى، كما أن نقص الأدوية والمستهلكات الطبية يزيد الضغط على الكوادر الصحية. نخشى أن تتضاعف الأعداد إذا لم تصل الإمدادات بشكل عاجل» من جهته يقول عابدين السر، وهو مواطن من إحدى القرى المتضررة، لـ«أفق جديد»: «كل صباح نسمع أن شخصًا جديدًا أصيب أو توفي. أصبح الخوف جزءًا من حياتنا اليومية. كثير من الأسر لا تستطيع حتى تحمل تكلفة الانتقال إلى المستشفى، ولذلك يبقى المرضى في المنازل إلى أن تتدهور حالتهم».

بدورها تقول المواطنة سعاد عبد الله لـ«أفق جديد»: «لم نكن نعرف في البداية أن الأعراض خطيرة، لكن خلال ساعات أصبح عاجزًا عن الحركة. حملناه إلى أقرب مركز صحي، وكان مليئًا بالمرضى. أكثر ما نخشاه أن ينتقل المرض إلى بقية الأطفال في المنزل».

أما أبو بكر الهادي، وهو مريض بالسكري من ود بنده، فيقول: «كنت أبحث عن دوائي منذ أيام ولم أجده في أي صيدلية. في ظل انتشار الكوليرا أصبح همنا مضاعفًا؛ نخشى المرض، ونخشى أيضًا أن تتدهور حالتنا بسبب انقطاع العلاج».

كما أشار الجيلي عبد الرحمن، وهو أحد زعماء المجتمع المحلي، لـ«أفق جديد»: «الأهالي يبذلون ما يستطيعون، لكن الأزمة أكبر من إمكانياتهم».

وسط تدهور الأوضاع الصحية والإنسانية في ولايتي شمال وغرب كردفان، تتصاعد المخاوف من تحول تفشي الكوليرا إلى أزمة واسعة النطاق، في ظل محدودية الخدمات الطبية ونقص الإمدادات العلاجية، ما يهدد حياة آلاف السكان في المدن والقرى المتأثرة. وكشفت وزارة الصحة عن ارتفاع إصابات الكوليرا في ولايتي شمال وغرب كردفان، فيما أعلنت منظمة أطباء بلا حدود عن تدخلات لاحتواء انتشار المرض في جنوب دارفور. وقالت وزارة الصحة، في بيان، إن «معدل الإصابة بالكوليرا ارتفع في غرب كردفان وغربي بارا بولاية شمال كردفان، حيث توجد حاليًا 55 حالة في مركز العزل بغربي بارا». وأشارت إلى استمرار التدخلات للحد من انتشار الوباء في غرب كردفان، والتي شملت وصول أدوية عبر منظمة «كافا».

وسبق أن حذرت شبكة أطباء السودان من خطورة تدهور الأوضاع في مناطق غربي بارا، حيث يواجه أكثر من 200 ألف مواطن، بينهم أكثر من 20 ألف طفل، ظروفًا إنسانية بالغة القسوة نتيجة النقص الحاد في الغذاء والدواء، إلى جانب تفشي وبائي الحصبة والكوليرا. وأفادت وزارة الصحة بانخفاض معدل حالات حمى الضنك في ولايات نهر النيل، وكسلا، والشمالية، والخرطوم، والجزيرة، والقضارف، حيث سُجلت 95 إصابة من دون وفيات، كما انخفضت إصابات التهاب السحايا إلى ثلاث حالات فقط، رُصدت في ولايتي الخرطوم والجزيرة.

وكشفت الوزارة عن توفير أدوية الملاريا في معظم الولايات، إضافة إلى أدوية علاج الكوليرا والمحاليل الوريدية في جميع الولايات، فيما تتفاوت وفرة أدوية ومستهلكات مكافحة الأوبئة، والأدوية المسكنة، والمستهلكات الطبية، ومعينات مكافحة العدوى.

يقول ممرض يعمل في مركز صحي بالنهود لـ«أفق جديد»: «منذ أيام ونحن نستقبل أعدادًا متزايدة من المرضى، وبعضهم يصل وهو في حالة جفاف شديد بعد أن قطع مسافات طويلة

«الكوليرا يمكن الحد من وفياتها إذا توفرت سرعة التدخل والعلاج، لكن نقص الأدوية والإمدادات يزيد الضغط على الكوادر الصحية».

«هناك قرى لم تتمكن أي فرق صحية من الوصول إليها حتى الآن، والناس يشعرون بأن الوباء يسبق أي استجابة.»



التدريب، وتنفيذ حملات التوعية المجتمعية، وتوفير حوافز للكوادر الصحية. وقال منسق الطوارئ بمنظمة أطباء بلا حدود، علي محمد، إن وجود الدعم الإنساني محدود للغاية في كل من جنوب دارفور وغرب كردفان، حيث لا يعمل على الأرض سوى عدد قليل جدًا من الجهات الإنسانية. وأوضح أن الوصول إلى الرعاية الصحية في غرب كردفان لا يزال محدودًا، في ظل توقف معظم المرافق الصحية العامة، إلى جانب النقص الحاد في الكوادر والإمدادات. وأضاف: «رغم أن بعض المرافق الخاصة لا تزال قيد التشغيل، فإن تكاليفها تفوق القدرة المالية لغالبية السكان. وهناك خطر كبير لانتقال الكوليرا وانتشارها إلى ولايات أخرى.» ويأتي هذا التحذير في وقت يواجه فيه القطاع الصحي في غرب كردفان تحديات كبيرة بفعل الصراع المستمر وتراجع الخدمات الأساسية، الأمر الذي يجعل أي تفشٍ للأوبئة أكثر خطورة، ويستدعي استجابة إنسانية وصحية عاجلة لتجنب تفاقم الأزمة وحماية المدنيين في المناطق المتضررة.

نحن بحاجة إلى فرق طبية متنقلة، ومياه شرب آمنة، وحملات توعية، قبل أن يمتد الوباء إلى قرى جديدة. الوقت لم يعد في صالحنا.» وفي السياق، قالت منظمة أطباء بلا حدود إنها بدأت دعم وحدة علاج الكوليرا في منطقة الكُبرة بولاية غرب كردفان، بعد إجراء تقييم ميداني. وذكر أن تدخلاتها شملت إدارة الحالات، وتوفير الإمدادات الأساسية، وحوافز العاملين، وتعزيز تدابير الوقاية من العدوى ومكافحتها، إلى جانب التدريب الفني لفرق الاستجابة. وأشارت المنظمة إلى أن الوضع لا يزال حرجًا للغاية في المنطقة. وأفادت بأنها تدعم جهود إدارة الحالات المرضية، والترصد الوبائي، والتقصي في ولاية جنوب دارفور، بعد الإعلان عن تفشي الكوليرا ورصد حالات يُشتبه في إصابتها أواخر الشهر الماضي. وأوضحت أنها تعمل في جنوب دارفور على إنشاء مراكز لعلاج الكوليرا ونقاط للإرواء، إلى جانب التخطيط لكلورة مياه الشرب، وتقديم

«كل صباح نسمع أن شخصًا جديدًا أصيب أو توفي، وأصبح الخوف جزءًا من حياتنا اليومية.»

الأبيض تحت ضغط النزوح..

احتياجات متزايدة واستجابة محدودة

ملخص

تواجه مدينة الأبيض أزمة إنسانية متفاقمة مع استمرار تدفق آلاف النازحين الفارين من الحرب في كردفان ودارفور، حيث يجدون أنفسهم أمام ظروف قاسية تشمل نقص الغذاء والمياه والمأوى والرعاية الصحية، إضافة إلى مخاطر الأمطار والأوبئة التي تزيد من معاناتهم داخل مراكز الإيواء.

كما يواجه الأطفال وكبار السن مخاطر أكبر بسبب انتشار حالات الإسهال والحمى وسوء التغذية، في ظل نقص الأدوية والمستلزمات الطبية وصعوبة وصول الفرق الإنسانية إلى بعض المناطق، خصوصًا خلال موسم الأمطار.

استقبلت الأبيض أعدادًا كبيرة من النازحين خلال الأشهر الماضية، بينما تتراجع قدرة الاستجابة الإنسانية أمام تصاعد الاحتياجات. ويعاني السكان من صعوبة توفير الاحتياجات الأساسية، خاصة مع استمرار النزوح وارتفاع تكاليف المعيشة وتدهور الخدمات.

رغم استمرار تضامن المجتمع المحلي مع النازحين، فإن الأزمة تتطلب دعمًا عاجلاً ومنظمًا لتوفير الغذاء والمياه والرعاية الصحية والمأوى. ومع استمرار الحرب، تزداد المخاوف من اتساع الفجوة بين حجم الاحتياجات الإنسانية وقدرة الجهات الداعمة على الاستجابة.

الهروب من الحرب لم يَنْهِ المعاناة، بل فتح فصلاً جديداً من القسوة، حيث تتقاطع ندرة الغذاء والمياه والرعاية الصحية مع مخاطر الأمطار والأوبئة».



أفق جديد

الأبيض، التي تستقبل عشرات الآلاف من الفارين من المعارك والانتهاكات في ولايات كردفان ودارفور. ويواجه النازحون أوضاعاً معيشية بالغة الصعوبة في ظل محدودية الاستجابة الإنسانية، وشح حاد في الغذاء ومياه الشرب والمأوى والخدمات الصحية، بالتزامن مع دخول فصل الخريف الذي يزيد من معاناة الأسر ويضاعف المخاطر البيئية والصحية داخل مواقع الإيواء.

وكشف مفوض العون الإنساني بالولاية، محمد إسماعيل، في تصريحات إعلامية، أن مدينة الأبيض استقبلت أكثر من 55 ألف نازح منذ مارس الماضي. وأكد إسماعيل أن حركة النزوح لا تزال

بين خيام مهترئة وأرض موحلة بفعل أمطار الخريف، يقضي آلاف السودانيون أيامهم في انتظار وجبة تسد الجوع أو دواء يخفف المرض، بعدما أجبرتهم الحرب على ترك منازلهم بحثاً عن ملاذ أكثر أمناً. غير أن رحلة النزوح إلى مدينة الأبيض لم تُنهِ معاناتهم، بل فتحت فصلاً جديداً من القسوة، حيث تتقاطع ندرة الغذاء والمياه والرعاية الصحية مع مخاطر الأمطار والأوبئة، لتتحول المخيمات إلى مساحات تعكس عمق الكارثة الإنسانية التي يعيشها السودان.

وتتفاقم الأزمة الإنسانية في السودان مع استمرار موجات النزوح القسري نحو مدينة

«الأمطار التي يفترض أن تبعث الحياة تحولت داخل مخيمات النزوح إلى مصدر إضافي للخطر، مع تزايد مخاوف انتشار الأمراض وتدهور الأوضاع الصحية».

«تتزايد أعداد النازحين بوتيرة تفوق قدرات الاستجابة الإنسانية، بينما تتسع الفجوة بين الاحتياجات والإمكانات المتاحة.»

جديد»، أن مراكز الإيواء تستقبل أعدادًا جديدة بشكل شبه يومي، بينما تتراجع الموارد المتاحة. وقال: «الاحتياجات تتزايد بوتيرة أسرع من حجم الاستجابة. أكثر ما يقلقنا خلال موسم الخريف هو انتشار الأمراض المرتبطة بتلوث المياه، إضافة إلى صعوبة الوصول إلى بعض المخيمات بعد هطول الأمطار.»

وأضافت إحدى العاملات في المجال الصحي داخل أحد مراكز الإيواء أن الأطفال وكبار السن هم الأكثر تأثرًا. وقالت: «نلاحظ تزايدًا في حالات الإسهال والحمى وسوء التغذية، ومع نقص الأدوية والمستلزمات الطبية يصبح التعامل مع الحالات أكثر تعقيدًا، خصوصًا إذا استمرت الأمطار وتزايدت أعداد النازحين.»

ويرى عدد من سكان الأحياء المستضيفة أن الأزمة لم تعد تقتصر على النازحين وحدهم، بل بدأت تلقي بظلالها على المجتمع المحلي أيضًا. ويقول أحد وجهاء الأحياء: «فتح الناس بيوتهم وتقاسموا ما لديهم منذ بداية الأزمة، لكن استمرار النزوح وارتفاع الأسعار جعل الجميع يواجه ضغوطًا معيشية غير مسبوقة. التضامن لا يزال قائمًا، لكنه يحتاج إلى دعم حقيقي حتى يستمر.»

وتحذر منظمات إنسانية من أن استمرار تدفق النازحين، مقابل تراجع الموارد الإنسانية، يضع المدينة أمام تحديات متصاعدة قد تتجاوز قدرات المجتمعات المستضيفة والجهات الإغاثية. كما تثير الأمطار الغزيرة والفيضانات المحتملة مخاوف من انتشار الأمراض المنقولة بالمياه، وتدهور الأوضاع الصحية، خاصة بين الأطفال والنساء وكبار السن.

وفي ظل غياب حلول قريبة للنزاع، تبدو معاناة النازحين مرشحة لمزيد من التفاقم. فكل يوم يمر يحمل مزيدًا من الأسر التي تفقد مأواها، ومزيدًا من الأطفال الذين يواجهون الجوع والمرض، بينما تتسع الفجوة بين الاحتياجات الإنسانية وحجم الاستجابة. ومع اقتراب ذروة موسم الأمطار، لا يواجه النازحون قسوة الحرب وحدها، بل يصارعون أيضًا معركة يومية من أجل البقاء، في واحدة من أكثر الأزمات الإنسانية تعقيدًا في العالم.

مستمرة وتتدفق من منطقتي جنوب وغرب كردفان باتجاه مدينة الأبيض، وذلك نتيجة للانتهاكات المستمرة التي ترتكبها قوات الدعم السريع.

واختتمت منسقة الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في السودان دينيس براون زيارة ميدانية إلى الأبيض، اطلعت خلالها على أوضاع المدنيين والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية جراء الهجمات الأخيرة.

مؤخرًا اعتمد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قرارًا يقضي بتشكيل لجنة تحقيق عاجلة في الانتهاكات المرتكبة بمدينة الأبيض، مع تنديده بتصاعد العنف الذي ترتكبه قوات الدعم السريع.

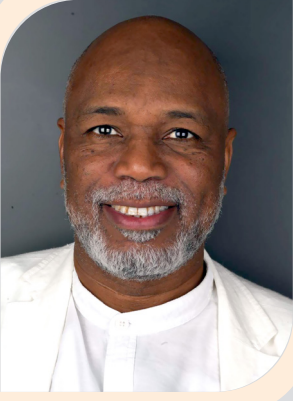
وجاء قرار مجلس حقوق الإنسان الذي تقدمت به بريطانيا وألمانيا وأيرلندا وهولندا والنرويج إلى جانب دول أخرى- بعد تحذيرات أممية من خطر وقوع «فضائع واسعة النطاق»، مع استمرار حشد قوات الدعم السريع حول مدينة الأبيض.

واتخذ مجلس حقوق الإنسان القرار بالإجماع، رغم إعلان الصين عدم تأييدها التحقيقات التي تستهدف دولًا بعينها دون موافقتها.

قالت عائشة أحمد، وهي أم لثلاثة أطفال نزحت من إحدى قرى شمال كردفان، لـ«أفق جديد»: إن الوصول إلى الأبيض كان بالنسبة لها هروبًا من الموت، لكن الحياة هنا ليست سهلة. وأضافت: «نقضي ساعات طويلة في البحث عن المياه، وعندما تهطل الأمطار تغمر المياه الخيام، ولا نجد مكانًا جافًا ينام فيه الأطفال. أكثر ما أخشاه هو أن يمرض أحدهم ولا أجد دواء.» ويقول محمد إسماعيل، وهو مزارع اضطر إلى ترك أرضه بسبب القتال لـ«أفق جديد»: «خرجنا دون أن نحمل سوى الملابس التي نرتديها. كنا نعتقد أن النزوح سيكون مؤقتًا، لكن الأشهر تمر ونحن نعتمد بالكامل على المساعدات التي لم تعد تكفي الجميع. أصبح الحصول على الطعام أكثر صعوبة يوميًا بعد يوم.»

من جانبه، أوضح أحد المتطوعين العاملين في الاستجابة الإنسانية بالأبيض لـ«أفق

«الأطفال وكبار السن يدفعون الثمن الأكبر، في ظل نقص الأدوية وسوء التغذية وصعوبة الوصول إلى الخدمات الصحية.»



الكتابة للمستقبل

السودان... الدولة التي لم تُؤسَّس بعد
غياب المبادئ فوق الدستورية وأزمة البنية التاريخية للدولة
د. صلاح أحمد الحبيب

ملخص

يرى المقال أن الحرب السودانية ليست مجرد صراع عابر، بل نتيجة لأزمة تاريخية تتمثل في عدم اكتمال تأسيس الدولة. فقد امتلك السودان مؤسسات ودساتير متعددة، لكنه افتقد إلى مبادئ عليا ثابتة تحدد شكل الدولة والعلاقة بين السلطة والمجتمع.

يؤكد أن السودان يمتلك مقومات كبيرة من تاريخ وتنوع وموارد بشرية وطبيعية، لكن هذه العناصر لم تجمع داخل مشروع وطني مستدام. لذلك فإن مرحلة ما بعد الحرب تحتاج إلى إعادة تأسيس الدولة، وليس فقط إعادة بناء ما دمرته الحرب.

يشير الكاتب إلى أن المشكلة الأساسية ليست غياب الدستور فقط، بل غياب المبادئ التي تسبقه وتحميه، مثل المواطنة المتساوية، وسيادة القانون، والتداول السلمي للسلطة، وحياد المؤسسات. لذلك ظلت الأزمات تتكرر بسبب التركيز على من يحكم بدلاً من طبيعة الدولة التي ينبغي بناؤها.

يخلص الكاتب إلى أن مستقبل السودان يتطلب عقدًا تأسيسيًا جديدًا يقوم على مبادئ فوق دستورية تحمي الدولة من الصراعات وتقلبات السلطة. فالدولة الحقيقية تقوم عندما تصبح المؤسسات والقيم الوطنية أقوى من الأشخاص وموازين القوة.

لم تكن الحرب السودانية مجرد انفجار مفاجئ في جسد الدولة، ولم تكن نتيجة خلاف عابر بين قوى سياسية أو عسكرية، بل كانت التعبير الأكثر قسوة عن أزمة تاريخية أعمق: أزمة دولة لم يكتمل تأسيسها بعد.

فالسودان، منذ نشأة الدولة الحديثة، امتلك مؤسسات سياسية وإدارية وجغرافية، لكنه لم يمتلك بصورة واضحة العقد المؤسس للدولة، أي مجموعة المبادئ العليا التي تسبق الدستور وتمنح الدولة معناها، وتحدد حدود السلطة، وطبيعة العلاقة بين المجتمع ومؤسسات الحكم، وما الذي لا يجوز لأي سلطة تجاوزه مهما كانت شرعيتها الانتخابية أو قوتها العسكرية.

وهنا تكمن إحدى أكبر إشكالات التجربة السودانية؛ فقد انشغلت البلاد عبر تاريخها السياسي بصياغة الدساتير وتعديلها وإسقاطها، لكنها لم تنجح في بناء مرجعية تأسيسية ثابتة تحمي الدولة من تقلبات السياسة وصراعات السلطة.

فالدستور، مهما بلغت جودة نصوصه، يظل وثيقة سياسية قابلة للتغيير إذا لم يستند إلى مبادئ أعمق منه. أما المبادئ فوق الدستورية فهي تمثل «الضمير المؤسس للدولة»؛ القواعد التي لا تخضع للمساومة السياسية، لأنها تتعلق بجوهر وجود الدولة واستمرارها.

إن الأزمة السودانية ليست في غياب الدستور فقط، بل في غياب ما يسبق الدستور. فقد تعاقبت على السودان دساتير متعددة، مدنية وعسكرية، انتقالية ودائمة، لكن معظمها تعامل مع الدولة باعتبارها جهازاً للحكم، لا باعتبارها مشروعاً تاريخياً يحتاج إلى تأسيس فكري وقيمي. ولهذا ظلت الدولة السودانية معرضة لإعادة إنتاج أزماتها؛ لأن الصراع كان دائماً حول من يحكم، وليس حول طبيعة الدولة التي ينبغي أن يحكمها الجميع.

إن قراءة البنية التاريخية للدولة السودانية تكشف أن هناك عناصر قوة كامنة يمكن البناء عليها؛ فالسودان يمتلك تاريخاً عريقاً في التكوين الحضاري، ومجتمعاً متنوعاً يمتلك خبرات متراكمة في التعايش، وموارد بشرية وطبيعية هائلة، كما أن فكرة الدولة الوطنية ليست غريبة على تجربته. لكن المشكلة لم تكن في غياب مقومات الدولة، بل في عدم اكتمال الأساس الفلسفي والمؤسسي الذي يجمع هذه المقومات في مشروع وطني مستدام. لقد ظلت الدولة السودانية تتحرك بين نموذجين غير مكتملين: دولة مركزية ورثت أدوات الحكم الحديثة دون أن تبني شرعيتها الاجتماعية الكاملة،

ودولة سياسية حاولت استيعاب التنوع لكنها عجزت عن إنتاج عقد وطني جامع. وبين النموذجين بقي سؤال التأسيس مؤجلاً.

ومن هنا فإن مستقبل السودان لا يمكن أن يبدأ من إعادة بناء ما تهدم فقط، بل من إعادة التفكير في معنى الدولة نفسها. فإعادة الإعمار الحقيقي ليست إعادة بناء المدن والبنية التحتية فقط، وإنما إعادة بناء الأصول غير المادية للدولة: الثقة، الشرعية، الهوية الوطنية، استقلال المؤسسات، وسيادة القانون.

إن السودان بعد الحرب يحتاج إلى الانتقال من مرحلة إدارة الدولة إلى مرحلة تأسيس الدولة. وهذا يتطلب صياغة مبادئ فوق دستورية تشكل المرجعية العليا لأي دستور قادم، مثل: وحدة الدولة، المواطنة المتساوية، التداول السلمي للسلطة، حياد المؤسسات الوطنية، استقلال القضاء، عدم استخدام القوة للوصول إلى الحكم، واحترام التنوع باعتباره ثروة وطنية لا تهديداً سياسياً.

هذه المبادئ ليست بديلاً عن الدستور، بل هي الإطار الذي يمنح الدستور معناه وقوته. فالدستور يحدد قواعد الحكم، أما المبادئ فوق الدستورية فتحدد فلسفة الدولة وحدودها الأخلاقية والتاريخية.

إن التجارب العالمية تؤكد أن الدول المستقرة لم تكن فقط عبر النصوص الدستورية، بل عبر توافقات تأسيسية عميقة حول الأسئلة الكبرى: ما هي الدولة؟ من هو المواطن؟ ما حدود السلطة؟ وما القيم التي لا يجوز انتهاكها؟

ولهذا فإن معركة السودان القادمة ليست فقط معركة إعادة إعمار، بل معركة إعادة تأسيس. فالعودة إلى ما قبل الحرب ليست حلاً، لأن ما قبل الحرب هو الذي أنتج أسبابها. المطلوب هو بناء دولة جديدة تستفيد من دروس التاريخ، وتنتقل من دولة تنصارع عليها القوى إلى دولة تكون أكبر من الجميع.

إن السودان لا يحتاج فقط إلى دستور جديد، بل يحتاج قبل ذلك إلى عقد تأسيسي جديد يعيد تعريف الدولة باعتبارها ملكاً مشتركاً لكل مواطنيها، ويجعل المبادئ فوق الدستورية رأس المال السيادي غير المادي الذي يحمي الجمهورية من الانهيار المتكرر.

فالمستقبل السوداني لن يُكتب فقط بما سيبنى من مؤسسات، بل بما سيتم الاتفاق عليه من مبادئ لا يجوز سقوطها بسقوط الحكومات أو تغير موازين القوة. هناك تبدأ الدولة الحقيقية؛ عندما تصبح القيم المؤسسة أقوى من الأشخاص، والمؤسسات أقوى من الصراعات، والوطن أكبر من السلطة.



المبادرة الأمريكية... تفتح باب التسوية أم تؤسس للجمهورية الجديدة؟

حاتم أيوب أبو الحسن

ملخص

يرى الكاتب أن موافقة الجيش السوداني على المبادرة الأمريكية، مع اشتراط انسحاب قوات الدعم السريع من المدن، تعكس تحولاً في مسار الصراع من التنافس العسكري إلى التنافس حول شكل الدولة السودانية ومستقبلها.

يؤكد الكاتب أن أزمة السودان تتجاوز الحرب الحالية، فهي أزمة تأسيس دولة منذ الاستقلال، وأن اتفاقات تقاسم السلطة وحدها لن تحقق استقراراً دائماً لأنها لا تعالج جذور الصراع.

يشير إلى أن لكل طرف أهدافاً استراتيجية؛ فالولايات المتحدة تسعى لمنع تفاقم الفوضى في السودان، بينما يتمسك الجيش بحصر السلاح بيد الدولة، في حين يسعى الدعم السريع إلى ربط أي انسحاب بضمانات سياسية وأمنية.

يخلص إلى أن المبادرة الأمريكية قد تفتح الطريق لوقف الحرب، لكنها لن تبني السلام إلا إذا تحولت إلى عملية وطنية شاملة تؤسس لدولة قائمة على المواطنة، وسيادة القانون، واحتكار الدولة للسلاح، بمشاركة جميع السودانيين

في السياسة، لا تُقاس أهمية المبادرات بما تتضمنه من بنود فحسب، بل بما تكشفه من تحولات في موازين القوة. ومن ثم، فإن موافقة الجيش السوداني على المبادرة الأمريكية، مقرونة باشتراط انسحاب قوات الدعم السريع من المدن، ليست مجرد موقف تفاوضي، بل مؤشر على أن الحرب دخلت مرحلة جديدة بات فيها الصراع على شكل الدولة أهم من الصراع على السيطرة على الأرض.

على مدى السنوات الماضية، كان السؤال المطروح هو: من ينتصر عسكرياً؟ أما اليوم، فقد بدأ سؤال آخر يفرض نفسه بإلحاح: من سيضع قواعد السودان القادم؟ الولايات المتحدة لا تتحرك بدافع إنساني فقط، كما أن الجيش لا يقبل المبادرة بدافع المرونة وحدها، ولا يمكن فهم موقف قوات الدعم السريع بعيداً عن حلفائه في تأسيس، باعتباره قراراً عسكرياً خالصاً.

فلكل طرف حساباته الاستراتيجية، غير أن الجميع بات يدرك أن استمرار الحرب بالوتيرة نفسها لم يعد يحقق مكاسب تتناسب مع كلفتها الإنسانية والسياسية والاقتصادية. تسعى واشنطن إلى منع تحول السودان إلى بؤرة دائمة للفوضى على البحر الأحمر وفي القرن الأفريقي، كما تعمل على الحفاظ على قدر من التوازن يمنع انزلاق البلاد إلى مسارات تهدد الأمن الإقليمي. ومن ثم، تبدو المبادرة محاولة لإدارة نهاية الحرب، لا مجرد وقف لإطلاق النار.

أما الجيش، فيسعى إلى تثبيت مبدأ يراه غير قابل للتفاوض، وهو أن الدولة لا يمكن أن تستعيد سيادتها في ظل وجود قوة عسكرية موازية داخل المدن.

هل ينطبق ذلك إلى قواتها؟ في المقابل، هل من هذا جاء شرط انسحاب الدعم السريع بوصفه شرطاً يتعلق بطبيعة الدولة ومستقبل احتكارها لاستخدام القوة، لا بمجرد إدارة المعركة.

يدرك الدعم السريع أن خروجه من المدن سيغير موقعه التفاوضي بصورة جوهرية، ولذلك سيحاول، على الأرجح، ربط أي انسحاب بضمانات سياسية وأمنية، وربما بإجراءات متزامنة تتعلق بوقف إطلاق النار، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية، ومستقبل العملية السياسية.

غير أن ما يغيب عن معظم النقاشات هو أن

السودان لا يواجه أزمة حرب فحسب، بل أزمة تأسيس. فمنذ الاستقلال، ظل الصراع يدور حول من يحكم، بينما لم يُحسم السؤال الأهم: أي دولة نريد؟ ولهذا انهارت الحكومات، وتعاقبت الانقلابات، وتجددت الحروب، لأن قواعد اللعبة نفسها لم تتغير.

ولهذا السبب، فإن أي تسوية لا تتجاوز حدود تقاسم السلطة ستعيد إنتاج الأزمة. فالتاريخ السوداني حافل باتفاقات أوقفت القتال مؤقتاً، لكنها لم تُنشئ دولة قادرة على منع عودته، لأنها عالجت نتائج الصراع ولم تعالج أسبابه البنيوية.

إن المرحلة المقبلة ينبغي ألا تقتصر على مفاوضات بين حاملي السلاح، بل يجب أن تتحول إلى عملية تأسيس وطني واسعة يشارك فيها السودانيون من مختلف الأقاليم والفئات والقوى المجتمعية، لوضع عقد اجتماعي جديد يحدد شكل الدولة، ويؤسس لعلاقة متوازنة بين المركز والأقاليم، ويضمن احتكار الدولة للسلاح، واستقلال القضاء، وسيادة القانون، والعدالة الانتقالية، واللامركزية، والمواطنة المتساوية.

وهنا تكمن المفارقة. فقد تنجح المبادرة الأمريكية في إيقاف الحرب، لكنها لن تنجح وحدها في بناء السلام. فالسلام ليس وثيقة يوقعها المتحاربون، بل منظومة سياسية ودستورية تجعل العودة إلى الحرب خياراً بالغ الكلفة على الجميع.

إن المبادرة الأمريكية، مهما بلغت أهميتها، ليست سوى بوابة محتملة لوقف الحرب، وليست ضماناً لبناء الدولة. فإذا تحولت التسوية إلى صفقة بين القوى المسلحة، فإن السودان سيؤجل أزمته مرة أخرى. أما إذا أصبحت بداية لعملية تأسيس وطنية يشارك فيها السودانيون جميعاً، تعيد تعريف الدولة وعلاقتها بالمجتمع، وتؤسس لدستور دائم ومواطنة متساوية واحتكار الدولة للسلاح، فإنها قد تمثل بالفعل لحظة ميلاد الجمهورية السودانية الجديدة.

لقد كشفت الحرب هشاشة الدولة السودانية، لكن لحظة التسوية يمكن أن تتحول إلى لحظة إعادة تأسيسها. فالدول لا تُبنى بالهدن، وإنما تُبنى بالتوافق على قواعد العيش المشترك. ولذلك، فإن السؤال الحقيقي لم يعد: من سيربح الحرب؟ بل من سيكتب العقد الاجتماعي الذي يمنع اندلاع الحرب القادمة؟



القيمة الاستخباراتية للانشقاقات: التمويل والتكنولوجيا والتنافس في السودان

يتناول المقال أهمية انشقاقات قيادات من قوات الدعم السريع وانضمامها للجيش السوداني، باعتبارها لا تمثل تحولاً عسكرياً فقط، بل مصدرًا لمعلومات استخباراتية حول التمويل، والتكنولوجيا، وشبكات العمليات.

ملخص

يرى الكاتب أن الصراع في السودان أصبح مرتبطاً بالسيطرة على الموارد، والشبكات المالية، وطرق التجارة، مع استمرار تأثير القوى الإقليمية، خاصة في مجالات الاقتصاد والموانئ والنفوذ السياسي.

يشير إلى أن المنشقين نقلوا معلومات حول أنظمة الدفع الرقمية، وطرق إدارة السيولة، إضافة إلى تفاصيل مرتبطة بالطائرات المسيّرة والقدرات التقنية، ما قد يمنح الطرف الآخر فرصة لفهم أو تعطيل قدرات خصمه.

ويخلص المقال إلى أن تأثير الانشقاقات يعتمد على قدرة الأطراف على استثمار المعلومات الجديدة، موضحاً أن مستقبل الصراع لن يُحسم بالقوة العسكرية وحدها، بل بالتحكم في التكنولوجيا والاقتصاد والشبكات الداخلية والخارجية.

بنشاط إلى اقتناص الفرص الاقتصادية في السودان، بدءاً من الزراعة والتعدين، وصولاً إلى التجارة والبنية التحتية للموانئ. وقد حافظ أحد الفاعلين الخليجيين على علاقات وثيقة مع الحكومة في بورتسودان، بينما واجه فاعل آخر اتهامات متكررة، ينفیها، بدعم قوات الدعم السريع عبر تدفقات أسلحة مزعومة، أو روابط اقتصادية، أو غيرها من الوسائل. ولا يزال التنافس على السيطرة على الموانئ وطرق التجارة، والموارد عاملاً رئيسياً في الجغرافيا السياسية لمنطقة القرن الأفريقي.

تشير التقارير إلى أن المدفوعات التي سهّلت عمليات الانشقاق تمت بالدولار الأمريكي عبر قنوات مصرفية دولية راسخة. وقد وفر ذلك سيولة فورية، على عكس الأدوات النقدية المحلية أو التجريبية المستخدمة في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات الدعم السريع. ويظهر تفضيل العملات الصعبة في مثل هذه المعاملات التحديات العملية التي تواجه التعامل مع أدوات مالية متفرقة أثناء النزاعات.

على الصعيد الاقتصادي، طوّرت قوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو (حميدتي) مبادرات لإدارة أزمات السيولة. وشملت هذه المبادرات طباعة أوراق نقدية جديدة من الجنيه السوداني، وإطلاق تطبيق «مستقبل المال» الرقمي المرتبط بأفكار مثل «بنك المستقبل». وتهدف هذه الإجراءات إلى تسهيل المعاملات، ودفع الرواتب، والتجارة في المناطق الخاضعة لنفوذ قوات الدعم السريع، مما يوفر قدراً من الاستمرارية التشغيلية في ظل تعطل الأنظمة المصرفية الوطنية.

قد تُتيح المعلومات الاستخباراتية المُستقاة من الانشقاقات مراقبة هذه الأنظمة الموازية أو تعطيلها، مما يُسهم في عملية فك الارتباط الاقتصادي بين الجانبين. وقد تتحول تدفقات الموارد، بما في ذلك الذهب، والمنتجات الزراعية، وغيرها من السلع، نحو قنوات مختلفة، حيث تواجه الشبكات المرتبطة بكل فصيل درجات متفاوتة من الضغط أو الفرص. ويحمل كل من نموذج قوات الدعم السريع اللامركزي والمرن، ونهج القوات المسلحة السودانية الأكثر مركزية والمرتبط بالدولة، نقاط قوة وضعف متباينة في استدامة العمليات.

تتداخل الجوانب الاقتصادية مع الأبعاد العسكرية والتكنولوجية. وتُضفي تفاصيل آليات الإيرادات، والشركات الوهمية، وأنشطة الموارد العابرة للحدود عمقاً على الصورة الاستخباراتية للطرف المُستقبل. ولا يعمل أيٌّ من الفصيلين

أشارت انشقاقات شخصيات بارزة مؤخراً من قوات الدعم السريع إلى القوات المسلحة السودانية، من بينهم اللواء النور قبا والقائد علي رزق الله المعروف بالسافنا، إلى صراع أقل وضوحاً يتعلق بجمع المعلومات الاستخباراتية، والأنظمة الرقمية، والأدوات المالية، والتأثيرات الخارجية. وتشير التقارير إلى أن هذه الانشقاقات تضمنت نقل خبرات عملياتية.

بحسب روايات علي رزق الله، الذي كان يدير شبكات ميليشيات واسعة النطاق في دارفور وغرب السودان، فقد قدم معلومات قيمة حول مبادرات التمويل الرقمي لقوات الدعم السريع. وتشير التقارير إلى أن هذه المعلومات وصلت إلى رموز الخوادم والبيانات المرتبطة بتطبيق «مستقبل المال» وجهود إنشاء أنظمة دفع بديلة في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات الدعم السريع. خلال فترات النقص الحاد في السيولة النقدية. وإذا كانت هذه المعلومات دقيقة، فإنها ستوضح كيف حاولت إحدى الفصائل بناء آليات مالية فعالة خارج النظام المصرفي الوطني المنهار.

وبالمثل، يُقال إن اللواء النور قبا، الذي أشرف على جوانب التسليح والتكنولوجيا في قوات الدعم السريع، قد شارك تفاصيل حول أنظمة التحكم وترددات الأقمار الصناعية للطائرات المسيّرة المتطورة التي سبق أن حصلت عليها المجموعة. ويمكن أن يُتيح هذا النقل قدرات الحرب الإلكترونية، مثل أنظمة التشويش أو الاعتراض، مما قد يؤثر على التوازن في المجال الجوي، حيث كان الدعم الخارجي يوفر سابقاً مزايا لقوات الدعم السريع. يمكن أن تُشكّل الانشقاقات من هذا النوع قنوات لتبادل المعرفة العملياتية. فأنماط التوريد، وخطوط الإمداد، وإدارة الموارد، والأنشطة العابرة للحدود، والترتيبات اللوجستية التي طورتها قوات الدعم السريع، قد تصبح متاحة الآن للطرف الآخر. وهذا يُتيح الفرصة لأحد الفصائل لإعادة النظر في القدرات التي بناها الفصيل الآخر أو إعادة توظيفها أو تحييدها. كما تُشكّل هذه التحولات ضغطاً على التماسك الداخلي، حيث يُوازن القادة بين الولاءات في خضم تطورات ساحة المعركة، والعروض المتنافسة، والواقع المحلي. وفي مناطق مثل دارفور، تواجه الهياكل القبلية والقيادية ضغوطاً متجددة نتيجة لهذه التحولات.

تعكس هذه الأحداث تنافسات مستمرة تشمل مفترق طرق مالية، وشبكات لوجستية، ونفوداً على طول البحر الأحمر. وقد سعت دول الخليج

The Intelligence Value of Defections: Finance, Technology and Rivalry in Sudan

Hermela Kidane



لمعالجة نقص السيولة تحديات جديدة نتيجة لتسريب المعلومات. وفي الوقت نفسه، يتعين على حكومة بورتسودان مواجهة صعوبات جمة في إعادة الخدمات على مستوى البلاد في ظل الدمار والنزوح الواسعين.

يُعد التنافس بين دول الخليج والقوى الأخرى على النفوذ في السودان جزءاً من استراتيجية إقليمية أوسع. وتسهم التحالفات الخارجية المختلفة في دعم مراكز القوى المركزية والبديلة على حد سواء، مما يُعقد فرص التوصل إلى حلول ويزيد من خطر التشرذم. وفي هذا السياق، أصبحت الأدوات المالية والبنية التحتية الرقمية مجالات بالغة الأهمية، حيث يُمكن أن يكون للسيطرة على البيانات والسجلات أهمية تضاهي السيطرة على الأراضي.

تُبرز انشقاقات شخصيات مثل النور قبا وعلي رزق الله تداخل مجالات الاستخبارات، والتمويل، والتكنولوجيا، والجغرافيا السياسية في الصراع السوداني. وتظهر كيف يمكن لنقل المعرفة أن يُضعف المزايا الحصرية لأحد الأطراف، ويُسرّع من وتيرة الانفصال بين النماذج الاقتصادية والعملياتية المتنافسة. وفي الوقت نفسه، تُشير إلى أن الصعوبات المستمرة في الصراع، في ظل غياب أي تطور حاسم بمفرده، من المرجح أن تكون حاسمة. وستحدد النتائج بناءً على القدرة على التكيف، والظروف المحلية، وقدرة الأطراف السودانية على إدارة الانقسامات الداخلية في ظل الضغوط الخارجية.

لا يزال الوضع متقلباً للغاية. ومع تكيف كلا الجانبين مع تغير الحوافز، سيستمر التفاعل بين القدرات التقليدية، وأنظمة العملات، والأدوات الرقمية في التأثير على المسار. أما بالنسبة للسودان، فيمكن التحدي الرئيسي في تجاوز هذه الإجراءات التنافسية لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة وبناء مسارات نحو حكم أكثر استقراراً. * باحثة في مجلة هورن ريفيو

بمعزل عن العلاقات الخارجية أو القيود الداخلية. فقد اعتمدت قوات الدعم السريع على القدرة على التكيف والشراكات الخارجية، بينما تستفيد القوات المسلحة السودانية من مؤسسات الدولة الرسمية والاعتراف الدولي الأوسع. وتُظهر الانشقاقات نقاط ضعف في الهياكل اللامركزية تحت الضغط، لكنها لا تُزيل التحديات التشغيلية والإدارية التي تواجهها القوات المسلحة السودانية. انخرطت دول الخليج وغيرها من الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية مع السودان عبر قنوات اقتصادية، ودبلوماسية، وأمنية. وقد أشارت التقارير إلى تدقيق في بعض التدفقات المالية، بما في ذلك المخاوف بشأن مخاطر العقوبات وغسل الأموال المرتبط بشبكات موازية. وتؤثر هذه الضغوط على الأطراف بشكل متفاوت تبعاً لتحالفاتها ومدى وصولها إلى الأنظمة الرسمية. وتُفاقم الانشقاقات الأخيرة هذه الإجراءات من خلال توفير معلومات تفصيلية يمكن استخدامها لرصد القدرات القائمة، أو تعطيلها، أو استيعابها. في هذا السياق، تُعد الانشقاقات نقاط تحول بارزة، إذ تتجاوز الخيارات الفردية لتؤثر على هياكل القيادة، والتفوق التكنولوجي، والجدوى المالية. يكتسب الطرف المستقبلي قهماً أفضل لمنهجيات الطرف الآخر، إلا أن الأثر الاستراتيجي الفعلي يعتمد على مدى فعالية دمج المعلومات الاستخباراتية والتعامل معها. وتشير طبيعة السودان الوعرة، وتفاعلاته القبلية المعقدة، وتاريخه الحافل بالتحالفات المتغيرة، إلى أن المكاسب المبكرة قد تواجه انتكاسات أو تتطلب جهداً متواصلاً للحفاظ عليها.

يعكس الصراع الدائر حول العملة، والأنظمة، والشبكات الرقمية اتجاهات الصراعات المعاصرة. فبينما يستمر القتال البري، تزداد أهمية السيطرة على السياسة النقدية، والبنية التحتية للبيانات، وسلاسل الإمداد في تحقيق الاستدامة على المدى الطويل. وتواجه ابتكارات قوات الدعم السريع

الاستخبارات الامريكية تحذر من مغبة التدخلات السياسية في عملها

ملخص

يكشف المقال عن تصاعد قلق محلي وكالة المخابرات المركزية الأمريكية من تأثير التدخلات السياسية على موضوعية العمل الاستخباراتي، بعد عودة إدارة الرئيس دونالد ترامب، وفقًا لاستطلاع داخلي لم يُنشر رسميًا.

ورغم هذه المخاوف، أظهر الاستطلاع أن غالبية الضباط يثقون في التزام قياداتهم المباشرة بحماية النزاهة المهنية، إلا أن الضغوط القادمة من المستويات العليا تثير مخاوف بشأن استقلالية التحليل.

وأعرب المشاركون عن مخاوفهم من قرارات إدارية، شملت إقالة مسؤولين وسحب تصاريح أمنية، معتبرين أن بعض الإجراءات هدفت إلى دعم مواقف سياسية بدلاً من الالتزام بالحقائق الاستخباراتية.

ويخلص المقال إلى أن نتائج الاستطلاع ستخضع لمراجعة الكونغرس، وسط تحذيرات من أن تسييس العمل الاستخباراتي قد يضعف الثقة بالمؤسسات ويؤثر في نزاهة القرارات الأمنية والعملية الديمقراطية.

أجهزة الاستخبارات بشأن التدخل الروسي في انتخابات عام 2016، والذي يصفه ترامب بازدرء بأنه «خدعة روسيا». وقد أمضت غابارد، التي غادرت منصبها الشهر الماضي، معظم فترة ولايتها في محاولة فاشلة لجمع أدلة تزعم تورط قادة الاستخبارات في مؤامرة لربط ترامب بروسيا.

أفاد مصدر مطلع على نتائج الاستطلاع بأن غالبية الضباط الذين شاركوا فيه أعربوا عن رضاهم عن كيفية حماية مديريهم للموضوعية. ويشير ذلك إلى أن النزاهة والالتزام بالمعايير لا يزالان قائمين بشكل عام على مستوى الرتب الدنيا في الجهاز، حتى وإن تعرضت هذه المبادئ لضغوط من الإدارة العليا.

لكن نتائج الاستطلاع لا ينبغي قراءتها بشكل ضيق على أنها انتقاد لغابارد فقط، كما قال الناس. فهي تعكس مخاوف أوسع نطاقاً بشأن مناخ سياسي دأب فيه الرئيس على تضليل الرأي العام بشأن المعلومات الاستخباراتية، وتوجيهه مستشاريه للبحث عن أدلة، مهما كانت مشكوكاً فيها، لدعم مزاعمه بشأن تزوير الانتخابات في عام 2020.

قال لي ستيفن كاش، وهو ضابط مخابرات مخضرم عمل أيضاً كعضو في لجان الرقابة بالكونغرس: «لقد خاض ترامب حملته الانتخابية، وأدار ولايته الأولى، بطريقة أوضحت أنه كان ينظر إلى مجتمع الاستخبارات على أنه أشبه بمكتب للمصاحفة والدعاية. وهذا يتعارض جوهرياً مع الغاية من وجود مجتمع الاستخبارات».

يعلم مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، جون راتكليف، وكبار قادة الوكالة الآخرين بنتائج الاستطلاع. وقالت ليز ليونز، مديرة الشؤون العامة بالوكالة، في بيان مكتوب: «تلتزم وكالة الاستخبارات المركزية بتزويد صانعي السياسات بتحليلات موضوعية لضمان تمتعهم الدائم بميزة استراتيجية حاسمة، كما يتضح من العمليات الناجحة مثل عملية «ميدنايت هامر» وعملية «أبسولوت ريزولف». وكانت تشير، على التوالي، إلى الضربات الجوية الأمريكية التي شنتها العام الماضي على منشآت مرتبطة ببرنامج إيران النووي، وإلى العملية العسكرية التي أسفرت عن اعتقال الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو. لكن الضربات التي شنت على إيران العام الماضي تُقدّم مثلاً آخر على الثمن الباهظ الذي قد يدفعه الضباط لعدم التزامهم بالخط

لاحظ ضابط وكالة المخابرات المركزية راي كلاين، الذي كان كبير محلي الوكالة خلال أزمة الصواريخ الكوبية، ذات مرة أنه عندما يتعلق الأمر بتحليل المعلومات الاستخباراتية، فإن «الموضوعية هي الفضيلة الوحيدة التي تُعتد بها حقاً». وبناءً على هذا المعيار، فإن كبار مسؤولي إدارة ترامب قد قصّروا، وهم يُخاطرون بإفساد نظام من المفترض أن يظل غير سياسي وقائماً على الحقائق، وفقاً لاستطلاع حديث أجري على محلي وكالة المخابرات المركزية. منذ عودة دونالد ترامب إلى منصبه، ارتفع عدد موظفي وكالة الاستخبارات المركزية الذين أعربوا عن قلقهم من تقويض النفوذ السياسي لموضوعية التحليل بشكل ملحوظ، وذلك وفقاً للاستطلاع الذي يجريه سنوياً أمين المظالم المعني بنزاهة التحليل في الوكالة. لم تُنشر النتائج رسمياً، ولكنني اطلعت عليها من عدة أشخاص مطلعين عليها.

ليس من الواضح عدد الموظفين الذين شاركوا في الاستطلاع من بين آلاف الموظفين العاملين في إعداد التقارير والإحاطات وغيرها من المواد للرئيس ومستشاريه. لكن تعليقاتهم تظهر مدى شعور بعضهم بالضغط لتحقيق نتائج مُفضّلة بدلاً من اتباع الحقائق أينما قادتهم، وفقاً لما أخبرني به أشخاص مطلعون على الاستطلاع الطوعي. وقد طلبوا عدم الكشف عن أسمائهم حتى يتمكنوا من التحدث بصراحة. يجمع الاستطلاع، الذي يغطي العام الماضي وأُرسل إلى أعضاء فريق التحليل في الوكالة، بين أسئلة الاختيار من متعدد وقسم مفتوح يتيح للمشاركين تقديم ملاحظاتهم بكلماتهم الخاصة. ووفقاً لشخص مطلع على الاستطلاع، فقد اعترض معظم المحللين الذين قدموا ردوداً مكتوبة تحديداً على تصرفات مديرة الاستخبارات الوطنية آنذاك، تولسي غابارد. من بين مخاوف المحللين، إقالة اثنين من كبار ضباط المخابرات العام الماضي بعد أن حاول أحد نواب غابارد تحريف تقييمهم بأن فنزويلا لا تدير عصابة إجرامية تُدعى «قطار أرغوا». أرادت الإدارة الادعاء بعكس ذلك لخلق أساس قانوني لترحيل المهاجرين الفنزويليين.

أشار المشاركون في الاستطلاع أيضاً إلى قرار غابارد بسحب التصاريح الأمنية لأكثر من ثلاثين مسؤولاً حالياً وسابقاً في الأمن القومي، دون تقديم أي دليل على ارتكابهم أي مخالفات. وكان بعضهم قد عمل في تحقيق



العقد الأول من القرن الحادي والعشرين: «في وقتي، لا أعتقد أن أحداً كان يخشى أن يتم طرده أو أن يصل اسمه فجأة إلى مدونة لورا لومر». سترسل نتائج الاستطلاع إلى الكونغرس ليتمكن المشرعون المسؤولون عن الإشراف على مجتمع الاستخبارات من تقييم ما إذا كانت الإدارة قد مارست نفوذاً غير مبرر. ويأتي هذا السؤال في غاية الأهمية في هذا التوقيت. فقد كلف ترامب مدير الاستخبارات الوطنية الجديد بالوكالة، بيل بولت، بالبحث عن أدلة تثبت فوزه في انتخابات عام 2020 والكشف عنها. وسيُتاح لبولت الاطلاع على جميع المعلومات السرية التي بحوزة الحكومة، وسيكون له صلاحية رفع السرية عن بعض التقارير بشكل انتقائي. ويخشى المشرعون من أن يُقدم بولت للجمهور صورة غير مكتملة لما جرى فعلاً في انتخابات 2020، وأن يُقوّض الثقة في نزاهة انتخابات التجديد النصفى التي ستجرى في وقت لاحق من هذا العام.

من المقرر أن يعقد مجلس الشيوخ جلسة استماع في وقت لاحق من هذا الشهر بشأن مرشح ترامب لمنصب مدير الاستخبارات الوطنية بشكل دائم، وهو المدعي العام الأمريكي للمنطقة الجنوبية من نيويورك، جاي كلايتون. وإذا رغب أعضاء مجلس الشيوخ في معرفة آرائه حول أهمية الموضوعية، فيمكنهم إطلاع كلايتون على ما يقوله الضباط الذين سيقودهم.

* شين هاريس كاتب في مجلة «ذا أتلانتيك» متخصص في شؤون الأمن القومي والاستخبارات.

السياسي للإدارة. فقد أُقيل مدير وكالة استخبارات الدفاع، الفريق جيفري كروز، بعد تقرير أولي أفاد بأن الضربات الجوية لم تُؤخّر القدرات النووية الإيرانية إلا بضعة أشهر فقط. وكان ترامب قد صرّح بأنها «دُمّرت».

لطالما شعر قادة سياسيون، على مرّ الأجيال، بالإحباط من التحليلات التي لا تُحقق ما يصبون إليه. كما أن المحللين لطالما استأثروا من أي تأثير من أعلى المستويات. في مقال نُشر في مجلة «فورين أفيرز» عام 1987، كتب نائب مدير المخابرات آنذاك، روبرت غيتس: «بعيداً عن الخضوع لصناع القرار، غالباً ما يكون لدى ضباط المخابرات دافع قوي لإظهار أن سياسة أو قراراً ما مُضلل أو خاطئ، أي توجيه انتقادات لاذعة للسياسيين. صناع القرار يدركون ذلك، ومن الطبيعي أن يستأثروا منه». وكتب غيتس، الذي شغل لاحقاً منصب مدير وكالة المخابرات المركزية ووزير الدفاع، أنه بحسب خبرته، غالباً ما حاول مسؤولو الإدارة التأثير على التحليلات من خلال طرح «أسئلة مُصاغة بعناية»، وفي «حالات نادرة»، محاولة ترهيب الضباط. «قد تكون الضغوط هائلة».

لكن نادراً ما اضطر ضباط المخابرات للقلق من فقدان وظائفهم، أو ما هو أسوأ، لمجرد قولهم الحقيقة. فقد تم الكشف عن هويات ضباط لم تُعلن أسمائهم علناً، وتعرضوا للمضايقات عبر الإنترنت. وأخبرني بعضهم أنهم يخشون، بالإضافة إلى فقدان تصاريحهم الأمنية، أن يظهر أنصار الرئيس المتعصبون أمام منازلهم. قال كاش، الذي عمل في وكالة المخابرات المركزية من منتصف التسعينيات إلى أوائل

أطفال خارج المدرسة... جيل على حافة الضياع

ملخص

تسببت الحرب في السودان في تفاقم أزمة الأطفال خارج المدرسة، حيث اضطّر آلاف الأطفال إلى ترك مقاعد الدراسة والانخراط في أعمال هاشية بسبب النزوح والفقر وتدهور الأوضاع الاقتصادية. وتحولت المدرسة من بوابة للمستقبل إلى حلم بعيد لكثير من الأطفال الذين يكافحون من أجل البقاء.

تتطلب عودة الأطفال إلى التعليم وقف الحرب وإعادة تأهيل المدارس، وتوفير برامج تعليم بديل ودعم اجتماعي للأسر الفقيرة، إلى جانب تحسين أوضاع المعلمين وزيادة الاهتمام الرسمي بقطاع التعليم. كما يؤكد المختصون أن التعليم يجب أن يكون جزءاً أساسياً من جهود إعادة إعمار البلاد.

أدى النزوح وتدمير المدارس وتحويل بعضها إلى مراكز إيواء إلى اتساع الفجوة التعليمية، وسط غياب إحصاءات دقيقة وخطط شاملة لمعالجة الأزمة. ويحذر تربويون من أن استمرار الوضع يهدد بإنتاج جيل محروم من التعليم وفرص بناء مستقبل آمن.

يواجه كثير من الأطفال صعوبة في العودة إلى الدراسة، خاصة الأكبر سناً منهم، بسبب ارتباطهم بسوق العمل ومساعدة أسرهم في مواجهة الظروف المعيشية. ويرى خبراء أن إنقاذ التعليم يحتاج إلى خطة وطنية وشرائط واسعة لضمان استعادة الأطفال لحقهم في التعلم.

لم تشفع براءة آلاف الأطفال لهم في البقاء بعيداً من سوق العمل، بعدما دفعتهم ظروف الحرب والانحياز الاقتصادي إلى مغادرة مقاعد الدراسة - ابتسام حسن



© UNICEF/Xinhua/picture alliance

مقدمتها الحرب والضغوط الاقتصادية وتدهور الأوضاع المعيشية. وانخرط كثير منهم في أعمال هامشية تعرضهم لمخاطر صحية وأمنية كبيرة، من بينها العمل في مجالات شاقة مثل التعدين، ما يجعلهم عرضة للاستغلال والانتهاكات الجسيمة.

الأكثر خطورة أن بعض هؤلاء الأطفال وجدوا أنفسهم لاحقاً داخل دائرة الصراع المسلح، بعد انضمام عدد منهم إلى أحد طرفي الحرب، ليصبحوا وقوداً للمعركة لا تخص أعمارهم، ويخسروا بذلك فرصتهم في التعليم وبناء مستقبل آمن.

ويرى تربويون أن أزمة الأطفال خارج المدرسة باتت واحدة من أكبر التحديات التي تواجه مستقبل البلاد، محذرين من كارثة تعليمية غير مسبوقة تتفاقم بفعل الحرب والانحياز الاقتصادي وضعف الاستجابة المؤسسية، بما يهدد بإنتاج جيل كامل محروم من حقه

لم تشفع براءة آلاف الأطفال لهم في البقاء بعيداً من سوق العمل، بعدما دفعتهم ظروف الحرب والانحياز الاقتصادي إلى مغادرة مقاعد الدراسة والارتقاء في مهن هامشية محفوفة بالمخاطر.

وبينما كان يفترض أن تكون المدرسة بوابتهم نحو المستقبل، تحولت حياة كثير منهم إلى صراع يومي من أجل البقاء، في ظل أزمة تعليمية تتسع يوماً بعد آخر.

وتكشف الإحصاءات الرسمية حجم الكارثة؛ إذ بلغ عدد الأطفال المتسربين من التعليم قبل الحرب في عام 2023 نحو 7 آلاف طفل، قبل أن تقفز أرقام كبيرة عقب اندلاع الحرب في ظل غياب إحصاءات دقيقة بسبب تعقيدات الوضع الراهن.

ولم يكن خروج هؤلاء الأطفال من المدارس خياراً، بل جاء نتيجة تداخل عوامل عدة، في

«أصبح التعليم حقاً مؤجلاً لملايين الأطفال، بينما تهدد الحرب بإنتاج جيل كامل محروم من فرص التعلم وبناء المستقبل.»

«تحولت حياة كثير من الأطفال إلى صراع يومي من أجل البقاء، في ظل أزمة تعليمية تتسع يوماً بعد آخر.»

الأساسي في التعليم.

مراكز إيواء بدل مقاعد الدراسة

وأوضح الناطق الرسمي باسم لجنة المعلمين سامي الباقر أن أزمة الأطفال خارج أسوار المدارس كانت قائمة قبل اندلاع الحرب، إذ تشير التقديرات إلى وجود نحو سبعة ملايين طفل خارج العملية التعليمية، قبل أن تتفاقم بصورة غير مسبوقة مع اندلاع النزاع، وما صاحبه من نزوح واسع للأسر وتدمير وإغلاق آلاف المدارس. وقال الباقر في تصريح له «أفق جديد» إن تحويل عدد كبير من المدارس إلى مراكز إيواء للنازحين أدى إلى تعقيد الأزمة، في وقت لا تزال فيه البلاد تفتقر إلى إحصاءات دقيقة ترصد الحجم الحقيقي للأطفال المحرومين من التعليم، فضلاً عن غياب خطة وطنية شاملة للتعامل مع هذه الكارثة.

وأشار إلى أن ما يقدم حالياً من حلول لا يتجاوز مبادرات محدودة وجهوداً متفرقة، رغم أهميتها، لكنها لا تتناسب مع حجم الأزمة المتفاقمة، مؤكداً أن الوضع يتطلب تدخلاً عاجلاً من الدولة، باعتبار أن التعليم حق دستوري لا يمكن التعامل معه كخدمة قابلة للتأجيل.

خطة إنقاذ تبدأ بوقف الحرب

قال الناطق الرسمي باسم لجنة المعلمين سامي الباقر إن معالجة أزمة الأطفال خارج المدرسة تبدأ بإيقاف الحرب، باعتبارها العامل الرئيس في انهيار العملية التعليمية، يلي ذلك وضع خطة وطنية شاملة لإعادة جميع الأطفال إلى مقاعد الدراسة.

وأوضح أن الخطة المطلوبة ينبغي أن تتضمن إعادة تأهيل المدارس المتضررة، وتوسيع الطاقة الاستيعابية، وإنشاء فصول مؤقتة في مناطق النزوح والعودة، إلى جانب تطبيق برامج التعليم المسرع للأطفال الذين انقطعوا عن الدراسة، وتوفير الكتاب المدرسي والوجبة المدرسية والدعم الاجتماعي للأسر الفقيرة، فضلاً عن تحسين أوضاع المعلمين لضمان

استقرار العملية التعليمية.

وأشار الباقر إلى أن السودان لا يحتاج إلى البدء من الصفر، مبيناً أن دولاً عدة مرت بتجارب الحروب والنزاعات وتمكنت من إعادة ملايين الأطفال إلى المدارس، ويمكن الاستفادة من تلك التجارب وتكييفها بما يتناسب مع الواقع السوداني.

وشدد على أن أي حديث عن إعادة الإعمار أو بناء الدولة بعد الحرب سيظل منقوصاً إذا بقي ملايين الأطفال خارج مقاعد الدراسة، مؤكداً أن الاستثمار الحقيقي يبدأ من الفصل الدراسي، وأن تأخير إنقاذ التعليم اليوم ستكون له كلفة كبيرة على مستقبل البلاد لعقود مقبلة.

اختلالات مزمنة تعيق التعليم

يواجه قطاع التعليم بصورة عامة اختلالات بنيوية وتحديات هيكلية متراكمة أضعفت قدرته على الاستجابة لاحتياجات الطلاب، وجعلت المؤسسات التعليمية أقل قدرة على رعاية الشرائح الأكثر هشاشة، وفي مقدمتها الأطفال خارج المدرسة.

ويرى تربويون أن تجاوز الأزمة يتطلب زيادة الإنفاق على التعليم، ورفع العبء عن أولياء الأمور الذين أصبحوا يتحملون جانباً كبيراً من تكاليف تشغيل المدارس، الأمر الذي يدفع بعض الأسر، تحت ضغط الأوضاع المعيشية، إلى إخراج أبنائهم من العملية التعليمية.

ويشدد المختصون على أهمية التوسع في بناء المدارس، وإعادة تأهيل وصيانة المؤسسات التعليمية التي تضررت جراء الحرب، وتحسين البيئة المدرسية، والالتزام بمبدأ مجانية وإلزامية التعليم في مرحلة الأساس، إلى جانب تعزيز دور المنظمات الدولية المعنية بالتعليم في دعم جهود إعادة إعمار المؤسسات التعليمية وتوفير الاحتياجات الأساسية.

غير أن هذه الحلول، بحسب تربويين، لا تزال تصطدم بضعف الاهتمام الرسمي بقطاع التعليم، وتراجع حجم الإنفاق الحكومي عليه، فضلاً عن تعقيدات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وارتفاع معدلات الفقر التي أثقلت

«تحويل عدد كبير من المدارس إلى مراكز إيواء للنازحين أدى إلى تعقيد الأزمة، في وقت تفتقر فيه البلاد إلى إحصاءات دقيقة وخطة شاملة.»

«أي حديث عن إعادة الإعمار أو بناء الدولة بعد الحرب سيظل منقوصاً إذا بقي ملايين الأطفال خارج مقاعد الدراسة.»



كاھل الأسر.

وزادت الحرب من حدة الأزمة، بعدما أجبرت أعداداً كبيرة من المواطنين على النزوح واللجوء، وتوقفت مدارس عديدة عن العمل بسبب الأضرار التي لحقت بها، كما فقد كثير من الأطفال السند الأسري والدعم الاجتماعي، ما جعل عودتهم إلى مقاعد الدراسة أكثر صعوبة.

استقرار سياسي شرط للعودة إلى المدارس

قالت الخبيرة التربوية درية حسن إن أزمة الأطفال خارج المدرسة تفاقمت بصورة كبيرة خلال السنوات الأخيرة، مشيرة إلى تزايد الأعداد عقب اندلاع الحرب.

وأكدت حسن أن إعادة الأطفال إلى مقاعد الدراسة تبدأ بوقف الحرب وتحقيق السلام، باعتبارهما المدخل الأساسي لتحقيق الاستقرار السياسي وتهيئة المناخ المناسب لعملية الإصلاح وإعادة بناء المؤسسات التعليمية. ودعت إلى إنشاء آلية وطنية تتولى متابعة وتنفيذ السياسات التنموية الخاصة بالتعليم، وتعزيز الشراكات الدولية لتوفير التمويل اللازم، إلى جانب وضع آليات اجتماعية لمساندة الأطفال المتأثرين بالحرب وتأهيلهم للعودة إلى حياتهم الطبيعية.

وشددت على أهمية تصميم برامج تعليمية بديلة تنقسم بالمرونة، وتراعي ظروف الأطفال واحتياجاتهم، بما يتيح لهم مواصلة تعليمهم سواء عبر المسار الأكاديمي أو التعليم الفني والمهني، واكتساب المهارات التي تساعد في بناء مستقبلهم.

صعوبة العودة إلى مقاعد الدراسة

تقول التربوية قمرية: إن أعداد الأطفال خارج أسوار المدارس ليست قليلة، خصوصاً في مناطق النزاعات، مشيرة إلى أن حجم الأزمة يختلف باختلاف الفئات العمرية، إذ تتباين فرص عودة الأطفال إلى العملية التعليمية بحسب أعمارهم وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية. وأوضحت أن أطفال الحلقة الأولى، من الصف

الأول وحتى الثالث، تكون فرص عودتهم إلى المدارس أكبر، باعتبار أن أعمارهم صغيرة ولم يبتعدوا لفترات طويلة عن المسار التعليمي، خاصة إذا كانوا خارج مناطق النزاع. في المقابل، تصبح عودة الفئات العمرية الأكبر أكثر صعوبة، إذ إن تقدم العمر غالباً ما يدفع الأطفال إلى الانخراط في سوق العمل نتيجة الضغوط الاقتصادية التي تواجه أسرهم.

وقالت قمرية في تصريح لـ «أفق جديد» إن أوضاع الأطفال الموجودين داخل البلاد تختلف عن أوضاع النازحين واللاجئين وطالبي اللجوء، غير أن العامل المشترك بينهم هو

«الأطفال الأكبر سنًا يواجهون صعوبة أكبر في العودة إلى التعليم، لأن الضغوط الاقتصادية تدفعهم إلى سوق العمل بدلاً من الفصل الدراسي.»

«الاستثمار الحقيقي يبدأ من الفصل الدراسي، وتأخير إنقاذ التعليم اليوم ستكون له كلفة كبيرة على مستقبل البلاد لعقود مقبلة»

وأكد الإمام أن كثيرًا من الأطفال في سن التمدرس أصبحوا يعملون في مهن هامشية بدلاً من الجلوس في الفصول الدراسية، مثل بيع الأكياس، وتلميع الأحذية، وغسيل السيارات، والعمل في أكشاك بيع المرطبات، فضلاً عن الانخراط في أنشطة أكثر خطورة مثل التعدين العشوائي عن الذهب، ما يعرضهم لمخاطر صحية واجتماعية وأمنية كبيرة.

الوزارة تلتزم بالتعليم البديل

أكد وزير التربية والتعليم الوطني الدكتور التهامي الزين حصر التزام الوزارة بتوسيع فرص التعليم أمام الأطفال خارج المدرسة، باعتبارهم من الفئات ذات الأولوية في خطط وسياسات الوزارة، مشدداً على أن التعليم البديل يمثل أحد المسارات الأساسية لضمان وصول هذه الشريحة إلى حقها في التعليم. وأوضح الوزير أن الوزارة تعمل على تعزيز فرص الوصول الآمن والمنصف إلى التعليم، وتطوير برامج التعليم البديل بما يتناسب مع احتياجات الأطفال وظروفهم المختلفة، وبما يحقق أهداف العدالة التعليمية، بالتنسيق مع الشركاء الوطنيين والدوليين.

وأشار إلى أن الاهتمام بالأطفال خارج المدرسة يأتي في إطار التزام الدولة بضمان حق التعليم للجميع، مؤكداً استمرار العمل على تطوير السياسات والبرامج التي تساعد على إعادة الأطفال إلى مقاعد الدراسة، وتمكينهم من مواصلة تعليمهم في مختلف ولايات البلاد. ودعا إلى الاستفادة من التجارب والخبرات المتاحة في تطوير البرامج التعليمية والسياسات المرتبطة بالأطفال خارج المدرسة، بما يضمن استجابة أكثر فاعلية للتحديات الراهنة واحتياجات هذه الفئة.

وجاء ذلك خلال فعالية نظمتها الوزارة لمراجعة برنامج التعليم البديل وتحديثه بما يواكب المتغيرات التي يشهدها قطاع التعليم في السودان، ويسهم في توفير مسارات تعليمية مناسبة للأطفال الذين حالت الظروف دون استمرارهم في الدراسة.

الظروف الاقتصادية القاسية التي تواجه كثيرًا من الأسر، ما يدفع أبناءها في أعمار مختلفة إلى البحث عن مصادر دخل بدلاً من العودة إلى مقاعد الدراسة.

وأكدت أن إعادة هؤلاء الأطفال إلى التعليم تحتاج إلى جهود أكبر وخطة علمية ومدرسة ومدعومة، تراعي واقعهم وظروفهم، وتوفر لهم مسارات تعليمية مناسبة تساعد على استعادة حقهم في التعليم والاندماج مجدداً في المجتمع.

عجز الدولة يوسع فجوة التعليم

قال مدير مكتب التعليم السابق الإمام عبد الباقي الإمام إن شريحة واسعة من الأطفال أصبحت خارج أسوار المؤسسات التعليمية، عازياً ذلك إلى مجموعة من العوامل المتداخلة، في مقدمتها عجز الدولة عن توفير حق التعليم للمواطنين في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد.

وأوضح الإمام أن الاتفاقيات الدولية تنص على أن التعليم حق أصيل ومجاني وإلزامي، إلا أن الدولة لم تتمكن من الوفاء بهذا الالتزام نتيجة الضغوط الاقتصادية التي تفاقمت بسبب الحرب، إلى جانب موجات النزوح والهجرة، وتراجع قدرة الأسر على تحمل الرسوم الدراسية وتكاليف التعليم المرتفعة. وأشار في تصريح لـ«أفق جديد» إلى أن الإجراءات والاشتراطات المرتبطة بالقبول تمثل عائقاً إضافياً أمام عودة كثير من الأطفال إلى المدارس، لافتاً إلى أن بعض المؤسسات تشترط وجود شهادة ميلاد ورقم وطني وشهادة قيد، وهي مستندات فقدتها عدد كبير من المواطنين خلال عمليات النزوح والتشريد.

وأضاف أن انتشار الأمية وسط قطاعات واسعة من المجتمع أسهم كذلك في تعقيد الأزمة، إذ لا تزال بعض الأسر تنظر إلى التعليم باعتباره أمراً غير ذي أولوية، وترى أن توجيه طاقة الطفل نحو العمل والمساهمة في دخل الأسرة أكثر فائدة في ظل الضغوط المعيشية المتزايدة.

الهدنة برافعة أمريكية.. من يصغي إلى صوت السودانين؟

يتناول التقرير الجدل حول المبادرة الأمريكية لفرض هدنة في السودان، بعد لقاءات بين مسؤولين عسكريين سودانيين وممثلين أمريكيين. وتقترح المبادرة وقفًا إنسانيًا لإطلاق النار لمدة 90 يومًا يمهد لمفاوضات تنتهي باتفاق دائم وانتقال سياسي بقيادة مدنية.

ملخص

كما يوضح التقرير أن الصراع لا يرتبط فقط بالجانب العسكري، بل توجد قوى سياسية ترى أن استمرار الحرب يخدم مصالحها، في مقابل أطراف تدفع نحو التفاوض. ويبرز الجدل حول دور القيادات العسكرية والتيارات المختلفة في قبول أو رفض أي تسوية سياسية.

يشير إلى أن الجيش السوداني وافق على معظم بنود المبادرة لكنه اشترط انسحاب قوات الدعم السريع من جميع المدن التي تسيطر عليها، بينما تتركز الخلافات حول آليات الانسحاب ومناطق السيطرة. ويرى مراقبون أن هذه النقطة تمثل العقبة الأكبر أمام نجاح الهدنة.

يؤكد أن نجاح أي مبادرة لا يعتمد فقط على الضغوط الدولية، بل على إرادة الأطراف السودانية نفسها والاستماع إلى مطالب المواطنين الذين أنهكتهم الحرب. فالغالبية، وفق استطلاعات حديثة، تريد وقف القتال والعودة إلى السلام بعد سنوات من المعاناة.

تتجاوز الساحة السودانية اليوم الجدل الذي أثاره لقاء المسؤولين إلى نقاش أكثر عمقاً يتعلق بإمكانية الانتقال من ساحات القتال إلى طاولة التفاوض».

أفق جديد

الفاشر عقب هجوم عنيف، إلى جانب ولاية شمال كردفان التي أصبحت هدفاً متكرراً لهجمات الطائرات المسيّرة التي تنفذها قوات الدعم السريع.

ووفقاً للوثائق، وافقت الحكومة السودانية بقيادة الجيش على غالبية بنود المبادرة الأمريكية، لكنها اعترضت على بند الانسحاب المحدود، مؤكدة أن أي اتفاق ينبغي أن يشمل انسحاب قوات الدعم السريع من جميع المدن التي سيطرت عليها منذ الحادي عشر من مايو/أيار 2023.

وبذلك، ينتقل الجدل من التساؤل حول طبيعة لقاء كباشي ومسعد بولس، إلى سؤال أكثر أهمية يتعلق بإمكانية تحويل الهدنة المقترحة إلى واقع عملي، بما يفتح الباب أمام إنهاء معاناة السودانيين مع حرب تمضي نحو إكمال عامها الرابع. ويبرز هنا تساؤل يفرض نفسه: هل بدأ الجيش بالفعل في تجهيز حقائبه السياسية والتوجه نحو خيار التفاوض؟

ومع امتداد أمد الحرب، تتسع مساحة السياسة على حساب الميدان، ويغدو البحث عن حلول سياسية ضرورة تفرضها تعقيدات اللحظة الراهنة، كما

تفرضها الضغوط الإقليمية والدولية المتزايدة على أطراف الصراع. وتشير المعطيات المتداولة إلى أن تحديد خطوط السيطرة وآليات الانسحاب يمثلان العقدة الرئيسية أمام إقرار هدنة في السودان، وهي

تتجاوز الساحة السودانية اليوم الجدل الذي أثاره لقاء مستشار القائد العام للقوات المسلحة الفريق أول شمس الدين كباشي بالمستشار الأمريكي مسعد بولس في القاهرة، بين من اعتبره لقاءً شخصياً ومن رأى أنه تم بتفويض من المؤسسة العسكرية، إلى نقاش أكثر عمقاً يتعلق بإمكانية الانتقال من ساحات القتال إلى طاولة التفاوض، في ظل مقترحات أمريكية جديدة لإنهاء الحرب المستمرة منذ ثلاثة أعوام. وفي خضم هذا الجدل، كشفت وثائق اطلعت عليها وكالة رويترز أن الجيش السوداني اشترط الانسحاب الكامل لقوات الدعم السريع من جميع المدن التي تسيطر عليها، كمدخل أساسي لقبول المقترح الأمريكي الرامي إلى إنهاء الحرب الأهلية.

وتظهر الوثائق، التي أكد مسؤولون كبار صحة مضمونها، أن المقترح الأمريكي، الذي طُرح الشهر الماضي، يدعو الطرفين إلى الموافقة على هدنة إنسانية فورية لمدة تسعين يوماً، تمهد الطريق لمفاوضات تقود إلى وقف دائم لإطلاق النار، يعقبه انتقال سلمي تقوده سلطة مدنية وصولاً إلى إجراء انتخابات.

كما تضمن المقترح إنشاء آلية تقودها الأمم المتحدة لدعم عمليات انسحاب محدودة لقوات الدعم السريع، مع إعطاء الأولوية لولاية شمال دارفور، حيث سيطرت

القوات مؤخرًا على مدينة



«ينتقل الجدل من التساؤل حول طبيعة اللقاءات السياسية إلى سؤال أكثر أهمية يتعلق بإمكانية تحويل الهدنة المقترحة إلى واقع عملي».

«يدعو المقترح الأمريكي الطرفين إلى الموافقة على هدنة إنسانية فورية لمدة تسعين يومًا، تمهد الطريق لمفاوضات تقود إلى وقف دائم لإطلاق النار».

أن موقفها لا يستهدف كباشي شخصيًا، وإنما يعارض أي مسار سياسي قد يفضي إلى السلام ويخرجها من دائرة التأثير.

وبعيدًا عن الجدل الدائر حول الهدنة والمواقف المتباينة منها، وفي واقع يشهد استقطابًا سياسيًا حادًا، وحربًا تبدو وكأنها خرجت من أيدي من أشعلوا شرارتها الأولى، وتحولوا فيها إلى مجرد منفذين لأجندات خارجية، يبرز سؤال آخر لا يقل أهمية: إلى أي مدى تستطيع الولايات المتحدة، ومستشارها مسعد بولس، دفع السودانين نحو اتفاق يوقف الحرب ويؤسس للسلام؟

ويرى كثيرون أن الولايات المتحدة لا تتحرك بدوافع إنسانية خالصة، ولا بدافع الحرص على دماء السودانين، وإنما انطلاقًا من حسابات المصالح، باعتبار أن المصالح تظل المحرك الأساسي لسياسات الدول وعلاقاتها الخارجية. وهكذا، تقف الورقة الأمريكية الخاصة بالهدنة بين محطتي القبول والرفض. فموقف حكومة الفريق أول عبد الفتاح البرهان، وحسابات قوات الدعم السريع، وتحالفات حلفائها في «تأسيس»، والأزمات الداخلية التي تواجه مختلف الأطراف، إلى جانب تآكل فكرة الدولة، وصراع القوى على توسيع النفوذ والتأثير الإقليمي، جميعها عوامل سيكون لها أثر مباشر في تقرير مصير المبادرة، سواء بإقرارها أو تمزيقها.

غير أن السؤال الذي يبدو الأكثر غيابًا عن طاولات السياسة، هو ذلك المتعلق بما يريده السودانيون أنفسهم؛ أولئك الذين وحدثهم المأساة، سواء في المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش أو تلك التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع.

وتكشف دراسة حديثة أن 74% من الذين شملهم الاستطلاع أعلنوا رغبتهم في وقف إطلاق النار وإحلال السلام، بعد أن أنهكتهم حرب كانوا هم ضحاياها الحقيقيين. ويختصر هؤلاء أمنيته في العبارة التي كثيرًا ما تردت على ألسنتهم: «وأجمل ما في الحرب نهايتها»، فكيف إذا كانت هذه الحرب هي حرب الجيش والدعم السريع بكل ما حملته من مأس وكمالات؟

ذات القضية التي أطاحت بالمحاولات السابقة، وجعلت من بند الانسحاب يبدو، بالنسبة للبعض، وكأنه وسيلة لشراء الوقت أكثر من كونه مدخلًا حقيقيًا للسلام.

غير أن قطاعًا واسعًا من المراقبين يرى أن الأزمة لا تكمن فقط في انسحاب قوات الدعم السريع من المناطق التي تسيطر عليها، وإنما في رفض بعض المجموعات لفكرة التسوية السياسية ذاتها. فهذه القوى، بحسب هذا الرأي، تستثمر في استمرار الحرب، لأنها تمثل بالنسبة لها الوسيلة الوحيدة للإبقاء على موطئ قدم داخل المشهد السياسي.

وفي هذا السياق، وجد الفريق أول كباشي نفسه في مرمى انتقادات ما يُعرف بـ«البلاسة»، الذين يحاولون، بحسب متابعين، إعادة إنتاج مشهد «المنامة» ولكن هذه المرة في القاهرة، عبر تصويره باعتباره يسير في اتجاه معاكس لرغبة الشارع، ويحاول منح قوات الدعم السريع ما يصفونه بـ«قبلة الحياة» عبر التفاوض بعد أن فقدتها في الميدان.

ويزداد هذا الخطاب تعقيدًا مع الترويج لفكرة أن كباشي يتحرك منفردًا، ومن دون تفويض أو مشروعية، بل وحتى من دون علم رئيس مجلس السيادة والقائد العام للقوات المسلحة، في محاولة، كما يرى مراقبون، لخلق حالة من العزلة بينه وبين الرأي العام.

وبحسب هذا الطرح، فإن الاعتراض الحقيقي لا يستهدف شخص كباشي بقدر ما يستهدف توجهه نحو السلام، إذ يسعى الرفضون، وفق هذا التصور، إلى إفشال أي خطوة تفاوضية على غرار ما حدث في المنامة. ويعني ذلك أن ما يهدد فرص الهدنة ليس مواقع الجنود على خطوط القتال، بقدر ما هو موقع دعاة استمرار الحرب في مستقبل السودان.

ويكتسب هذا النقاش أهمية إضافية في ظل الحديث عن وجود توافق على إبعاد منسوبي الحزب المعزول والجماعات الإسلامية المتطرفة عن التأثير في المشهد السياسي، وهو ما يعزز في نظر أصحاب هذا الرأي، فرضية أن القوى التي حاربت مسار المنامة هي ذاتها التي تقف اليوم في مواجهة محاولات القاهرة، بما يؤكد

«مع امتداد أمد الحرب، تتسع مساحة السياسة على حساب الميدان،
ويغدو البحث عن حلول سياسية ضرورة تفرضها تعقيدات اللحظة الراهنة».

إبراهيم تراوري.. أي جنرال

يتناول المقال تجربة إبراهيم تراوري، قائد بوركينا فاسو منذ عام 2022، الذي اشتهر بظهوره العسكري ورفضه تقاضي راتب رئيس الجمهورية مفضلاً راتبه السابق كضابط، في إطار خطاب يركز على التقشف ومحاربة الفساد. كما اتخذ مواقف سياسية أبرزها تقليص النفوذ الفرنسي والتوجه نحو علاقات جديدة مع قوى دولية أخرى.

ملخص

تنتقد واقع السودان الذي يعاني من الحرب والانهيار الاقتصادي وضعف المؤسسات، مشيراً إلى تراجع الإنتاج، وتهريب الموارد، وتفاقم الفقر والنزوح. كما يستشهد بتقارير دولية حذرت من خسائر اقتصادية ضخمة إذا استمر النزاع، مع احتمال ارتفاع معدلات الفقر إلى مستويات غير مسبوقة.

تشير الكاتبة إلى أن تراوري ارتبط في نظر مؤيديه بمشروعات تنموية مثل دعم التعليم والإنتاج المحلي، ما جعله نموذجاً يثير النقاش حول علاقة الحكم العسكري بالتنمية. ويقارن ذلك بأوضاع السودان، مؤكداً أن اختلاف الظروف لا يمنع أهمية وجود إرادة سياسية وتخطيط لإدارة الموارد وبناء الاقتصاد.

تخلص الكاتبة إلى أن أزمة السودان ليست فقط أزمة موارد، بل أزمة إدارة وسياسات ومؤسسات. فالتنمية تحتاج إلى دولة قوية وقادرة على حماية الاقتصاد وتحقيق العدالة، لأن الفقر والانهيار لا يرتبطان فقط بالإمكانات المتاحة، بل بطريقة إدارة السلطة والموارد.

نمارق الجاك



بحسب موسوعة
ويكيبيديا، هو
إبراهيم تراوري،
ضابطاً عسكرياً من
بورкина فاسو، ولد
في عام 1988م، وهو

القائد لبوركينا فاسو منذ 30 سبتمبر
2022. اشتهر تراوري بشكل واسع بعد
توليهِ الرئاسة برفضه تقاضي راتب رئيس
الجمهورية، ومطالبته بالاستمرار في
تقاضي راتبه كـ«نقيب»، وذلك برهان على
انتهاجه سياسات متقشفة لمحاربة الفساد.
يظهر دائماً بزيه العسكري، على عكس
الكثير من القادة العسكريين، ولا يرتدي
البدلات الرسمية المدنية بعد توليهم
السلطة. يصر تراوري على الظهور الدائم
بالبزة العسكرية الميدانية، والسترة الواقية
من الرصاص، والقبعة الحمراء. حازم
في قراراته، حيث طرد القوات الأجنبية
(الفرنسية)، واتجه إلى معسكر فلاديمير
بوتين، حيث يستقبله العجوز القوي
استقبالاً حاراً.

أنجز تراوري مشاريع عديدة، أبرزها
مجانية التعليم والاعتماد على الإنتاج
المحلي من القماش.. وكم تتوق القارة
السمراء إلى «الدكتاتور التنموي». لم
تكن العسكرية مرادفة للتنمية في جميع
الأحيان، لكن الديمقراطية حين تغيب عنها
التنمية كرافعة تتصدع وتذبل، خاصة في
ظل الديمقراطيات الهشة والاقتصاديات
المفقرة والمعوّلة في أن.

إن السياقات التي يوجد فيها السودان
قد تختلف عن سياقات بوركينا فاسو،
لكن الإرادة والتخطيط يذلان العقبات
من خلال السياسات العامة في كل الأطر.
حقيقة الأمر، كلهم جاءوا بانقلاب عسكري،
ويا للمفارقة بين الجنرالين: الأول شاب حار
الدماء غيور، والآخر جنرال في الخرطوم
تتحكم فيه الدولة العميقة.

إن بوركينا فاسو ليست المثال الأوحـد،
فالنماذج كثيرة لدول محطمة أصبحت
اليوم ذات ثقل اقتصادي كبير، تخوض
حرباً اقتصادية مع قوى تمسك بالعالم
بقبضة حديدية «الغرب». هي الصين، دولة
الحزب الواحد، في سالف الأزمان مزقتها
المجاعة وعذابات العمال، واليوم تطرح

بكين كبديل للغرب في الاستثمار الخارجي، ما يعرف بالعملة البديلة بدلاً عن أمريكا. لكن السودان في ظل الانهيار المؤسسي لا يكشف تفاصيل صفقة النحاس، تُهمل فيه الزراعة، ويهرب فيه صمغ الهشاب، عندها لا تكون هناك عملة بديلة أو استثمار بفرص متساوية، اقتصاد سائب.

إن تصريح وزير المالية جبريل إبراهيم أن المرتبات تكفي لثلاثة أيام، واجتهدنا أن تكون ثلاثة عشر يوماً، لكن التضخم حال دون ذلك. من المعروف أن الحرب تثقل كاهل الاقتصاد والناس. أساء: ما دلالة تصريحه؟ هل إننا نحاول لكن ما باليد حيلة؟ وهل يعول على الداخل أم الخارج؟

يقول داروان وجيمس في كتاب «كيف تفشل الأمم»: «الفقر ليس قراراً جغرافياً أو ثقافياً بل سياسياً. الآليات الخارجية غالباً ما تفشل إذا لم تصبحها عملية تمكين مجتمعي، حيث تكسر احتكار النخبة للسلطة. إن بناء التعددية وحماية الحقوق وتحفيز المجتمع المدني هي السبل لكسر القيد نحو الازدهار».

في حقل الألغام السياسية ومصالح النخب القديمة التي تطمح بالفقر، تولد نخب اقتصادية جديدة (القانون الحديدي). الأزمة المالية العالمية 2008 لم تفلس فرنسا بقدر جارتها الأوروبيات، لأن لديها شركات تعدين ذهب في دارفور، لكن جنوب السودان راحت بنفطها، شل الاقتصاد، وحظر مرور السفن في مضيق هرمز يرفع تكلفة المشتقات البترولية على السودان، مما يصعب على صغار

المزارعين عمليات الحرث والحصاد. ويقدم التقرير المعنون «ما بعد النزاع: رسم مسار نحو نمو وتنمية مستدامين في السودان»، والصادر بشكل مشترك عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد الدراسات الأمنية، التحليل الأكثر شمولاً حتى الآن للسياسات والسياسات طويلة الأمد لمسار التنمية في السودان منذ اندلاع القتال في أبريل 2023.

ويعرض التقرير تقديرات دقيقة لتكلفة السنوات الثلاث الماضية من الحرب، إضافة إلى حجم الخسائر المتوقعة في حال استمرار النزاع.

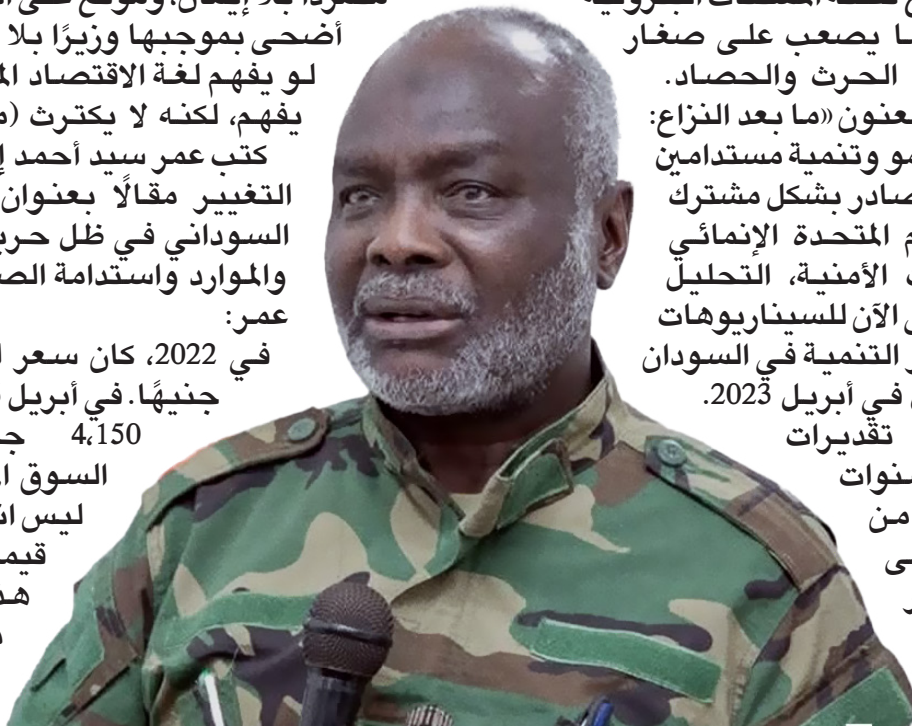
خسر السودان ما يُقدَّر بـ 6,4 مليار دولار أمريكي من ناتجه المحلي الإجمالي في عام 2023 وحده، مع انزلاق نحو 7 ملايين شخص إلى الفقر المدقع خلال عام واحد. في وقت تراجع فيه متوسط الدخل إلى مستوى لم يُسجل منذ عام 1992، بينما تجاوزت معدلات الفقر المدقع ما كانت عليه في ثمانينيات القرن الماضي. ويبلغ عدد النازحين أكثر من 13 مليون شخص. وفي حال استمرار الحرب حتى عام 2030، يتوقع التقرير أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي للسودان في عام 2043 بمقدار 34,5 مليار دولار مقارنةً بسيناريو غياب النزاع، مع تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو 1,700 دولار. كما سيتجاوز معدل الفقر المدقع 60% من السكان، أي ما يعادل 52 مليون شخص، وهو ما يزيد بـ 34 مليون شخص عما كان متوقعاً دون الحرب، أي بزيادة تفوق إجمالي عدد سكان غانا.

قد تعيد الحرب اقتصاد السودان إلى مستويات ستينيات القرن الماضي، مع احتمال ارتفاع معدلات الفقر المدقع لتتجاوز 60%، وانزلاق 34 مليون شخص إضافي إلى دائرة الحرمان، في حال استمرار النزاع الحالي حتى عام 2030، (الله يكضب الشينة).

مقارنة مثيرة للسخرية بين إبراهيم تراوري، القائد الذي رفع بلاده بانتهاج سياسات تنمية، وبين قائد زجّ شعبه تحت لهيب الحروب، ووزير مالية خلع بدلته العسكرية متمرداً بلا إيمان، وموقع على اتفاقية سلام أضحى بموجبها وزيراً بلا رؤية. وددت لو يفهم لغة الاقتصاد المعقدة، ربما يفهم، لكنه لا يكثر (مسردب).

كتب عمر سيد أحمد إلى صحيفة التغيير مقالاً بعنوان «الاقتصاد السوداني في ظل حربين: السلطة والموارد واستدامة الصراع»، يقول عمر:

في 2022، كان سعر الدولار 570 جنيهاً. في أبريل 2026 أصبح 4,150 جنيهاً في السوق الموازي. هذا ليس انخفاضاً في قيمة العملة — هذا انهيار نظام.





الصحافة التي صنعت السودان المتخيل كيف حوّل ملاك الجرائد الأمريكية أزمة بريطانية إلى أسطورة شعبية

محمد أحمد شبشة

ملخص

في أواخر القرن التاسع عشر، أسهمت الصحافة الأمريكية في تشكيل صورة ذهنية عن السودان لدى جمهور لم يكن يعرف عنه سوى الاسم. فقد وجد ملاك الصحف الكبرى، مثل جوزيف بوليتزر وويليام راندولف هيرست، في أحداث الخرطوم وغوردون والمهدي مادة مثالية للإثارة وزيادة التوزيع، فتحول السودان إلى قصة مليئة بالبطولة والغموض والمواجهات.

ساهمت ما عُرفت لاحقاً بالصحافة الصفراء في ترسيخ هذه الصورة عبر العناوين المثيرة والتركيز على الشخصيات البطولية أو الشريرة، فبرز غوردون كرمز للبطل، والمهدي كشخصية غامضة، وأصبحت معارك مثل أم درمان جزءاً من حكاية صحافية أكبر من الواقع نفسه..

ورغم اختلاف توجهات الصحف الأمريكية بين مؤيد للمصالح البريطانية ومنتقد للإمبريالية، فإنها أنتجت صورة متقاربة للسودان بوصفه أرضاً غامضة ومسرحاً للصراعات الكبرى، بينما غاب السودانيون أنفسهم عن السرد، وظهروا غالباً كجموع مجهولة لا كأصحاب تاريخ ومجتمع.

تراكمت القصص والانطباعات لتصنع ما يمكن تسميته «السودان الأمريكي المتخيل»، وهو صورة لم تكن تعكس السودان الحقيقي بقدر ما عكست حاجات الصحافة إلى الإثارة والتأثير. وظل هذا التصور حاضراً حتى في استخدام اسم السودان في أماكن بعيدة، باعتباره رمزاً للغموض والبطولة، لا وطناً له شعب وتاريخ.

في عام 1883 اشترى جوزيف بوليتزر صحيفة New York World بثمن بخس، وفي العام التالي وصل الجنرال تشارلز غوردون إلى الخرطوم. لم يكن هذا التزامن محض مصادفة في أثره، بل كان لقاءً بين حدثين من طبيعتين مختلفتين سيُفضى اجتماعهما إلى شيء لم يقصده أحد: صناعة صورة بلد كامل في أذهان ملايين الأميركيين لم يكن أكثرهم قد سمع باسمه من قبل، أو كما وصفت إحدى الصحف الأمريكية عام 1884 حال قرائها: «السودان بالنسبة إلى معظم الأميركيين ليس أكثر من كلمة عابرة.» كان بوليتزر يبحث عن قصص تُشعل الخيال وترفع التوزيع، وكان السودان يُقدّم كل يوم ما يكفي من الدراما والغموض والبطولة والموت لإشباع تلك الحاجة وأكثر.

لم تكن الصحافة الأمريكية في تلك الحقبة كتلة واحدة متجانسة؛ كان فيها المحافظ الموالي للمصالح البريطانية، وفيها الشعبوي الساعي إلى التوزيع بأي ثمن، وفيها الليبرالي المنتقد للإمبريالية البريطانية انطلاقاً من مبادئ الجمهورية الأمريكية التي نشأت أصلاً على رفض الاستعمار الإنجليزي. غير أن ما يلفت النظر هو أن هذه التيارات المتباينة، رغم اختلاف دوافعها وزوايا نظرها، أنتجت في نهاية المطاف صورة واحدة عن السودان؛ صورة الأرض الغامضة البعيدة التي يجري فيها شيء درامي وخطير ومثير للفضول، بينما ظل السودانيون أنفسهم في الهامش، حاضرين كجموع مبهمه لا كبشر لهم أسماء وحيوات.

كانت المفارقة الكبرى أن أشد المنابر الأمريكية انتقاداً للإمبريالية البريطانية كانت في الوقت ذاته أكثرها إسهاماً في ترسيخ الصورة الاستشراقية عن السودان. فحين كانت صحيفة بوليتزر تنتقد غلادستون وتصف التدخل البريطاني في السودان بأنه نموذج للغرسة الإمبريالية، كانت في الوقت ذاته تصف المقاتلين السودانيين بـ«الدرأويش»، وتُقدّم المهدي شخصية غامضة متعصبة لا زعيماً سياسياً ذا مشروع وطني. وهكذا كان الانتقاد والنشوية يسيران جنباً إلى جنب في العمود ذاته، لأن الإطار المرجعي لكلا الموقفين كان إطاراً واحداً: السودان موجود لكي يكون مسرحاً لفعل أوروبي، سواء كان ذلك الفعل بطولة تستحق الثناء أم استعماراً يستحق الانتقاد.

وحين اشترى وليام راندولف هيرست صحيفة New York Journal عام 1895 وبدأ منافسته الشهيرة مع بوليتزر في سباق التوزيع — وهو السباق الذي أفرز ما عُرف لاحقاً بـ«الصحافة الصفراء»، أي تلك الصحافة التي تُقدّم الإثارة والدراما على حساب

الدقة والعمق في سعيها الدائم لرفع أعداد القراء — كانت قصة السودان قد أسست نموذجاً راسخاً في كيفية تناول أحداث العالم الخارجي: عناوين كبيرة ومثيرة، وشخصية بطولية أو شريرة في المركز، وخلفية جغرافية غريبة وأسطورية تمنح القصة نكهة الإثارة والغرابة. وكان السودان قد قدّم كل عناصر هذه المعادلة بامتياز؛ غوردون البطل الشهيد، والمهدي الزعيم الغامض، والصحراء التي لا تُقهر، والمعارك التي كسرت فيها جموع «الدرأويش» التكتيك العسكري البريطاني الذي كان يُعتقد أنه لا يُهزم.

ثم جاءت معركة أم درمان عام 1898 لتُكمل ما بدأه سقوط الخرطوم، ولتُرسخ في الذاكرة الأمريكية صورة السودان كأرض يتصادم فيها التحديث الأوروبي مع الإسلام المقاتل، وكذلك فعلت أزمة فاشودة في العام ذاته حين تصادمت فرنسا وبريطانيا على أرض سودانية، إذ غطت الصحافة الأمريكية الأزمة بكل تفاصيلها الأوروبية لكن بلا كلمة واحدة عما يعنيه كل هذا للسودانيين الذين كانت أرضهم مسرح ذلك التنافس. وقد بلغ هذا النمط ذروته في عنوان نشرته صحيفة Pensacola Journal في يونيو 1922 يقول: «من يمكك السودان يمكك مصر — بدون السودان تصبح مصر قبراً لشعبها.» لم يكن في ذلك العنوان سودانيّ واحد؛ السودان أداة في يد من يسيطر عليه، لا وطن لمن يسكنونه.

وهكذا تراكمت طبقة فوق طبقة من الصور والقصص والعناوين، بعضها من مناهضي الإمبريالية وبعضها من المتحمسين لها، وبعضها من سعي صادق لإثارة الرأي العام وبعضها من حسابات التوزيع والربح، لتصنع في النهاية ما يمكن تسميته «السودان الأميركي المتخيل»؛ ذلك السودان الذي لم يكن يشبه السودان الحقيقي في شيء، لكنه كان أكثر حضوراً وأكثر تأثيراً في الوعي الشعبي الأميركي من أي وصف دقيق لما كان يجري فعلاً في أم درمان والجزيرة والنيل. وحين وقف مؤسسو معبد نيو برن عام 1916 أمام معضلة اختيار الاسم، لم يحتاجوا إلى تفكير طويل؛ فـ«السودان» كان الاسم الذي تشرّبوه من عقود من الصحافة، الاسم الذي كان يحمل في أذهانهم كل ما يريدونه: الغموض والفروسية والبعد الأسطوري. لم يستعبروا اسم دولة، بل استعاروا صورة صنعتها الصحافة ورسمتها جيلاً بعد جيل، دون أن يدروا أن وراء ذلك الاسم بلداً حقيقياً بأهله وتاريخه ومجتمعه، وهو ما تحاول المقالة التالية أن تكشف عنه.



عشر رخص وسؤال واحد معلق: من يملك مفاتيح أموال السودانيين؟ قراءة في محولات المعاملات المصرفية، بين تجربة EBS الوطنية وتوسع تراخيص القطاع الخاص

عمر سيد احمد

ملخص

يثير الكاتب عمر سيد أحمد قضية محولات المعاملات المصرفية في السودان، معتبراً أن الجدل حول تراخيص شركات خاصة لتشغيل هذه البنية لا يتعلق بشركة بعينها، بل بسؤال أكبر حول من يملك مفاتيح النظام المالي وبيانات ملايين المستخدمين. وتزداد حساسية الملف مع الحرب التي أضعفت القطاع المصرفي ودفعت نحو توسع الاعتماد على الدفع الرقمي.

يشير إلى أن السودان كان يمتلك نموذجاً وطنياً عبر شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية (EBS) التي أدت دور المحوّل القومي لعقود، متسائلاً عن كيفية التوفيق بين تعزيز هذا النموذج ومنح تراخيص متعددة لشركات خاصة، في ظل غياب رؤية معلنة تجمع بين المسارين..

يوضح أن المحوّل المصرفي يمثل بنية تحتية سيادية، لأنه يربط البنوك والمحافظ الإلكترونية ويوجه حركة الأموال والبيانات المالية، لذلك تخضع مثل هذه الأنظمة عالمياً لمعايير صارمة في الحوكمة والأمن السيبراني واستمرارية التشغيل، ولا تُترك عادةً لجهة خاصة منفردة دون رقابة الدولة.

يخلص الكاتب إلى أن المشكلة ليست في مشاركة القطاع الخاص، وإنما في غياب الإطار القانوني والشفافية، داعياً إلى نشر تفاصيل التراخيص ومعايير منحها، وإخضاعها للمراجعة الفنية والقانونية، مع وضع تشريعات لحماية البيانات وحوكمة البنية التحتية الرقمية لضمان أمن النظام المالي السوداني.

في الأول من يوليو 2026، وفي فندق مارينا ببورتسودان، اجتمعت قيادات سيادية وعسكرية ومصرفية لتدشين رخصة شركة خاصة لتشغيل «محول معاملات مالية» وُصف رسميًا بأنه «بنية تحتية سيادية». وبعد أيام معدودة، سحب بنك السودان المركزي الترخيص ذاته دون تفسير علني مفصل. بين الحفل والسحب لم يتغير شيء في القانون — وهذا جوهر المشكلة.

فقضية «العسجد للحلول الرقمية والذكية» ليست قصة شركة واحدة أخطأت، بل نافذة على سؤال أكبر: من يملك، فعليًا وقانونيًا، مفاتيح البنية التي تمر عبرها كل معاملة مالية لكل مواطن سوداني؟ وبأي أساس تُمنح هذه المفاتيح وتُسحب؟

السياق الذي يضاعف المخاطرة

ألحقت الحرب المستمرة منذ 2023 دمارًا أو إغلاقًا قسريًا بأكثر من 600 فرع مصرفي من أصل نحو 900 — أكثر من ثلثي الشبكة الفيزيائية للبنوك. ورافق ذلك تسارع غير مسبوق في الاعتماد على الدفع الرقمي: نحو 13,4 مليون مستخدم، أي أكثر من 30% من السكان. إدارة هذا الحجم من التدفقات المالية لم تعد رفاهية تقنية، بل عمود فقري لمعيشة ثلث السودانيين تقريبًا — وهو ما يرفع حساسية أي قرار بشأن من يملك حق تشغيل المحول الذي يوجّه هذه الحركة ويحتفظ ببياناتها. ما هو المحول المصرفي، ولماذا يُصنّف «بنية سيادية»؟

المحول المصرفي (Financial Switch) وسيط تقني يربط البنوك والمحافظ الإلكترونية ونقاط البيع في شبكة واحدة، يوجّه أوامر الدفع ويحققها ويمررها للتسوية. تُصنّفه الأدبيات الدولية «بنية تحتية للسوق المالي»، لا «شركة برمجيات» — فهو يرى كل التحويلات والحسابات والعلاقات بين البنوك، ويملك ما يُعرف بـ«البيانات الوصفية المالية»، وهي اليوم مورد لا يقل قيمة عن النفط. ولهذا احتاجت الأنظمة المصرفية أصلًا لفكرة المحول الموحد: فربط أربعين بنكًا مباشرة يتطلب نظرًا نحو 780 علاقة ثنائية، بينما يختزلها المحول المركزي في علاقة واحدة لكل بنك.

أنواع المحولات المصرفية حسب النطاق (Switch Types by Scope)

محول خاص (Proprietary / In-house Switch): محول داخلي يخدم عملاء بنك واحد فقط، ويدير قنوات الدفع الخاصة بذلك البنك دون

ربط مباشر مع بنوك أخرى.

محول بيني (Interbank Switch): محول يربط بين بنكين أو أكثر لتبادل المعاملات وتوجيهها بينها؛ ويرتقي إلى مرتبة المحول القومي (National Switch) إذا اتسع نطاقه ليشمل الربط بين جميع البنوك العاملة في بلد معين (نموذج محول شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية (EBS)

محول المحولات (Switch of Switches): محول من مستوى أعلى يربط بين عدة محولات بينية، بحيث تتجمع كل مجموعة من البنوك خلف محولها الخاص بها، ثم تتصل هذه المحولات ببعضها عبر طبقة وسيطة تنسق التوجيه والتسوية بينها.

ملاحظة توضيحية: هذا التصنيف يقوم على معيار النطاق والتوافق Interoperability (من يخدم من)

حين يُمنح محول خاص حق الربط بين البنوك أو الوصول لحسابات العملاء، يتحول من أداة محدودة إلى بنية موازية للمحول القومي — وهنا مرتبط القرس في تقييم أي ترخيص جديد. لهذا تخضع نظم الدفع النظامية، وفق مبادئ (CPMI-IOSCO) (PFMI)، لأعلى معايير الحوكمة وإدارة المخاطر، إضافة إلى PCI DSS: فأي اختراق لا يصيب شركة واحدة، بل يشل النظام المصرفي بأكمله — نقطة فشل واحدة تمس الأمن القومي مباشرة.

أربعة معايير دولية لا تحتل التهاون الحوكمة والإفصاح عن الملكية (PFMI) — إفصاح كامل عن المالك الحقيقيين (UBO) لمنع تضارب المصالح.

الأمن السيبراني (PCI DSS و ISO/IEC 27001) — تشفير مثبت ومراكز بيانات بديلة تضمن استمرارية بنسبة 99,99%. توحيد رسائل الدفع (ISO 20022) — لغة موحدة تتيح تتبع الأموال بدقة ومنع الفوضى في التسوية.

استمرارية الأعمال (ISO 22301) — خطط تعافٍ موثقة من الكوارث.

تقييم أي ترخيص في ضوء هذه المحاور الأربعة — لا الانطباعات العامة — هو ما يحدد إن كان القرار فنيًا رصينًا أم تقديرًا إداريًا لحظيًا قابلاً للتراجع عنه لاحقًا.

السودان كان يملك النموذج المثالي أصلاً: قصة EBS

لم يكن السودان بحاجة لاستيراد أي نموذج: فمنذ 1999، تأسست شركة الخدمات المصرفية



يتكرر إعلاميًا طرح مبسّط بأن «كل الدول تترك محاولات الدفع للقطاع الخاص». هذا نصف حقيقة مضللة: فالصين تُلزم «وي تشات باي» و«علي باي» بالمرور عبر منصة «نتس يونيون» التي يملك فيها البنك المركزي والجمعية الرسمية نحو ثلث الأسهم، بينما تتوزع البقية على عشرات الشركات كي لا تنفرد واحدة بالسيطرة. والسعودية تُبقي «مدى» مملوكة شبه كليًا للبنك المركزي عبر «المدفوعات السعودية»، والنمط ذاته يتكرر في الهند (NPCI) وكينيا (PesaLink) ومصر (إنستاباي). فالخيط المشترك ليس إقصاء القطاع الخاص، بل التمييز بين طبقة «الخدمات والتطبيقات» المفتوحة للمنافسة، وطبقة «البنية السائدة» — المحوّل والتسوية — التي لا تُترك لجهة خاصة منفردة. والسبب: البيانات المالية الضخمة أصبحت أعلى من النفط، ولا آلية طوعية تكبح شهية القطاع الخاص عن استغلالها تسعيريًا أو تجاريًا. والدليل من السودان نفسه: تعريفة EBS سنت واحد للرسالة، مقابل أكثر من مئة جنيه لدى بعض تجارب القطاع الخاص — نحو 30 ضعفًا، رغم مرور المعاملة عبر بنية مماثلة.

باختصار: لا دولة ناجحة تترك البنية السائدة للقطاع الخاص بإطلاق؛ جميعها تُبقي يدها على مقودها، وتفتح الباب للمنافسة

الإلكترونية (EBS) بملكية هجينة (49% بنك مركزي، 21% اتحاد المصارف، 30% سوداتل) — عين النموذج الذي توصي به أدبيات البنك الدولي وبنك التسويات الدولية (BIS) كأفضل ممارسة عالمية.

عملت EBS لعقدين كذراع غير ربحي بتعريفة رمزية (سنت واحد للرسالة). كادت الحرب نتهيها عام 2023 بعد سحب المحوّل القومي منها وفشل البنك المركزي في تشغيله مباشرة، قبل أن يستعيدها استحواذ استراتيجي في 15 يناير 2026. استعادت الشركة تشغيل المحوّل القومي، ونمت معاملاتها البنينية من 92,8 مليون في 2025 إلى 141,46 مليون في النصف الأول من 2026 وحده — نمو 52,44%، وإجمالي 234 مليون معاملة خلال الفترة، مدفوعًا بربط نظام BBAN الموحد بين البنوك. وتوّج هذا المسار في 16 يونيو 2026 باعتمادها مكتب خدمة معتمد لشبكة سويفت العالمية — أول شركة سودانية تبلغ هذا الاعتماد.

فكيف يُعزّز الاستثمار في EBS بهذا الزخم، بينما تُمنح في الفترة شبه ذاتها تراخيص موازية لشركات خاصة، دون أن يصدر عن البنك المركزي تفسير مؤسسي واحد يجمع بين الخطتين؟

حسم الالتباس: هل تعتمد الدول فعلاً على القطاع الخاص؟

الترخيص PSP محدود النطاق، أم Payment Gateway، أم Interbank Switch بالمعنى الكامل؟ ولماذا اختيار هذا التصنيف بالذات لكل حالة؟
8. مصير EBS ما مصير المحوّل الوطني المرجعي المملوك وطنياً في ظل عشرة تصاديق موازية للقطاع الخاص؟ هل تبقى EBS المرجعية التي تخضع لها بقية المحوّلات، أم تتحول لطرف واحد بين عشرة، رغم أدائها المثبت وبلوغها اعتماد سويقت؟

خلاصة: المشكلة ليست القطاع الخاص، بل غياب القانون

لا يعني ما سبق رفض دخول القطاع الخاص من حيث المبدأ؛ فتجارب ناجحة كـ«نتس يونيون» و«مدى» و NPCI تثبت أن المنافسة تخفض الكلفة حين تُدار ضمن إطار رقابي تحتفظ فيه الدولة بحصة مؤثرة. المشكلة الحقيقية إذن ليست «هل يجوز دخول القطاع الخاص؟»، بل: بأي نوع ترخيص، وبأي قانون، وبأي حوكمة وشفافية وحدود؟ وحتى تُنشر إجابات موثقة عن الأسئلة الثمانية أعلاه، سيظل كل ترخيص يُمنح أو يُسحب عرضة للسؤال ذاته: هل استند إلى قانون مستقر وقابل للمساءلة، أم إلى تقدير إداري لحظي قابل للتبدل مع كل جدل عام جديد؟

ولهذا أرى أن المطلوب الآن هو إيقاف منح أي تراخيص جديدة لمشغلي المحوّلات من القطاع الخاص، وإخضاع التراخيص الصادرة بالفعل لمراجعة فنية وقانونية مستقلة، إلى حين اكتمال تشريعات حماية البيانات وحوكمة البنية التحتية الوطنية للمدفوعات.

ورغم دعوة أحد الصحفيين ذوي الصلات الممتدة بدوائر النفوذ السابقة إلى وقف أي نشر إضافي حول هذا الملف، فإن السبب الحقيقي في تقديري وراء هذه الدعوة ليس الحرص على المهنية أو الخشية من التشهير، بل أن الملف وصل إلى نقطة بات معها احتواء ما انكشف أمراً صعباً. لهذا لن أتوقف عن متابعة هذا الملف؛ فهو، في تقديري، لا يتعلق بشركة أو بأشخاص بعينهم، بل بمستقبل السيادة الرقمية والأمن الاقتصادي للسودان.

عمر سيد أحمد، باحث في الاقتصاد السياسي السوداني وخبير مصرفي ومالي مستقل. يوليو 2026.

* باحث في الاقتصاد السياسي السوداني -
خبير مصرفي ومالي مستقل
99sidahmed@gmail.com

في طبقة الخدمة فقط.

عشر رخص... وسؤال العدد الذي لم يُحسم بحسب المعلومات المتاحة، بلغ إجمالي الشركات الخاصة المرخصة لتشغيل محوّلات مالية في السودان عشر شركات، من بينها العسجد. ومع ذلك ظلت العسجد وحدها محور الجدل، بينما مرّت التسع الأخرى دون معرفة أسمائها الكاملة أو تواريخ ترخيصها.

وأضاف تصريح رسمي لاحق من مدير إدارة نظم الدفع طبقة غموض إضافية: إن ذكر أن شركتين فقط سبقتا العسجد (2024 و 2025) — رقم يتناقض مع ما هو متداول عن تسع شركات أخرى. وهذا التفاوت ليس تفصيلاً هامشياً؛ فهو يحدد إن كانت الظاهرة محدودة أم واسعة تستحق مراجعة شاملة، لا معالجة حالة واحدة تحت ضغط الرأي العام.

الأسئلة المفصلة: ما الذي ينتظره الرأي العام من بنك السودان المركزي؟

الشفافية وحدها — لا الجدل الإعلامي — هي ما يمكن أن يطوي هذا الملف من جذوره:

1. العدد والهوية الكاملة كم عدد التراخيص الفعلي الممنوح للقطاع الخاص حتى تاريخه؟ وما الأسماء الكاملة لجميع الشركات العشر، منشورة في مصدر رسمي واحد محدث؟ ولماذا تضاربت التصريحات الرسمية حول هذا الرقم؟
2. المعايير وتفاصيلها ما المعايير الفنية والمالية والرقابية الدقيقة التي طبّقت على كل شركة؟ وهل هي موحدة ومعلنة، أم اختصت بها لجان مختلفة لكل حالة؟

3. الملكية بشفافية من هم الملاك الحقيقيون (UBO) لكل شركة؟ وهل لبنك السودان أو المصارف حصة مؤثرة في أي منها، على غرار نموذج «مدى» أو «نتس يونيون»؟

4. الأساس القانوني أي قانون يحكم عمل هذه المحوّلات، في ظل غياب قانون مستقل لنظم المدفوعات (Payment Systems Act)؟ وهل هناك جدول زمني أعلن لسنة؟

5. قانون حماية البيانات أين قانون حماية البيانات الذي يحمي بيانات ملايين السودانيين؟ فالسودان، خلافاً لأوروبا وأكثر من دولة خليجية، لا يزال بلا قانون وطني شامل لحماية البيانات.

6. الإجراءات المتبعة ما التسلسل الإجرائي الفعلي لكل شركة من الطلب إلى الترخيص النهائي؟ وهل جرت منافسة علنية، أم تواصل مباشر مع جهات بعينها؟

7. نوع الترخيص تحديداً لكل شركة: هل

الاقتصاد السوداني بين إرث الأزمات وخراب الحرب

عادل خلف الله :

الحرب كشفت الانهيار.. لكنها لم تصنعه



قبل أن تتحول تلك النزاعات إلى أحد أهم أسباب استنزاف الاقتصاد الوطني.

غير أن التاريخ، بحسب خلف الله، لم يتوقف عند حدود الإرث الاستعماري، بل أضافت إليه الحكومات الوطنية المتعاقبة طبقات جديدة من الأزمات، نتيجة عدم الاستقرار السياسي، والانقلابات العسكرية، وغياب المؤسسات الديمقراطية القادرة على مراقبة الأداء الاقتصادي ومحاسبة السلطة. ويرى أن الدكتاتوريات المتعاقبة كانت، في جوهرها، بيئة خصبة للفساد وسوء الإدارة، لأنها ربطت القرار الاقتصادي بإرادة السلطة السياسية، لا بمقتضيات التنمية.

ويخصص خلف الله مساحة واسعة للحديث عن تجربة نظام الإنقاذ، التي يعتبرها الحلقة الأكثر تأثيراً في تعميق الأزمة الراهنة. ففي تقديره، لم يقتصر الأمر على تبني سياسات التحرير الاقتصادي والخصخصة، بل امتد إلى إعادة تشكيل الاقتصاد نفسه وفق منطق «التمكين»، حيث انتقلت السيطرة على قطاعات واسعة من الاقتصاد إلى شبكات مصالح سياسية وأمنية، بينما تراجع دور الدولة كمؤسسة راعية للتنمية ومنظمة للنشاط الاقتصادي.

ويعتقد أن تلك المرحلة شهدت تغول ما يسميه «الرأسمالية الطفيلية»، التي استفادت من النفوذ السياسي أكثر مما اعتمدت على الإنتاج الحقيقي، فتحوّلت التجارة والامتيازات والاحتكارات إلى مصدر رئيسي للثروة، على حساب القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة. ومع مرور الوقت، أصبحت الدولة نفسها أقل قدرة على التحكم في مواردها، بعدما تمددت مراكز القوى الاقتصادية خارج الأطر المؤسسية التقليدية.

ولا يفصل خلف الله هذا التحول عن السياسات النقدية التي بدأت منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي، حين دخل السودان في مسار برامج الإصلاح المرتبطة بمؤسسات التمويل الدولية. ويعتبر أن ربط الجنيه السوداني بالدولار، ثم اللجوء المتكرر إلى تخفيض قيمته، كانا بداية سلسلة طويلة من القرارات التي أضعفت العملة الوطنية، وأفقدت الاقتصاد أدواته في حماية الإنتاج المحلي.

ويشير إلى أن الحكومات المتعاقبة استمرت في النهج نفسه، حتى أصبح تخفيض قيمة العملة سياسة شبه دائمة، بينما ظلت القطاعات الإنتاجية عاجزة عن تعويض آثار ذلك التراجع. وفي المقابل،

لم يكن الاقتصاد السوداني بحاجة إلى حرب جديدة حتى يعلن هشاشته. فحين اندلعت المواجهات المسلحة في الخامس عشر من أبريل 2023، لم يبدأ الانهيار من الصفر، بل وجد بلداً مثقلاً بإرث طويل من الاختلالات البنيوية، وسياسات اقتصادية متعاقبة أضعفت قدرة الدولة على الإنتاج والإدارة، وأفقدت مؤسساتها أهم أدواتها في توجيه الاقتصاد. جاءت الحرب لتفتح الجراح دفعة واحدة، وتكشف ما ظل مستتراً لعقود، حتى بدا وكأن الدولة نفسها تخوض معركة من أجل البقاء، لا من أجل استعادة النمو الاقتصادي فحسب.

هذه هي الزاوية التي ينطلق منها القيادي بحزب البعث، المهندس عادل خلف الله، في قراءته للأزمة السودانية. فهو يرفض في الحوار الذي أجرته معه «افق جديد» وتنشر نصه كاملاً على الموقع الإلكتروني للمجلة اختزال المشهد الاقتصادي في تداعيات الحرب وحدها، معتبراً أن الرصاص سَرَعَ الانهيار، لكنه لم يكن منشأه الأول. فالأزمة، في تقديره، أقدم بكثير من المواجهات العسكرية الراهنة، وتمتد جذورها إلى بنية الاقتصاد السوداني نفسها، وإلى الطريقة التي أُديرَت بها الدولة منذ الاستقلال، حيث تعاقبت الانقلابات، وتناوبت النظم السياسية على اتخاذ قرارات اقتصادية افتقرت إلى الاستقرار والرؤية بعيدة المدى.

ويذهب خلف الله إلى أن السودان ظل يدفع، عبر تاريخه الحديث، ثمن خيارات سياسية انعكست مباشرة على اقتصاده. فمنذ الحقبة الاستعمارية، تشكل اقتصاد وُضع لخدمة مصالح خارجية أكثر من خدمته لمتطلبات التنمية الوطنية. فقد جرى تصميم البنية الاقتصادية لتكون امتداداً لاقتصاد المركز الاستعماري، لا اقتصاداً مستقلاً قادراً على إنتاج فائضه الوطني وتحقيق تنمية متوازنة بين الأقاليم. ومع خروج الاستعمار، بقيت كثير من تلك الاختلالات قائمة، بل تعمقت مع غياب مشروع اقتصادي وطني يعيد بناء العلاقة بين الدولة والموارد.

ويشير إلى أن ما عُرف بالتطور غير المتوازن بين أقاليم السودان لم يكن مجرد نتيجة لعوامل جغرافية أو طبيعية، وإنما كان انعكاساً مباشراً لسياسات اقتصادية وإدارية كرسّت التفاوت، ورسخت مفهوم «المناطق المقفولة»، وأبقت أجزاء واسعة من البلاد خارج دورة التنمية، الأمر الذي ساهم لاحقاً في إنتاج النزاعات المسلحة نفسها،

توسعت الأسواق الموازية، وازدادت المضاربات على العملات الأجنبية، وتحولت أسعار الصرف إلى مرآة تعكس حجم الاضطراب السياسي أكثر مما تعكس مؤشرات الاقتصاد الحقيقي.

وعندما اندلعت الحرب، وجد هذا الاقتصاد المنهك نفسه أمام صدمة غير مسبوقه. فالمعركة لم تستهدف مواقع عسكرية فحسب، وإنما أصابت قلب النشاط الاقتصادي في البلاد. تعطلت المصانع، وتوقفت سلاسل الإمداد، وتراجعت حركة التجارة، وخرجت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية من دائرة الإنتاج، بينما تعرضت البنية التحتية من كهرباء ومياه وطرق ومؤسسات خدمية إلى دمار واسع، انعكس مباشرة على حياة المواطنين.

لكن أخطر ما أفرزته الحرب، بحسب خلف الله، هو أنها لم تعد مجرد أزمة اقتصادية أو إنسانية، بل تحولت إلى تهديد لكيان الدولة ذاته. فمع استمرار القتال، بدأت مظاهر الانقسام الإداري والاقتصادي تتكسر بصورة غير مسبوقه، وظهرت مراكز قرار متعددة، واختلت وحدة السوق الوطنية، وأصبح الاقتصاد السوداني يعمل في ظل سلطات متوازية، لكل منها أدواتها وإجراءاتها، بما يهدد فكرة الدولة المركزية نفسها.

ومن هنا، يرى أن توصيف ما يجري باعتباره «أزمة حرب» لا يكفي لفهم المشهد. فالسودان، في تقديره، يواجه أزمة دولة بقدر ما يواجه أزمة اقتصاد، لأن المؤسسات التي يفترض أن تدير النشاط الاقتصادي فقدت جزءاً كبيراً من قدرتها على أداء وظائفها، بينما أصبح استمرار الحرب نفسه سبباً في إعادة إنتاج الأزمة بصورة يومية.

ولذلك، فإن أي محاولة لقراءة الواقع الاقتصادي بعيداً عن جذوره السياسية والتاريخية، لن تقود إلا إلى حلول جزئية، تعالج الأعراض ولا تمس أسباب المرض. فالأزمة، كما يراها خلف الله، ليست أزمة أسعار أو عملة أو تضخم فحسب، وإنما أزمة نموذج كامل لإدارة الدولة والاقتصاد، وهو النموذج الذي وصلت الحرب لتكشف حدود فشله بصورة لم يعد من الممكن تجاهلها

اقتصاد الحرب.

إذا كانت الحرب قد كشفت هشاشة الاقتصاد السوداني، فإنها - في نظر المهندس عادل خلف الله - تجاوزت حدود التدمير المادي لتدخل

البلاد في مرحلة أكثر خطورة، هي مرحلة تفكك الإدارة الاقتصادية نفسها. فالدول، كما يقول، قد تتعرض لحروب مدمرة ثم تعود إلى مسار التعافي عندما تحافظ على مؤسساتها المالية والنقدية، لكن السودان يعيش وضعاً مختلفاً، لأن الحرب أصابت قلب المؤسسة الاقتصادية، وأضعفت قدرة الدولة على إدارة السوق، وضبط النقد، وحماية العملة الوطنية.

ومن هنا، فإن أخطر ما أفرزته الحرب لا يتمثل فقط في الدمار الذي طال المصانع والمزارع والطرق والجسور، وإنما في تراجع سلطة الدولة الاقتصادية نفسها. فقد أصبح المشهد، بحسب خلف الله، أقرب إلى اقتصاد تديره سلطات متعددة، تتباين فيه مراكز القرار، وتتعدد فيه السياسات والإجراءات، بينما يغيب التنسيق الذي يشكل أساس أي إدارة اقتصادية مستقرة. ويشير إلى أن هذا الواقع أوجد اختلالات لم يعرفها السودان من قبل، من بينها تعدد مراكز النشاط الاقتصادي، وتعطل جزء كبير من الدورة المصرفية، واتساع الاقتصاد غير الرسمي، إلى جانب التداول العملي لأكثر من عملة، الأمر الذي أفقد السوق وحدته، وخلق بيئة خصبة للمضاربة والاحتكار.

ويرى أن هذه التحولات ليست مجرد نتائج جانبية للحرب، وإنما تمثل تهديداً مباشراً لوحدة الدولة. فالاقتصاد، في النهاية، ليس مجرد أرقام تتعلق بالنمو والتضخم، بل هو أحد أهم أدوات الحفاظ على تماسك الدولة وسيادتها. وعندما تفقد الحكومة قدرتها على التحكم في النقد، وإدارة التجارة، وتوجيه الموارد، فإنها تفقد بالتدريج جزءاً من سلطاتها السياسية أيضاً.

وفي هذا السياق، يلفت خلف الله إلى أن الانخفاض الحاد في قيمة الجنيه السوداني لم يكن مجرد انعكاس لتراجع الاحتياطي النقدي أو ارتفاع الطلب على الدولار، بل جاء نتيجة انهيار منظومة كاملة كانت تضبط العلاقة بين السياسة النقدية والنشاط الاقتصادي. فخلال سنوات الحرب، فقدت العملة الوطنية نحو ثمانين في المائة من قيمتها، بعدما قفز سعر الدولار من نحو 590 جنيهاً عند اندلاع الحرب إلى أكثر من 5300 جنيهاً خلال منتصف عام 2026، وهو تراجع لم ينعكس فقط على الأسواق، بل امتد إلى حياة المواطنين اليومية، حيث تأكلت القوة الشرائية بصورة غير مسبوقه، وارتفعت تكاليف المعيشة إلى مستويات جعلت الحصول على الاحتياجات الأساسية تحدياً يومياً لملايين



الأسر.

ويعتقد أن هذا الانهيار لم يكن ليبلغ هذا المستوى لو ظلت السياسة النقدية محتفظة باستقلالها، إلا أن الحرب جاءت لتكشف، بحسب تعبيره، أزمة أعمق تتمثل في فقدان بنك السودان المركزي لقدرته على ممارسة وظائفه الأساسية. ولا يخفي خلف الله انتقاده الحاد لأداء البنك المركزي، لكنه يحرص في الوقت نفسه على التمييز بين المؤسسة والعوامل التي قيدت حركتها. فهو يرى أن الأزمة لا تكمن في الأشخاص بقدر ما تكمن في البيئة السياسية التي جردت البنك من استقلاليته، وحولته إلى مؤسسة تعمل في ظل سلطة أمر واقع تفرض أولوياتها بعيداً عن الاعتبارات المهنية التي تحكم عمل البنوك المركزية في الدول المستقرة. ويذهب إلى أن استقلالية البنك المركزي ليست شعاراً فنياً، وإنما شرط أساسي لاستقرار الاقتصاد. فعندما يصبح البنك عاجزاً عن التحكم في حجم الكتلة النقدية، أو التدخل لضبط سوق الصرف، أو مراقبة الجهاز المصرفي، فإن السوق يتحول تدريجياً إلى ساحة مفتوحة للمضاربات، بينما تفقد السياسات النقدية فاعليتها.

ويضرب مثلاً بما جرى في ملف استيراد الوقود، حين أصدر محافظ البنك المركزي منشوراً يشترط إيداع ضمانات عينية من الذهب لاعتماد الشركات المستوردة، قبل أن تتجاوز سلطات الأمر الواقع تلك الإجراءات، في مؤشر اعتبره دليلاً واضحاً على تراجع سلطة البنك المركزي حتى في الملفات التي تدخل صميم اختصاصه.

ومن وجهة نظره، فإن المؤسسة التي أنشئت أصلاً لحماية استقرار العملة وتنظيم القطاع المصرفي أصبحت عاجزة عن القيام بوظيفتها، ليس فقط بسبب الحرب، وإنما نتيجة تراكم طويل من التدخلات السياسية التي بدأت قبل سنوات، ثم بلغت ذروتها بعد انقلاب الخامس والعشرين من أكتوبر 2021، لتزداد تعقيداً مع اندلاع الحرب.

ويؤكد خلف الله أن فقدان استقلالية البنك المركزي انعكس بصورة مباشرة على السوق، إذ تراجعت الثقة في الجنيه السوداني، وأصبحت العملات الأجنبية، وفي مقدمتها الدولار، الملاذ الأكثر أماناً لحفظ القيمة، الأمر الذي غذى المضاربات، وأدى إلى خروج كميات ضخمة من النقد من الدورة المصرفية الرسمية.

وفي تقديره، فإن المضاربة لم تعد مجرد نشاط يمارسه بعض التجار، بل أصبحت أحد المكونات الأساسية للاقتصاد نفسه. فكلما فقد المواطن ثقته في العملة الوطنية، ازداد الطلب على الدولار، وكلما ارتفع الطلب ارتفع السعر، لتدخل السوق في حلقة مفرغة يصعب كسرها في غياب سلطة نقدية قوية.

ويعيد خلف الله جذور هذه الظاهرة إلى سنوات ما قبل الحرب، حين تبنت الحكومات المتعاقبة سياسة تحرير سعر الصرف، ورفعت يد الدولة تدريجياً عن تنظيم السوق، معتبراً أن تلك السياسات ساهمت في تحويل الدولار من وسيلة للتبادل التجاري إلى سلعة قائمة بذاتها، تتحدد قيمتها بالمضاربات أكثر من ارتباطها بالنشاط الإنتاجي.

ومع اندلاع الحرب، تضاعفت هذه الظاهرة نتيجة توقف الإنتاج، وتراجع الصادرات، وانخفاض تدفقات النقد الأجنبي، وتقلص تحويلات السودانيين في الخارج، إلى جانب اتساع السوق السوداء، الأمر الذي جعل سعر الصرف يتحرك بعيداً عن أي مؤشرات اقتصادية حقيقية، ليصبح رهينة للشائعات، والمضاربات، والتطورات العسكرية.

ولا يقتصر تأثير هذا الوضع على أسواق العملات وحدها، بل يمتد إلى كل مفاصل الاقتصاد. فكل ارتفاع في سعر الدولار يعني ارتفاعاً جديداً في أسعار الوقود، والنقل، والدواء، والغذاء، ومدخلات الإنتاج، وهو ما ينعكس في نهاية المطاف على المواطن الذي يجد نفسه يدفع ثمن أزمة لم يكن طرفاً فيها.

ويحذر خلف الله من أن استمرار هذا المسار سيؤدي إلى مزيد من تآكل مؤسسات الدولة الاقتصادية، ما لم تستعد السلطة النقدية استقلالها، ويُعاد بناء الثقة في الجهاز المصرفي، ضمن مشروع وطني أشمل يعيد للدولة دورها في تنظيم الاقتصاد وإدارة الموارد.

وفي تقديره، فإن الأزمة الحالية لا يمكن اختزالها في معالجة سعر الصرف أو توفير احتياطات من النقد الأجنبي، لأن المشكلة الحقيقية تكمن في غياب الدولة الاقتصادية نفسها. ولذلك، فإن أي إصلاح نقدي لن يكتب له النجاح إذا ظل يجري في بيئة سياسية مضطربة، تفتقر إلى الاستقرار المؤسسي، وتغيب عنها سلطة قادرة على فرض القانون على جميع الفاعلين الاقتصاديين.

قاعدة الإنتاج تحت أنقاض الحرب

لا يتوقف المهندس عادل خلف الله عند مؤشرات التضخم أو انهيار سعر الصرف بوصفها التعبير الأبرز عن الأزمة الاقتصادية، بل يعتقد أن الخطر الحقيقي يكمن في الضربة التي تعرضت لها قاعدة الإنتاج نفسها. فالدول، كما يقول، تستطيع أن تتجاوز أزمات العملة إذا كانت تمتلك اقتصاداً منتجاً قادراً على التعافي، أما حين تنهار الزراعة والصناعة معاً، فإن الأزمة تتحول من أزمة مالية إلى أزمة وجود اقتصادي تهدد مستقبل البلاد لعقود.

ومن هذا المنطلق، يصف الحرب بأنها لم تستهدف المدن والبنى التحتية فحسب، وإنما أصابت القلب المنتج للاقتصاد السوداني. فالمصانع التي كانت تمثل العمود الفقري

للصناعة الوطنية تعرضت للتدمير والنهب والتوقف القسري، بينما فقدت المناطق الزراعية جانباً كبيراً من قدرتها على الإنتاج، نتيجة انعدام الأمن، وتعطل سلاسل الإمداد، وارتفاع تكاليف التشغيل، ونزوح المزارعين والعمال من مناطقهم.

ويشير إلى أن ما جرى خلال الحرب تجاوز الخسائر التقليدية التي تصاحب النزاعات المسلحة، إذ أصاب منظومة الإنتاج في مختلف حلقاتها، من توفير المدخلات وحتى عمليات النقل والتسويق والتصدير. فالطريق الذي ينقل المحاصيل أصبح في كثير من الأحيان ساحة قتال، والمصنع الذي ينتظر المواد الخام توقف بسبب انقطاع الكهرباء أو فقدان الوقود، والمزارع الذي كان يعتمد على التمويل الموسمي وجد نفسه عاجزاً عن الوصول إلى المصارف أو الحصول على التمويل أو حتى تأمين محصوله. ويستند خلف الله إلى تقديرات وتقارير دولية تشير إلى أن نسب الدمار في عدد من القطاعات الإنتاجية والخدمية تراوحت بين ستين وثمانين في المائة، وهي أرقام تعكس، في رأيه، حجم الكارثة التي أصابت الاقتصاد الحقيقي، لا الاقتصاد الورقي فقط. فالمشكلة لم تعد في تراجع الناتج المحلي أو انخفاض الإيرادات، وإنما في فقدان الدولة جزءاً كبيراً من قدرتها على إنتاج الثروة من الأساس.

ويعتقد أن القطاع الصناعي كان من أكثر القطاعات تضرراً، ليس فقط لأن معظم المنشآت الصناعية الكبرى تركزت في العاصمة التي شهدت أعنف المعارك، وإنما أيضاً لأن الصناعة بطبيعتها تعتمد على منظومة متكاملة من الخدمات. فعندما تنقطع الكهرباء، أو تتوقف شبكات المياه، أو تنهار الطرق، أو يتعطل القطاع المصرفي، يصبح استمرار الإنتاج شبه مستحيل حتى لو بقيت المصانع قائمة.

ويضيف أن آلاف المنشآت الصناعية تعرضت للنهب أو التخريب أو التوقف الكامل، فيما فقدت أعداد كبيرة من الكوادر الفنية وظائفها، واضطرت إلى النزوح داخل البلاد أو الهجرة إلى الخارج، وهو ما خلق نزيفاً مزدوجاً، طال رأس المال المادي ورأس المال البشري في آن واحد.

ولا يقل المشهد قتامة في القطاع الزراعي، الذي ظل لعقود يمثل الأمل الأكبر للسودان في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير النقد الأجنبي. فالحرب، بحسب خلف الله، لم تدمر الأرض الزراعية، لكنها عطلت كل ما يجعل الزراعة ممكنة. فمن دون أمن، لا يستطيع المزارع الوصول إلى حقله،

ومن دون وقود لا تعمل الطلمبات، ومن دون تمويل لا تشتري البذور والأسمدة، ومن دون طرق آمنة لا تصل المحاصيل إلى الأسواق.

ويشير إلى أن تقديرات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) تظهر أن نحو أربعين في المائة من الأراضي الزراعية تأثر إنتاجها أو توقف، بينما انخفض إنتاج القمح بنحو ستين في المائة مقارنة بمتوسط السنوات السابقة، وتراجع إنتاج الذرة بصورة كبيرة، الأمر الذي أوجد فجوة غذائية واسعة، ورفع معدلات الاعتماد على الواردات والمساعدات الإنسانية في بلد ظل يوصف لعقود بأنه سلة غذاء محتملة للمنطقة.

غير أن خلف الله يرفض التعامل مع الزراعة بوصفها مجرد قطاع اقتصادي منفصل، ويرى أن الأزمة تكمن في غياب رؤية شاملة لإدارة الموارد الزراعية. فالسودان، في تقديره، لا يفتقر إلى الأرض أو المياه أو الثروة الحيوانية، وإنما يفتقر إلى مشروع وطني يربط بين هذه الموارد ضمن منظومة إنتاج متكاملة.

ولهذا يدعو إلى تجاوز النظرة التقليدية التي تفصل بين الزراعة المروية والمطرية، أو بين الإنتاج الزراعي والرعي والغابي، معتبراً أن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب ما يسميه «التكامل المرن» بين مختلف البيئات الإنتاجية، بحيث تتحول الموارد المتنوعة إلى عناصر قوة متكاملة بدلاً من بقائها قطاعات متفرقة تعمل كل منها بمعزل عن الأخرى.

ولا يقف عند حدود تشخيص الأزمة، بل يطرح رؤية لإعادة بناء القطاع الزراعي والصناعي بعد الحرب، تبدأ - كما يؤكد مراراً - من وقف القتال. فإعادة الإعمار، في رأيه، ليست مجرد عملية هندسية لإصلاح الطرق والجسور والمباني، وإنما مشروع اقتصادي وسياسي متكامل يعيد الحياة إلى دورة الإنتاج.

ويرى أن الخطوة الأولى تتمثل في إعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية، من كهرباء ومياه وطرق وموانئ وشبكات نقل، لأنها تمثل الشريان الذي يغذي النشاط الاقتصادي كله. ويولي ذلك توفير بيئة نقدية مستقرة تسمح باستيراد مدخلات الإنتاج وقطع الغيار، مع إعادة بناء الجهاز المصرفي ليعود قادراً على تمويل الزراعة والصناعة بدلاً من اقتران دورهما على المعاملات التجارية قصيرة الأجل.

كما يشدد على ضرورة إعادة الاعتبار للبحث العلمي الزراعي والصناعي، من خلال تطوير البذور والسلالات الحيوانية، وتحسين

خصوبة التربة، وتوسيع استخدام التقنيات الحديثة والطاقة الشمسية في الإنتاج الزراعي، إلى جانب إنشاء صناديق متخصصة للتأمين ضد المخاطر الزراعية، بما يخفف الأعباء عن المزارعين ويشجعهم على العودة إلى الإنتاج. ويؤكد أن السودان لا يحتاج إلى استيراد نموذج جاهز لإعادة الإعمار، بل إلى صياغة نموذج يستند إلى خصوصيته الاقتصادية. فالأولوية، في رأيه، يجب أن تكون لتلبية احتياجات السوق المحلية أولاً، قبل التفكير في التصدير، مع التوسع تدريجياً في الصناعات القائمة على القيمة المضافة للمنتجات الزراعية والحيوانية، حتى لا يظل السودان مصدراً للمواد الخام ومستورداً للسلع المصنعة.

وفي هذا الإطار، يلفت إلى أن ثروات السودان الطبيعية ما تزال تمثل فرصة تاريخية للنهوض الاقتصادي، رغم ما أصابها من استنزاف خلال سنوات الحرب. فالذهب، والنحاس، والصمغ العربي، والغابات، والثروة الحيوانية، والطاقة الشمسية، وتحويلات السودانيين في الخارج، جميعها موارد قادرة على توفير احتياطات معتبرة من النقد الأجنبي إذا أُديرت وفق رؤية وطنية، بعيداً عن اقتصاد الامتيازات والمحاصصة الذي حكم البلاد خلال العقود الماضية.

لكن خلف الله يحذر من أن هذه الفرصة قد تضيع إذا تحولت إعادة الإعمار إلى سباق بين القوى الخارجية على الموارد السودانية، أو إذا خضعت لشروط سياسية واقتصادية تنتقص من سيادة الدولة. ولذلك، فهو يرى أن نجاح الإعمار لا يقاس بحجم الأموال التي ستندفق إلى السودان، وإنما بقدرة السودانيين على الاحتفاظ بملكية قراراتهم الاقتصادي، وتوجيه تلك الموارد نحو بناء اقتصاد منتج، لا إعادة إنتاج الاختلالات القديمة في ثوب جديد.

ويخلص إلى أن الحرب لم تدمر المصانع والمزارع وحدها، بل كسرت الثقة في المستقبل، وأن المهمة الأصعب بعد إسكات صوت المدافع لن تكون إزالة الأنقاض، بل إعادة بناء الإنسان والمؤسسات، واستعادة العلاقة بين الدولة والإنتاج، حتى يصبح الاقتصاد مرة أخرى أداة لبناء السلام، لا وقوداً لصراعات جديدة.

إعادة الإعمار بين السيادة والتبعية

في خضم الحديث عن حجم الدمار الذي خلفته الحرب، يحرص المهندس عادل خلف

الله على لفت الانتباه إلى قضية يعتبرها أكثر تعقيداً من إزالة الأنقاض وإعادة بناء الجسور والمباني، وهي القضية التي سثدار بها مرحلة إعادة الإعمار. فالتجارب الدولية، في تقديره، تثبت أن نهاية الحروب لا تعني بالضرورة بداية التعافي، إذ يمكن أن تتحول إعادة الإعمار نفسها إلى بوابة لأزمة جديدة إذا افتقدت الرؤية الوطنية، أو إذا خضعت بالكامل لإرادة الممولين الخارجيين.

ويرى أن السودان يقف أمام مفترق طرق تاريخي؛ فإما أن تكون إعادة الإعمار مدخلاً لإعادة بناء الدولة والاقتصاد على أسس جديدة، وإما أن تتحول إلى عملية ترميم مادي تعيد إنتاج الاختلالات التي قادت البلاد إلى أزمتها الحالية. ولذلك، يعتقد أن السؤال الحقيقي لا يتعلق فقط بحجم الأموال التي يحتاجها السودان، وإنما بمن يضع أولويات الإنفاق، ومن يمتلك القرار في توجيه تلك الموارد، ولأي غايات ستستخدم.

ويؤكد أن تجارب كثير من الدول التي خرجت من الحروب تكشف أن التمويل الخارجي ليس شراً في ذاته، لكنه يصبح خطراً عندما يقترن بشروط تنتقص من القرار الوطني، أو تفرض نماذج اقتصادية لا تنسجم مع واقع الدولة واحتياجاتها. ومن هنا، فإن التخوف من تحول إعادة الإعمار إلى شكل جديد من أشكال التبعية الاقتصادية يظل - بحسب رأيه - تخوفاً مشروعاً، خاصة في بلد يمتلك ثروات ضخمة، ويقع في قلب تنافس إقليمي ودولي متزايد.

ويشير إلى أن التجارب الدولية تقدم نماذج متباينة يمكن الاستفادة منها. فهناك دول استطاعت تحويل الدمار إلى نقطة انطلاق جديدة لأنها امتلكت مشروعاً وطنياً واضحاً، وحددت بنفسها أولويات التنمية، وتعاملت مع التمويل الخارجي باعتباره أداة مساعدة لا بديلاً عن الإرادة الوطنية. ويستشهد في هذا السياق بتجارب مثل رواندا وفيتنام والجزائر، التي تمكنت، بدرجات متفاوتة، من توظيف الدعم الخارجي لخدمة برامجها الوطنية، بدلاً من أن تتحول إلى رهينة له.

لكن السودان، في نظره، يمتلك خصوصية تجعل استنساخ أي تجربة أمراً غير ممكن. فمساحة البلاد الشاسعة، والتفاوت التنموي بين الأقاليم، وأثار الحرب الممتدة، تفرض نموذجاً مختلفاً يقوم على الجمع بين التخطيط المركزي والتنفيذ اللامركزي. فالدولة يجب أن تضع السياسات العامة والأولويات الاستراتيجية،

بينما تُمنح الأقاليم مساحة واسعة لتحديد احتياجاتها وتنفيذ برامجها، بما يحقق تنمية أكثر عدالة، ويمنع تكرار المركزية التي ساهمت في إنتاج التهميش والصراعات.

ويعتقد خلف الله أن العدالة في توزيع مشاريع الإعمار ستكون أحد أهم اختبارات المرحلة المقبلة. فالسودان، كما يقول، دفع ثمناً باهظاً لسنوات طويلة من التنمية غير المتوازنة، حيث تركزت الخدمات والاستثمارات في مناطق محددة، بينما بقيت أقاليم واسعة خارج دائرة الاهتمام. وإذا أعيد إنتاج هذا النمط بعد الحرب، فإن أسباب الاحتقان ستظل قائمة، حتى لو توقفت المعارك.

ولهذا يدعو إلى أن تُبنى خطة الإعمار على معايير واضحة، تمنح الأولوية للمناطق الأكثر تضرراً، وللأقاليم التي عانت تاريخياً من التهميش، مع توزيع الاستثمارات بصورة تحقق قدرًا من التوازن بين مختلف أنحاء البلاد، بدلاً من إعادة تدوير الفوارق القديمة.

وفي الوقت نفسه، يشدد على أن الدولة ينبغي أن تحتفظ بسيطرتها على القطاعات الاستراتيجية التي تمثل مصدر القوة الاقتصادية في المستقبل، وفي مقدمتها التعدين، والذهب، والصمغ العربي، والاتصالات، والطاقة، باعتبارها موارد سيادية لا يجوز أن تتحول إلى أدوات للمساومات السياسية أو الاقتصادية.

ويرى أن الاعتماد على الذات يجب أن يكون المبدأ الحاكم لأي مشروع اقتصادي جديد، لا بمعنى الانغلاق عن العالم، وإنما بمعنى أن يكون التمويل الخارجي عاملاً مكملًا، بينما تبقى الموارد الوطنية هي الأساس الذي يقوم عليه الاقتصاد. ويضيف أن السودان يمتلك من الإمكانيات الطبيعية والبشرية ما يؤهله لبناء اقتصاد قوي، إذا ما أُديرَت تلك الإمكانيات بكفاءة وشفافية، بعيداً عن الفساد والمحاصصات السياسية.

ولا يغفل خلف الله البعد الاجتماعي لعملية الإعمار، مؤكداً أن إعادة بناء الاقتصاد لا يمكن أن تنجح إذا اقتصرَت على المنشآت والمشروعات الكبرى، بينما تُترك آثار الحرب الثقيلة على المواطنين دون معالجة. فملايين النازحين واللاجئين، وآلاف الأسر التي فقدت مصادر دخلها، والشباب الذين خرجوا من سوق العمل، جميعهم يحتاجون إلى أن يكونوا جزءاً من عملية التعافي، لا مجرد متلقين للمساعدات الإنسانية.

ولهذا يدعو إلى أن تتحول مشاريع الإعمار

خريطة الخروج من الأزمة

ورغم الصورة القاتمة التي يرسمها المهندس عادل خلف الله للاقتصاد السوداني، فإنه يرفض الاستسلام لفكرة أن البلاد وصلت إلى طريق مسدود. فالأزمات، مهما بلغت قسوتها، لا تعني نهاية الدول، بقدر ما تفرض عليها مراجعة عميقة لخياراتها السياسية والاقتصادية. ومن هذا المنطلق، يعتقد أن السودان ما يزال يمتلك فرصة حقيقية للنهوض، لكنها فرصة مشروطة بإحداث قطيعة مع الأسباب التي قادت إلى الانهيار، لا بالاكْتفاء بمعالجة نتائجها.

ويؤكد أن الحديث عن التعافي الاقتصادي ينبغي ألا يبدأ من الموازنة العامة أو أسعار الصرف أو حجم الديون، وإنما من سؤال أكثر جوهرية يتعلق بطبيعة الدولة التي يريد السودانيون بناءها بعد الحرب. فالإقتصاد، في تقديره، ليس قطاعاً منفصلاً عن السياسة، وإنما هو انعكاس مباشر لشكل السلطة، وطريقة إدارة الموارد، ومدى احترام المؤسسات وسيادة القانون.

ولهذا يرى أن الأولوية المطلقة تتمثل في وقف الحرب، باعتبارها الشرط الذي تسبقه كل الأولويات ولا يسبقه شيء. فكل يوم تستمر فيه المعارك يعني مزيداً من النزيف في الموارد، ومزيداً من التدمير لقاعدة الإنتاج، واتساع رقعة الفقر والنزوح، وتعقيد أي مشروع مستقبلي لإعادة البناء. أما محاولة إدارة آثار الحرب مع استمرارها، فيصفها بأنها محاولة لمعالجة الأعراض مع ترك المرض يتفاقم.

ومن وجهة نظره، فإن المرحلة التي تلي وقف الحرب ينبغي أن تقوم على توافق وطني واسع، يحدد برنامجاً انتقالياً قصير الأجل، لا تتحول فيه الحكومة إلى سلطة دائمة، وإنما إلى إدارة مؤقتة هدفها إعادة تشغيل مؤسسات الدولة، واستعادة الخدمات الأساسية، وتهيئة البلاد لانتقال ديمقراطي يفضي إلى مؤسسات منتخبة تملك التفويض الشعبي لإدارة الملفات الكبرى.

وفي هذا السياق، يلفت إلى أن نجاح أي برنامج اقتصادي لن يقاس فقط بقدرته على تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وإنما بمدى انعكاسه على حياة المواطنين. فالدولة مطالبة، في رأيه، بأن توجه مواردها أولاً إلى الصحة والتعليم والمياه والكهرباء والخدمات الأساسية، وأن تعمل على ضبط أسعار السلع الضرورية، وإعادة بناء شبكات الحماية الاجتماعية، لأن التنمية التي لا

إلى محرك لخلق فرص العمل، من خلال الاعتماد على العمالة المحلية، وتشجيع الصناعات الوطنية، وربط إعادة البناء ببرامج تدريب وتأهيل تستوعب الكفاءات التي فقدت وظائفها، وتعيد دمجها في النشاط الاقتصادي.

ويعتقد أن الاقتصاد السوداني لا يحتاج فقط إلى رؤوس أموال جديدة، بل يحتاج قبل ذلك إلى استعادة الثقة. فالمستثمر، سواء كان سودانياً أو أجنبياً، لن يغامر بأمواله في بيئة تفتقر إلى الاستقرار السياسي، أو يغيب عنها حكم القانون، أو تتعدد فيها مراكز اتخاذ القرار. ولهذا، فإن استعادة الثقة في مؤسسات الدولة تمثل، في تقديره، الخطوة الأولى نحو استعادة الثقة في الاقتصاد.

ومن هنا يعود خلف الله إلى الفكرة التي تكاد تتكرر في جميع محاور حديثه، وهي أن وقف الحرب ليس بنقطة بداية برنامج الإصلاح الاقتصادي، بل هو الشرط الذي يجعل أي إصلاح ممكناً. فلا يمكن، في رأيه، الحديث عن إعادة إعمار، أو جذب استثمارات، أو استقرار نقدي، أو زيادة الإنتاج، بينما تستمر الحرب في استنزاف الموارد، وتدمير البنية التحتية، ودفع الكفاءات إلى الهجرة. ويذهب إلى أن بعض الخطابات السياسية تتعامل مع إعادة الإعمار وكأنها مرحلة يمكن الإعداد لها بالتوازي مع استمرار القتال، وهو تصور يصفه بأنه يفتقر إلى الواقعية. فالحرب لا تلتهم الموارد المالية فقط، بل تدمر البيئة التي يفترض أن تنفذ فيها مشاريع التنمية، وتجعل أي استثمار عرضة للمخاطر، وتبدد ثقة المجتمع المحلي والدولي على السواء.

ولذلك، فإن الطريق إلى التعافي يبدأ، في نظره، من بناء توافق وطني واسع يضع نهاية للحرب، ويؤسس لمرحلة انتقالية قصيرة ومحددة المهام، تتفرغ لإعادة بناء مؤسسات الدولة، واستعادة الخدمات الأساسية، وتهيئة المناخ لانتقال ديمقراطي يقود إلى مؤسسات منتخبة تمتلك الشرعية اللازمة لإدارة عملية الإعمار.

ويؤكد أن السودان لا يحتاج بعد الحرب إلى مجرد إعادة بناء ما تهدم، بل إلى إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والاقتصاد، وبين السلطة والمجتمع، بحيث يصبح الإنتاج هو مصدر الثروة، وتصبح العدالة في توزيع الموارد أساس الاستقرار السياسي. فالدول، كما يقول، لا تنهض بالإسمنت والحديد وحدهما، وإنما تنهض حين تضع الإنسان في قلب مشروعها الوطني، وحين تتحول التنمية إلى عقد اجتماعي جديد، لا إلى برنامج اقتصادي عابر.

يشعر بها المواطن تبقى مجرد أرقام في تقارير المؤسسات الدولية.

ولا يخفي خلف الله تحفظاته على النهج الذي حكم علاقة السودان بالمؤسسات المالية الدولية خلال العقود الماضية. فهو يرى أن مؤسسات بريتون وودز، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أنشئت نظرياً لتحقيق الاستقرار والتنمية، غير أن ممارساتها العملية كثيراً ما خضعت لموازن القوى الدولية، وأصبحت سياساتها انعكاساً لمصالح الدول الكبرى أكثر من كونها استجابة لاحتياجات الدول النامية.

ويشير إلى أن برامج التكيف الهيكلي التي طبقت في كثير من البلدان قامت على وصفات متشابهة، أبرزها الخصخصة، ورفع الدعم، وتقليص دور الدولة، وتحرير الأسواق، وهي سياسات يرى أنها أدت، في حالات كثيرة، إلى زيادة معدلات الفقر والبطالة، وتعميق المديونية، بدلاً من تحقيق التنمية المستدامة التي بشرت بها.

لكنه، في الوقت ذاته، لا يدعو إلى القطيعة مع العالم أو الانعزال عن النظام الاقتصادي الدولي، بل يؤكد أن المطلوب هو إعادة صياغة العلاقة مع المؤسسات المالية الدولية على أساس المصالح الوطنية، بحيث يصبح التمويل الخارجي وسيلة لدعم الإنتاج ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، لا أداة لفرض سياسات جاهزة لا تراعي خصوصية الاقتصاد السوداني.

ويستحضر في هذا الإطار تجربة الحكومة الانتقالية بعد ثورة ديسمبر، التي سعت إلى إعادة دمج السودان في الاقتصاد العالمي، والاستفادة من مبادرة إعفاء الديون المعروفة بـ«هيبك». ويقر بأن تلك المحاولة كانت تستهدف الخروج من العزلة الاقتصادية الثقيلة التي فرضتها سنوات العقوبات، لكنها واجهت تعقيدات داخلية وخارجية، قبل أن تتوقف عملياً بعد انقلاب الخامس والعشرين من أكتوبر 2021، ثم تنهار تماماً مع اندلاع الحرب، لتعود البلاد مرة أخرى إلى دائرة العزلة، ويتجمد ملف الديون وإعادة الاندماج الدولي.

ولا يتوقف نقد خلف الله عند السياسات الاقتصادية، بل يمتد إلى بعض القرارات الإدارية التي صدرت خلال الحرب، وفي مقدمتها توصيات لجنة إصلاح الخدمة المدنية التي دعت إلى إنهاء خدمة عشرات الآلاف من العاملين في مؤسسات الدولة.

ويعتبر أن تلك التوصيات تعكس فهماً قاصراً لطبيعة الأزمة، لأنها تنظر إلى الجهاز الحكومي

باعتباره عبئاً مالياً ينبغي التخلص منه، بينما يتطلب الواقع إعادة تشغيل مؤسسات الدولة استعداداً لمرحلة الإعمار. ويرى أن توقيت هذه المقترحات يثير تساؤلات كبيرة، خاصة في وقت تدعو فيه السلطات إلى عودة النازحين واللاجئين، وهو ما يستلزم توسيع الخدمات العامة، لا تقليصها.

ويحذر من أن معالجة الأزمة المالية عبر تقليص العاملين في الدولة قد تؤدي إلى نتائج عكسية، إذ يمكن أن تفضي إلى إضعاف المؤسسات التي يفترض أن تقود عملية إعادة البناء، فضلاً عن آثارها الاجتماعية على آلاف الأسر التي تعتمد على تلك الوظائف كمصدر دخل وحيد.

كما يعتقد أن الإصلاح الإداري الحقيقي لا يتحقق عبر قرارات جماعية بإنهاء الخدمة، وإنما عبر مراجعة شاملة لهيكل الدولة، ووضع معايير مهنية عادلة للتقييم، ومحاربة الفساد والمحسوبية، وإعادة بناء الخدمة المدنية على أساس الكفاءة والاستقلالية، بعيداً عن منطق التصفية السياسية الذي عرفته البلاد في محطات مختلفة من تاريخها.

وفي ختام قراءته، يعود خلف الله إلى الفكرة التي تشكل الخيط الناظم لكل رؤيته، وهي أن الأزمة السودانية، رغم مظاهرها الاقتصادية، تظل في جوهرها أزمة دولة. ولذلك فإن إنقاذ الاقتصاد لن يتحقق عبر إجراءات مالية معزولة، أو قرارات نقدية مؤقتة، بل عبر مشروع وطني يعيد تأسيس العلاقة بين السلطة والمجتمع، ويضع الإنتاج في قلب العملية الاقتصادية، ويعيد الاعتبار لمؤسسات الدولة، ويؤسس لحكم ديمقراطي يستمد شرعيته من الإرادة الشعبية. فالسودان، كما يرى، لا تنقصه الموارد، ولا تعوزه الإمكانيات الطبيعية أو البشرية، لكنه يحتاج إلى إدارة رشيدة، وإرادة سياسية تضع المصلحة الوطنية فوق المصالح الضيقة، وتستبدل اقتصاد الحرب باقتصاد السلام، واقتصاد الرعب باقتصاد الإنتاج.

وبقدر ما تبدو الطريق شاقة، فإنها، في تقديره، ليست مستحيلة. فالدول التي استطاعت النهوض بعد الحروب لم تكن أقل دماراً من السودان، لكنها امتلكت مشروعاً وطنياً جامعاً، ووضعت الإنسان والإنتاج والعدالة في قلب عملية إعادة البناء. أما الاكتفاء بإعادة تشييد ما هدمته الحرب، دون مراجعة الأسس التي قادت إليها، فلن يكون سوى تمهيد لدورة جديدة من الأزمات، قد تكون أكثر قسوة مما عرفته البلاد حتى اليوم



الإسلام والعلمانية وأزمة الدولة لا أزمة الشعارات (4) الحوار الوطني...

من تقاسم السلطة إلى بناء الدولة

عمر شمينا

ملخص

يركز المقال على أن أهمية الحوار الوطني لا تكمن في مجرد انعقاده، بل في القضايا التي يناقشها والنتائج التي يسعى لتحقيقها. فالحوارات التي تقتصر على وقف الصراع أو توزيع السلطة قد تنجح مؤقتًا، لكنها لا تعالج جذور الأزمات التي تعود لاحقًا بأشكال أكثر تعقيدًا.

يؤكد أن هناك فرقًا بين حوار يهدف إلى تقاسم السلطة وحوار يسعى إلى تأسيس الدولة، فالأخير يهتم بقضايا مثل استقلال القضاء، وحياد المؤسسات، وضمان الحقوق والحريات، والتداول السلمي للسلطة، بحيث تصبح الدولة أقوى من الأشخاص والأحزاب.

يشير الكاتب إلى أن تجارب السودان السابقة أثبتت أن معظم الاتفاقات انشغلت بإدارة المراحل الانتقالية وتقاسم المناصب، بينما أهملت بناء قواعد الدولة ومؤسساتها. ويرى أن الأزمة الحقيقية ليست في غياب الاتفاق على الأشخاص، بل في غياب نظام يضمن حكم القانون واستقرار المؤسسات.

يخلص إلى أن السودان يحتاج إلى حوار يجعل من الاختلاف وسيلة للتنافس السلمي لا سببًا للصراع، وأن المرحلة المقبلة يجب أن تنتقل من البحث عن حكومة جديدة إلى بناء دولة جديدة تقوم على المواطنة المتساوية وسيادة القانون، حتى لا تتكرر الحروب والأزمات.

إذا كان الحوار الوطني ضرورة لا يكاد يختلف حولها اثنان، فإن السؤال الذي يستحق أن يسبق كل الدعوات إليه ليس: هل نتحاور؟ وإنما: حول ماذا نتحاور؟

فليست كل الحوارات سواء، كما أن ليست كل الاتفاقات السياسية قادرة على إخراج الدول من أزمتها. فقد تنجح الأطراف المتصارعة في وقف إطلاق النار، أو تشكيل حكومة انتقالية، أو توزيع المناصب بين القوى السياسية، ومع ذلك تظل أسباب الأزمة قائمة، لتعود بصورة أكثر تعقيداً عند أول اختبار حقيقي. ولهذا فإن قيمة أي حوار لا تقاس بمجرد انعقاده، وإنما بما يستطيع أن يؤسس له من قواعد تمنع تكرار الصراع.

لقد عرف السودان، منذ الاستقلال، أشكالاً متعددة من الحوارات والاتفاقات السياسية. بعضها جاء بعد انتفاضات شعبية، وبعضها جاء بعد حروب طويلة، وبعضها ولد تحت ضغوط إقليمية أو دولية، لكن القاسم المشترك بينها أن معظمها انشغل بكيفية إدارة المرحلة التالية، أكثر من انشغاله بكيفية بناء الدولة التي تمنع تكرار الأزمات. ولذلك كانت الاتفاقات تنجح أحياناً في إنهاء أزمة قائمة، لكنها كثيراً ما تعجز عن منع نشوء أزمة جديدة.

ولا يعني ذلك التقليل من أهمية الحوار، بل على العكس. فالحوار يظل الوسيلة الأكثر حضارية لمعالجة النزاعات، لأنه يفتح الباب أمام التفاهم بدلاً من اللجوء إلى القوة. كما أنه يعكس الاعتراف بأن أياً من الأطراف، مهما بلغت قوته، لا يستطيع أن يلغي الآخرين أو يحتكر المستقبل وحده. غير أن نجاح الحوار يتوقف على طبيعة الأسئلة التي تطرح حول طاولته، وعلى الغاية التي يسعى إلى تحقيقها.

فإذا كان الهدف هو الوصول إلى تسوية سياسية مؤقتة، فإن نتائج الحوار ستكون مؤقتة بطبيعتها. أما إذا كان الهدف هو إعادة تأسيس العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين السلطة وحكم القانون، وبين الحقوق والواجبات، فإن الحوار يتحول من مجرد وسيلة لإدارة الأزمة إلى مدخل لإعادة بناء الدولة نفسها. وهنا يظهر الفرق بين الحوار الذي يبحث عن اقتسام السلطة، والحوار الذي يبحث عن قواعد السلطة. فالأول ينشغل بمن يتولى الحكم، وينسب المشاركة، وبالحقائب الوزارية، وبالترتيبات الانتقالية، وهي كلها قضايا مهمة، لكنها تظل مرتبطة بمرحلة زمنية محددة. أما الثاني فيسأل عن المبادئ التي

ينبغي أن تحكم بها الدولة، أياً كان الحزب الفائز أو الحكومة القائمة. إنه يبحث في استقلال القضاء، وحياد المؤسسات العامة، والعلاقة بين السلطات، وضمان الحقوق والحريات، وآليات التداول السلمي للسلطة، وهي قضايا تتجاوز الحكومات لأنها تتعلق ببقاء الدولة نفسها. وربما كان هذا هو الدرس الذي ينبغي أن يستخلصه السودانيون من تجاربهم المتراكمة. فالأزمات لم تكن تنشأ كل مرة بسبب غياب الاتفاق على الأشخاص، وإنما بسبب غياب الاتفاق على القواعد التي تضبط عمل الدولة. ولهذا كان كل تغيير سياسي يعيد النقاش إلى نقطة البداية، وكأن البلاد تبدأ تاريخها من جديد مع كل مرحلة انتقالية.

إن الحوار الوطني الحقيقي لا ينبغي أن يكون مناسبة لإعلان انتصار فريق على آخر، ولا ساحة لتصفية الحسابات السياسية، ولا وسيلة لفرض موازين القوى التي أفرزتها الحرب. فالحوار الذي يولد تحت تأثير الغلبة وحدها قد يحقق هدوءاً مؤقتاً، لكنه يصعب أن يؤسس لاستقرار دائم. أما الحوار الذي يقوم على الاعتراف المتبادل، وعلى الإيمان بأن الوطن يتسع للجميع، فهو وحده القادر على إنتاج عقد سياسي واجتماعي جديد يشعر الجميع بأنهم شركاء فيه لا مجرد أطراف خاضعة له. ومن هنا، فإن نجاح أي حوار لا يقاس بعدد المشاركين فيه، ولا بطول جلساته، ولا بحجم التغطية الإعلامية التي يحظى بها، وإنما يقاس بقدرته على تحويل الاختلاف من مصدر للصراع إلى إطار للتنافس المشروع. فالدول لا تستقر لأن أبنائها أصبحوا متشابهين في الأفكار، وإنما لأنها وضعت قواعد عادلة تحكم اختلافهم وتحول دون تحوله إلى عنف.

كما أن الحوار يفقد كثيراً من قيمته إذا تحول إلى مجرد وسيلة لإنتاج سلطة جديدة، بينما تبقى مؤسسات الدولة على حالها. فما جدوى تغيير الحكومات إذا ظل القضاء ضعيفاً، والخدمة المدنية مستيسة، والمؤسسات العامة خاضعة للمحاصصة، والعلاقة بين السلاح والسياسة غير محسومة؟ إن الدولة لا تتغير بتغيير الوجوه وحدها، وإنما تتغير عندما تصبح المؤسسات أقوى من الأشخاص، وحكم القانون أعلى من الإرادات السياسية، والدستور مرجعاً للجميع لا أداة بيد أحد.

ولعل السودان يقف اليوم أمام فرصة نادرة، رغم قسوة الحرب وما خلفته من دمار ومعاناة. فالأزمات الكبرى، على فدايتها، تتيح أحياناً



إلى الدستور، بحيث لا تصبح السلطة سبباً
لأنقسام الوطن، ولا يتحول الاختلاف السياسي
إلى تهديد لوجود الدولة.

وفي هذا المعنى، لا يكون الحوار مشروعاً
لتقاسم السلطة، وإنما مشروعاً لبناء الدولة.
وعندما يدرك السودانيون هذا الفرق، فإنهم
لن يختلفوا فقط حول كيفية إنهاء الحرب، بل
سيتمفقون أيضاً على الكيفية التي تمنع اندلاع
الحرب مرة أخرى.

هناك، ربما تبدأ الرحلة الحقيقية نحو دولة
تستمد قوتها من مؤسساتها، لا من غلبة أي
طرف، ومن اتفاق مواطنيها على قواعد العيش
المشترك، لا على تشابه أفكارهم.

فرصة لإعادة التفكير في المسلمات التي طال
التعامل معها باعتبارها حقائق نهائية. وربما
يكون أهم ما يحتاج إليه السودانيون اليوم هو
الانتقال من منطق التسويات المؤقتة إلى منطق
التأسيس الدائم، من البحث عن حكومة جديدة
إلى البحث عن دولة جديدة، لا بمعنى إنشاء
دولة أخرى، وإنما بإعادة بناء أسس الدولة
التي حلم بها السودانيون منذ الاستقلال.

ولهذا، فإن الحوار الوطني لا ينبغي أن يكون
نهاية الطريق، بل بدايته. فالحوار، مهما كان
ناجحاً، يظل وسيلة، أما الغاية فهي بناء دولة
تقوم على سيادة حكم القانون، واستقلال
المؤسسات، والمواطنة المتساوية، والاحترام



المشروع الوطني الغائب: نحو دولة المواطنة المتساوية (5)

عبد الحاج

ملخص

ظل السودان لعقود طويلة منشغلاً بالصراع حول من يحكم وكيف يحكم، بينما غاب السؤال الأهم: أي وطن نريد بناءه؟ فتغيرت الحكومات والأحزاب، لكن المشروع الوطني الجامع ظل غائباً أو غير مكتمل، لأن الدولة لا تُبنى بالأشخاص وإنما بالتوافق حول أهداف كبرى تتجاوز الحكومات المتعاقبة.

يرى أن بناء دولة المواطنة المتساوية يتطلب إعادة تعريف العلاقة بين الوطن والدولة والحكومة؛ فالوطن ملك للجميع، والدولة مؤسسات دائمة، أما الحكومات فهي إدارات مؤقتة. كما أن تحقيق الاستقرار يحتاج إلى مشاركة حقيقية للمواطنين، وإشراك الشباب والنساء، وبناء مؤسسات قوية تضمن الحقوق والعدالة وسيادة القانون..

يؤكد الكاتب أن أزمة السودان ليست مجرد أزمة سلطة أو حرب أو اقتصاد، بل أزمة غياب رؤية مشتركة يشعر فيها الجميع بأنهم شركاء متساوون. فالمشروع الوطني لا يمكن أن يكون ملكاً لحزب أو جماعة، بل يجب أن يتشكل عبر حوار مجتمعي واسع يجعل الوطن ملكاً للجميع أبنائه، ويؤسس لدولة تقوم على المواطنة لا على الانتماءات الضيقة..

يخلص إلى أن مستقبل السودان لا يبدأ بإعادة إنتاج الماضي، بل ببناء دولة جديدة تقوم على الحرية والعدالة والمساواة. فالوحدة لا تفرض بالقوة، وإنما تتحقق عندما يشعر المواطن بأن وطنه يحمي حقوقه ويوفر له فرصاً عادلة، وأنه شريك في صناعة القرار ومستقبل البلاد.

لعل أكثر ما استهلك الجهد السوداني عبر العقود الماضية هو الانشغال بالخلافات حول الوسائل والتسميات والمواقع السياسية، بينما ظلت الغاية المشتركة أقل حضوراً في النقاش العام. فقبل أن يكون الخلاف حول من يحكم أو كيف يحكم، هناك سؤال أسبق من ذلك كله يتعلق بالوطن الذي نريد أن نبنيه معاً.

لقد انشغلنا كثيراً بمن يحكم، بينما ظل السؤال المتعلق بما نريد أن نحققه عبر الحكم نفسه يتراجع إلى الخلف. تنافسنا على السلطة أكثر مما توافقنا على الغاية منها، واختلفنا حول الوسائل أكثر مما اتفقنا على المقاصد، حتى أصبح تغيير الحكومات حدثاً متكرراً، بينما ظل المشروع الوطني الجامع غائباً أو غير مكتمل. فالحكومات تتغير، والأحزاب تتبدل، والبرامج السياسية تتنافس، لكن الأوطان لا يمكن أن تبدأ من الصفر مع كل دورة سياسية جديدة. والدولة لا ينبغي أن تتحول إلى غنيمة للفائز، ولا إلى ضحية لكل تغيير في موازين القوة. فالأمم التي تنجح لا تبني استقرارها على الأشخاص، وإنما على اتفاق واسع حول الأهداف الكبرى التي تتعاقب الحكومات على خدمتها وتحقيقها.

ولعل ما حاولت هذه السلسلة الاقتراب منه في حلقاتها السابقة كان يدور حول هذه الحقيقة نفسها، وإن تناولتها كل حلقة من جانب مختلف. فقد انشغلنا أحياناً بالشعارات أكثر من انشغالنا بالمعاني التي تقف خلفها، واستهلكنا كثيراً من الجهد في الجدل حول المصطلحات والتصنيفات، وتعاملنا مع الاختلاف باعتباره سبباً للمقاطعة أو الإقصاء بدلاً من اعتباره مدخلاً للحوار والتكامل. كما أن خلافاتنا كثيراً ما تحولت إلى تنازع حول المواقع والمواقف قبل أن نتفق على الوجهة التي نريد الوصول إليها.

ولم يكن المقصود من ذلك نقد الخلاف في حد ذاته، ولا الدعوة إلى الغائه أو تجاهله، وإنما محاولة إزالة بعض العوائق التي ظلت تحول بين السودانيين وبين التفكير المشترك في مستقبلهم. فالاختلاف يصبح أكثر قابلية للإدارة حين توجد غاية مشتركة، والتنوع يتحول إلى مصدر قوة حين تتفق الإرادات المختلفة على مشروع جامع يخدم الجميع. ولهذا فإن الحديث عن المشروع الوطني ليس انتقالاً إلى موضوع جديد، بقدر ما هو امتداد طبيعي لما سبق. فبعد أن نشغل بالغاية أكثر من الشعار، وبالمضمون أكثر من الاسم، وبما يجمع الناس أكثر مما يفرقهم، يصبح من

الضروري أن نتوقف عند صورة الوطن الذي نريده، وعند الأسس التي يمكن أن تجعل جميع السودانيين شركاء متساوين فيه.

وهنا يبرز التمييز الضروري بين الوطن والدولة والحكومة:

فالوطن: هو البيت المشترك الذي يجمع الجميع.

والدولة: هي المؤسسات الدائمة التي تنظم حياة المجتمع وتحمي حقوقه.

بينما الحكومة: هي إدارة مؤقتة تتغير بمرور الزمن.

وحين تختلط هذه المستويات في وعينا يصبح نقد الحكومة عداءً للوطن، ويصبح الوصول إلى السلطة امتلاكاً للدولة، بينما الحقيقة أن الحكومات أجير ووكيل يذهب ويأتي غيره، والدولة تستمر وتترقى، والوطن يبقى ملكاً لجميع أبنائه.

ومن هنا فإن أزمة السودان ليست مجرد أزمة حرب أو سلطة أو اقتصاد، وإنما في جوهرها أزمة غياب مشروع وطني جامع يشعر فيه كل مواطن بأنه شريك أصيل في صياغته، وأنه معني بحمايته والدفاع عنه وتطويره.

والمشروع الوطني الذي نتحدث عنه هنا ليس وثيقة جاهزة، ولا وصفة مغلقة، ولا رؤية خاصة بحزب أو جماعة أو نخبة. فكما لا يملك أحد حق احتكار الوطن، لا يملك أحد حق احتكار تعريف مستقبله. والمشروع الوطني الحقيقي لا يفرض من أعلى، وإنما يتشكل عبر حوار مجتمعي واسع ومستمر تشارك فيه قطاعات المجتمع المختلفة، حتى يصبح ملكاً للجميع لا برنامجاً لفئة بعينها.

وفي كثير من مراحل تاريخنا الحديث جرى التعامل مع الوطن وكأنه ملكية خاصة لفئة أو جهة أو قبيلة أو طائفة أو نخبة معينة، بينما يُنظر إلى الآخرين باعتباره ضيوفاً أو مواطنين من درجات متفاوتة. وقد لا يُقال ذلك بصورة مباشرة، لكنه يظهر في الممارسات والخطابات والتحالفات والصراعات التي صاحبت التجربة السودانية عبر عقود طويلة.

غير أن الأوطان لا تستقر على هذا الأساس. فالوطن ليس فندقاً نغادره حين تسوء الخدمة، وليس إقطاعية يملكها طرف ويمنح الآخرين حقوقهم باعتبارها هبة أو منحة. الوطن ملك مشاع لجميع أبنائه. ولا يملك أحد حق توزيع صكوك الوطنية أو الانتماء، كما لا يملك أحد حق سحبها من غيره.

فالإنسان لا يصبح مواطناً لأن قبيلته أكبر،



وسيلة لتحسين الحكم، وإنما جزء من عملية بناء الإنسان نفسه.

فالإنسان لا يتعلم الحرية من الكتب وحدها، ولا يكتسب المسؤولية من الخطب والشعارات، وإنما يتعلمهما بالممارسة. وكما يتعلم الطفل المشي بالمشي، ويتعلم الإنسان السباحة بالنزول إلى الماء، يتعلم المواطن إدارة شؤونه بالمشاركة الفعلية في إدارتها. ومن هنا يصبح الوعي عملية تراكمية مستمرة. فالمشاركة تنتج وعياً، والوعي يقود إلى مشاركة أعمق، وهكذا تتسع دائرة التعلم والخبرة مع الزمن.

ولعل واحدة من أكبر المعضلات التي عطلت تطور التجربة السودانية أن قطاعات واسعة من المواطنين ظلت تعامل باعتبارها جماهير للتعبئة أكثر من كونها شركاء في صناعة القرار. وحين يتحول المواطن إلى تابع ينتظر الإشارة من الزعيم أو الحزب أو الطائفة، يتجمد الوعي وتراجع المواطنة. فالديمقراطية لا تقوم على مجرد احتساب الأصوات، وإنما تقوم قبل ذلك على تحرير العقول وتمكين الناس من التفكير الحر واتخاذ القرار المسؤول. ولهذا فإن توسيع دائرة المشاركة لا ينفصل عن توسيع دائرة الوعي.

كما أن المشروع الوطني لا يمكن أن يكتمل إذا ظلت الفئات الأكثر عدداً والأكثر تأثراً بمستقبل البلاد بعيدة عن مراكز التأثير وصناعة القرار. فالشباب ليسوا مستقبل الوطن فحسب، بل هم حاضره أيضاً. والنساء لم يكن متفرجات

أو لأن جهته أقوى، أو لأن حزبه يحكم، أو لأن صوته أعلى من أصوات الآخرين. وإنما يصبح مواطناً بحكم انتمائه لهذا الوطن وبحكم مساواته الكاملة مع بقية المواطنين في الحقوق والواجبات. ولهذا تصبح المواطنة المتساوية حجر الزاوية في أي مشروع وطني جاد.

والمواطنة ليست مجرد بطاقة هوية أو جواز سفر أو نص قانوني. إنها عقد اجتماعي يقوم على المساواة أمام القانون، وعلى تلازم الحقوق والواجبات، وعلى أن يكون معيار الحقوق هو المواطنة، ومعيار المسؤولية هو القانون، ومعيار التقدم هو الكفاءة. فكما أن للمواطن حق الأمن والحرية والعدالة والمشاركة، فإن عليه أيضاً مسؤولية الإسهام في حماية هذه القيم وصيانتها والدفاع عنها. فالمواطنة ليست علاقة مطالبة من طرف واحد، وإنما شراكة متبادلة بين الفرد والمجتمع والدولة.

ولا يكتمل الحديث عن المواطنة إذا ظل المواطن نفسه غائباً عن مركز الصورة. ففي كثير من الأحيان جرى التعامل مع المواطن باعتباره مصدرًا للتفويض أو مخزونًا انتخابياً أو وقوداً للتعبئة السياسية، بينما تم تهميش دوره الحقيقي بوصفه صاحب الحق وصاحب المصلحة وصاحب القرار.

والحقيقة أن المواطن ليس مجرد مصدر للشرعية، بل هو الغاية التي وجدت الدولة من أجلها. وإذا كانت الدولة ملكاً لأحد فهي ملك لمواطنيها. ولهذا فإن إشراك المواطن ليس مجرد

على ما جرى، بل تحملن أعباء الحرب والنزوح والفقر والانهيار الاجتماعي جنباً إلى جنب مع بقية المجتمع. ولهذا فإن أي مشروع وطني لا يمنح الشباب والنساء دوراً حقيقياً في التفكير والمشاركة والمراقبة والمحاسبة سيظل مشروغاً ناقصاً، لأنه يستبعد جزءاً كبيراً من القوى التي يفترض أن تصنع المستقبل وتحمله.

غير أن المشاركة لا تتحقق بمجرد الدعوة إليها، بل تحتاج إلى مساحات حقيقية يتدرب فيها الناس على النقاش والمساءلة والعمل العام. ومن هنا تنبع أهمية المناهج الحرة والمنتديات المجتمعية والمبادرات القاعدية والمساحات الحوارية المستقلة. فهذه ليست مجرد أماكن لتبادل الآراء، وإنما مدارس للمواطنة ومختبرات للممارسة الديمقراطية، يتعلم فيها الناس كيف يناقشون ويختلفون ويتعاونون ويراقبون ويحاسبون.

ولعل أخطر ما أصاب السودان عبر تاريخه الحديث لم يكن مجرد احتكار السلطة، وإنما احتكار التفكير نفسه. فقد اعتادت قطاعات واسعة من المجتمع أن تنتظر من يفكر عنها ويقرر عنها ويحدد لها ما ينبغي أن تؤمن به أو ترفضه. ولهذا فإن بناء المواطنة يبدأ بإعادة الثقة للمواطن العادي في قدرته على الفهم والمناقشة والمشاركة. فالأهم لا تتقدم لأن نخبها أكثر ذكاءً من غيرها، وإنما لأنها تنجح في إطلاق طاقات مواطنيها وتحويلهم من جمهور متلق إلى شركاء فاعلين في صناعة المستقبل. ولا يعني ذلك إلغاء التنوع أو محاربة الانتماءات الاجتماعية والثقافية التي تشكل جزءاً أصيلاً من المجتمع السوداني. فالقبائل ستظل موجودة، والثقافات المحلية ستظل موجودة، والتنوع سيظل جزءاً من السودان. لكن الدولة الحديثة تقوم على التمييز بين (الدور الاجتماعي والثقافي) لهذه الانتماءات وبين (دور الدولة) نفسها.

وحيث تضعف الدولة أو تغيب، يلجأ الناس بطبيعة الحال إلى القبيلة أو الجهة أو الطائفة بحثاً عن الحماية والأمان. وهذا لا يحدث دائماً بسبب قناعة فكرية أو رفض لمبدأ المواطنة، بل كثيراً ما يكون استجابة طبيعية للخوف. فالإنسان حين يشعر بأن أمنه أو رزقه أو كرامته مهددة، يبحث غريزياً عن أقرب دائرة تمنحه الإحساس بالحماية والانتماء. ولهذا فإن كثيراً من مظاهر الانغلاق التي نراها اليوم ليست دليلاً على قوة العصبية بقدر ما هي دليل على ضعف الدولة.

كما أن الانتماءات الطائفية والقبلية حين تتحول إلى أدوات للعمل السياسي لا تكتفي باحتكار السلطة، بل تسهم في «تجميد وعي» المواطن وتحويله إلى تابع يسهل توجيهه. بينما يقوم مشروع المواطنة على النقيض من ذلك تماماً، لأنه يسعى إلى تحرير إرادة المواطن وتمكينه من اتخاذ قراره بنفسه.

ولا يمكن لدولة المواطنة أن تستقيم في ظل تعدد مراكز القوة المسلحة. فالمواطنة المتساوية تفترض أن جميع المواطنين يقفون أمام القانون على قدم المساواة، وهو أمر لا يمكن تحقيقه إذا كانت بعض الجماعات تمتلك من أدوات القوة ما يضعها فوق الدولة أو خارج سلطتها. ولهذا فإن أحد الشروط الأساسية لأي عقد اجتماعي جديد هو وجود مؤسسة عسكرية وطنية واحدة ومهنية تعبر عن جميع السودانيين وتخضع لسلطة دستورية مدنية، بحيث يصبح السلاح أداة لحماية الوطن والمواطن لا وسيلة للمنافسة السياسية أو الاقتصادية أو الجهوية.

كما أن المواطنة لا تكتمل بمجرد المساواة القانونية والسياسية، بل تحتاج إلى أساس اقتصادي عادل يتيح للناس فرص العيش الكريم والعمل والإنتاج. فحين ترتبط الوظيفة أو الفرصة أو الخدمة العامة بالولاء السياسي أو القبلي أو الجهوي، تتحول الدولة إلى ساحة للتنافس على الغنائم لا إلى إطار للإنتاج والتنمية.

ولعل جزءاً كبيراً من الصراعات التي عرفها السودان ارتبط بهذا الواقع، حيث تحولت السلطة في كثير من الأحيان إلى وسيلة للوصول إلى الثروة والامتيازات، وتحول التنافس السياسي إلى صراع حول توزيع الموارد أكثر من كونه تنافساً حول خدمة المواطنين. ولهذا فإن المشروع الوطني الذي ننشده لا يقوم على إعادة توزيع الغنائم بين الجماعات، وإنما على بناء دولة إنتاج تفتح الفرص للجميع على أساس الكفاءة والجدارة، وتجعل النجاح ثمرة للعمل والإبداع لا نتيجة للانتماء والمحسوبية. كما أن العدالة لا تقتصر على السياسة، وإنما تشمل التنمية والخدمات والبنية التحتية والفرص الاقتصادية. فالتهميش ليس مجرد شعور نفسي أو خطاب سياسي، بل يرتبط أيضاً بغياب فرص الحياة الكريمة. وعندما يصبح القانون فوق الجميع، وتصبح المواطنة أساس الحقوق، وتصبح المؤسسات هي المرجعية المشتركة، يتحول التنوع إلى مصدر قوة بدلاً من أن يكون سبباً للانقسام.

ولا ينبغي أن يُنظر إلى وقف الحرب باعتباره نهاية الطريق، بل بداية مسار جديد. فالغاية ليست العودة إلى ما كنا عليه قبل الحرب، وإنما بناء ما عجزنا عن بنائه قبلها.

كما أن الحفاظ على وحدة البلاد لا يتحقق بالشعارات ولا بالقوة وحدها، وإنما حين يشعر الناس أن البقاء معاً أكثر عدلاً وأمناً وفائدة من التفرق. فالوحدة ليست قيمة عاطفية فحسب، بل مشروع مصالح مشتركة ومنافع متبادلة وفرص أكبر للتنمية والاستقرار والتقدم. ولهذا فإن بناء دولة المواطنة المتساوية ليس فقط شرطاً للاستقرار الداخلي، بل هو أيضاً الأساس لأي وحدة جاذبة يمكن أن تصمد أمام الزمن. وفي الوقت نفسه، لا تعني المواطنة المتساوية تجاهل المظالم أو القفز فوق آلام الضحايا أو إسقاط الحقوق. فسيادة القانون لا تكتمل إلا بخضوع الجميع للمحاسبة، ولا يمكن لأي سلام مستدام أن يقوم على إنكار الجرائم أو تجاهل الضحايا أو إفلات المسؤولين من المساءلة. فالعدالة ليست عقبة أمام التعايش، بل أحد شروطه الأساسية.

وفي نهاية المطاف، لا يقاس نجاح أي مشروع وطني بقدرته على إنهاء الحروب فحسب، وإنما بقدرته على تحقيق التوازن بين الحرية والعدالة. فالإنسان يحتاج إلى الحرية لكي يفكر ويعبر ويشارك ويبدع، كما يحتاج إلى العدالة التي تحمي حقوقه وتضمن كرامته وتضمن تكافؤ الفرص بينه وبين غيره. وحين تنجح الدولة في الجمع بين هاتين القيمتين تصبح إطاراً جامعاً يحمي الفرد دون أن يعزله عن مجتمعه، ويحفظ المجتمع دون أن يصادر حقوق أفراده.

ولعل من المفارقات أن كثيراً من الجدل السياسي السوداني انشغل لعقود طويلة بالسؤال عما إذا كانت الدولة ينبغي أن توصف بأنها دينية أم علمانية، بينما ظل الاتفاق على مضمون الدولة نفسها أقل حضوراً في النقاش العام.

فالإنسان لا يعيش داخل المصطلحات، وإنما يعيش داخل واقع تصنعه القوانين والمؤسسات والسياسات العامة. وما يحتاجه المواطن في نهاية المطاف ليس اسماً معيناً للدولة بقدر ما يحتاج إلى دولة تحمي حقوقه، وتضمن كرامته، وتكفل له الأمن والحرية والعدالة والمشاركة المتساوية في الشأن العام.

ولهذا فإن ما جرى طرحه في هذه الحلقة لا ينطلق من محاولة فرض توصيف بعينه، وإنما من محاولة البحث عن أرضية مشتركة

يمكن أن يلتقي عليها السودانيون رغم اختلاف مرجعياتهم الفكرية والسياسية والدينية. فالقيم التي يحتاجها الناس لبناء وطن مستقر وعادل ليست حكراً على تيار دون آخر، كما أن الحكمة الإنسانية تراكمت عبر تجارب متعددة وأسهمت فيها حضارات وثقافات ومدارس فكرية متنوعة.

ومن ثم فإن المعيار الذي ينبغي أن يحتكم إليه الناس ليس مصدر الفكرة أو الاسم الذي تحمله، وإنما قدرتها على خدمة الإنسان وتحقيق المصلحة العامة وصيانة الحقوق والحريات وتعزيز الاستقرار والعدالة. وحين يتفق السودانيون على شكل الدولة التي يريدونها، وعلى الحقوق التي ينبغي أن تكفلها، وعلى الواجبات التي تقوم عليها، وعلى المؤسسات التي تحميها، فإن الخلاف حول التوصيفات يصبح أقل أهمية من الاتفاق على المضامين. فالأسماء تظل وسائل للتعبير، أما الغايات فهي ما ينعكس على حياة الناس ومستقبل أبنائهم. ولذلك فإن الطريق إلى الوطن الذي يتسع للجميع لا يبدأ بحسم الخلاف حول ما نسميه، وإنما بالاتفاق على ما نريد أن نبنيه معاً.

إن الطريق إلى المستقبل لا يبدأ بتغيير حكومة أو استبدال نخبة بأخرى، وإنما يبدأ بامتلاك رؤية مشتركة لما نريد أن يكون عليه وطننا. ويبدأ أيضاً بإدراك أن المشروع الوطني لا تصنعه النخب بالنيابة عن الناس، بل يصنعه المواطنون أنفسهم عبر الحوار والمشاركة والتعلم المستمر وتراكم الخبرة. ولهذا فإن المواطن ليس فقط صاحب الحق في هذا المشروع، وليس فقط حارسه الأول، بل هو أحد صانعيه الأساسيين. أما الخطوة الأولى فتبدأ اليوم، لا غداً.

تبدأ بالتخلي عن التعصب المسبق، والاستعداد للاستماع والتعلم والعمل مع الآخرين، وتبدأ بتنظيم مجتمعاتنا الصغيرة ومبادراتنا الطوعية ومنظماتنا المهنية ولجان أحيائنا على أسس الشفافية والمشاركة والمحاسبة. فهناك، في تلك المساحات الصغيرة، يتدرب المواطن على ممارسة الدور الذي سيبني به الوطن الكبير. فالأوطان لا تُبنى بالشعارات، ولا تُصان بالقوة وحدها، ولا تستقر بالولاءات الضيقة، وإنما تنهض حين يشعر كل مواطن أنه شريك كامل في ملكيتها ومسؤوليتها ومستقبلها.

ومن هنا يبدأ الطريق إلى المشروع الوطني الذي طال انتظاره.



رفضت منحه اللجوء..

هل خذلت فرنسا كاشف أسرار فاغنر؟

رفضت السلطات الفرنسية منح اللجوء للصحفي والمبلغ عن المخالفات إفريم يالكي، القادم من أفريقيا الوسطى، رغم دوره في كشف شبكة الدعاية التابعة لمجموعة فاغنر الروسية. وقد طعنت منصة حماية المبلغين في القرار، معتبرة أنه يعرضه وعائلته لخطر الانتقام.

ملخص

منظمات حقوقية ومحامو يالكي أكدوا أن السلطات الفرنسية لم تُقدّر حجم التهديد الذي يواجهه بصفته مبلغًا عن المخالفات، مشيرين إلى أنه اضطر لمواصلة العمل مع الشبكة الروسية سابقًا حفاظًا على حياته حتى تمكن من الفرار.

أسهم يالكي في تحقيق صحفي دولي كشف أساليب فاغنر في التلاعب الإعلامي بأفريقيا الوسطى، ونشرت نتائجه في مئات وسائل الإعلام، كما ساهمت في فرض عقوبات أوروبية على مسؤولين مرتبطين بهذه الأنشطة.

وينتظر يالكي الآن قرار المحكمة الوطنية لحق اللجوء، بينما تحذر منظمات دولية من أن ترحيله قد يعرضه لخطر القتل، وترى أن القضية تمثل اختبارًا لمصادقية فرنسا في حماية الصحفيين والمبلغين عن المخالفات.



رفضت السلطات الفرنسية طلب اللجوء الذي تقدم به الصحفي والمبلغ عن المخالفات إفريم يالكي، القادم من أفريقيا الوسطى، والذي أسهمت شهادته في كشف شبكة الدعاية التابعة لمجموعة «فاغنر» الروسية في بلاده، وفق ما أفادت به منصة حماية المبلغين عن المخالفات في أفريقيا.

وأعلنت المنصة، أمس الخميس، إيداع طعن أمام المحكمة الوطنية لحق اللجوء في فرنسا، وهو طعن يُعد، من الناحية النظرية، موقفاً لتنفيذ قرار الترحيل، ووصفت قرار الرفض بأنه «قرار غير مفهوم على الإطلاق»، منددة بما اعتبرته تخلياً عن الرجل يمكن أن يعرضه هو وعائلته لأعمال انتقامية جسيمة.

من إفريم يالكي؟

شارك يالكي، بعد وصوله إلى فرنسا، في التحقيق الدولي «آلة الدعاية» الذي قاده اتحاد «فوربيدن ستوريز» (Forbidden Stories) الصحفي بشراكة مع إذاعة فرنسا الدولية، وكشف أواخر عام 2024 عمق التلاعب الإعلامي الذي مارسته مجموعة فاغنر في أفريقيا الوسطى، وهي عمليات كان الصحفي نفسه قد شارك فيها قبل انشقاقه عنها.

وبحسب إذاعة فرنسا الدولية، أعادت أكثر من 200 وسيلة إعلامية حول العالم نشر تلك التسريبات التي أفضت إلى فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على الروسي ميخائيل برودنيكوف، المسؤول عن عمليات الاتصال الروسية في أفريقيا الوسطى.

وذكر موقع «أفريكا برس» (Africa Press) أن يالكي كان يفترض أن يلتحق بعائلته في باريس في فبراير/شباط 2024 بموافقة السلطات الفرنسية، غير أنه اعتُرض في مطار بانغي واتهم بالخيانة، وصودرت أوراقه. ولم يتمكن من اللحاق بذويه إلا بعد منفى طويل وعبر رحلة مضطربة مرت بجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبفضل جواز مرور صادر عن قصر الإليزيه.

ويرى محاموه، وفق المصدر نفسه، أن القرار الأولي الصادر عن المكتب الفرنسي لحماية اللاجئين وعديمي الجنسية لم يأخذ في الاعتبار بما يكفي التهديد الخاص المرتبط بصفته مبلغاً عن المخالفات، وهي فئة لا تزال غامضة قانونياً في القانون الفرنسي.

تحذيرات من خطر الترحيل

وحذرت منظمة «إنباكت» (INPACT)

الأوروبية المتخصصة في تتبع أنشطة فاغنر من أن إعادة يالكي إلى أفريقيا الوسطى «ستضعه في خطر موت محقق»، مشيرة إلى أن المجموعة الروسية «برهنت مؤخراً على عنف انتشارها بقطعها رؤوس أشخاص أسرتهم».

وأوردت المنظمة أن مذكرة قدمت إلى السلطات الفرنسية تأخذ على يالكي استمراره في أداء دور «الصحفي الدمية» قبل خروجه من البلاد، معتبرة أنه واصل ذلك «من أجل بقاءه على قيد الحياة» بعدما اشتبه بقوة في انفصاله عن المجموعة، وأن هذا التقدير «يعكس جهلاً عميقاً بطبيعة الفاعل الروسي».

ونقلت المنظمة عن هنري تولي، مدير الإستراتيجية في منصة حماية المبلغين عن المخالفات في أفريقيا، قوله إن «التزام فرنسا بمكافحة التضليل الإعلامي في أفريقيا يفقد كل مصداقيته ما دامت لا تضمن الحماية لمن يكشفون ألياثه»، مضيفاً أن «التخلي عن إفريم بعد الوعد بدعمه ليس مجرد خطأ، بل تناقض صارخ».

ورأى موقع «أفريكا برس» أن هذا الرفض يضع على المحك مصداقية فرنسا بوصفها ملاذاً للمبلغين عن المخالفات، في وقت تخضع فيه التدخلات الروسية في أفريقيا لمراقبة دقيقة، فيما تخشى منصة حماية المبلغين أن تثني هذه السابقة مصادر محتملة أخرى عن التعاون مع وسائل إعلام غربية.

وينتظر يالكي الآن قرار المحكمة الوطنية لحق اللجوء، في حين أشار الموقع إلى أنه إذا تأكد الرفض قد يجد نفسه مضطراً لمغادرة الأراضي الفرنسية، مع ما يحمله ذلك، بحسب مؤيديه، من خطر انتقام جسدي يطاله هو وعائلته.



مشروع الدولة المدنية الديمقراطية والأسئلة الكبرى الانقسامات الجهوية والقبلية في السودان الهادي الشواف

ملخص

يرى الكاتب أن الانقسامات الجهوية والقبلية تُعد من أكبر العقبات أمام بناء دولة مدنية ديمقراطية في السودان، إذ ظلت تؤثر في الحياة السياسية والاجتماعية منذ الاستقلال، وأسهم توظيفها السلبي في تأجيج النزاعات وخطابات الكراهية وإضعاف الانتماء الوطني.

يقترح الكاتب معالجة الأزمة عبر إصلاح دستوري يرسخ مبدأ المواطنة، وتنمية متوازنة بين الأقاليم، إلى جانب إصلاح التعليم والإعلام لتعزيز الهوية الوطنية، مع إطلاق حوار وطني شامل يشارك فيه الجميع.

يشير إلى أن غياب دولة المواطنة المتساوية، وتهميش بعض الأقاليم، ساهما في تعميق الإحساس بالظلم، ما انعكس على نشوء حركات مسلحة وأحزاب ذات ولاءات جهوية وقبلية، الأمر الذي أضعف فرص قيام مشروع وطني جامع.

يؤكد أن نجاح مشروع الدولة المدنية يتطلب عدالة انتقالية، ومصالحة وطنية، والاستفادة من آليات الصلح الأهلي، وصولاً إلى عقد اجتماعي جديد يقوم على العدالة والمساواة، ويعيد بناء الثقة بين المواطن والدولة.



الولاء للقبيلة أو الإقليم أقوى من الولاء للدولة.
الانقسامات القبلية والجهوية في السودان
تعد من أخطر التحديات أمام مشروع الدولة
المدنية الديمقراطية لأنها تضرب في عمق
النسيج الاجتماعي وتؤثر مباشرة على
الاستقرار السياسي، ومن أهم جذور هذه
الانقسامات نجد أنه منذ الاستقلال لم تكن الدولة
السودانية على أساس المواطنة المتساوية، بل
على أساس التوازنات القبلية والجهوية، وهذا
قاد إلى تمركز بعض الفئات باسم هذه الجهة أو
تلك القبيلة، والتهميش الطويل لمناطق وفئات
وجهاً مثل دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق
خلق شعوراً بالغبن والحرمان، هذا الشعور
بالتهميش غذى النزاعات المسلحة وأضعف
الانتماء الوطني الجامع.

وأثر هذه الانقسامات على السياسة يمكن
رصده من خلال بنية بعض الأحزاب التي
نجدها في الغالب تستند إلى قواعد قبلية أو
جهوية، مما يجعلها أدوات لتكريس الانقسام
لا لتجاوزه، وأيضًا نجد أن الحركات المسلحة
نفسها نشأت كرد فعل على هذا الإحساس
بالتهميش أو على الأقل اتخذته ذريعة لحمل
السلاح بدلًا عن المواجهات السلمية، وهي بهذا
المعنى تعكس أيضًا شكلاً من أشكال الانقسام
الجهوي والقبلي، لهذا وبالنتيجة نجد صعوبة
في بناء مشروع وطني موحد لأن الولاء للقبيلة
أو الإقليم يتفوق على الولاء للدولة.

وكذلك للانقسام الجهوي انعكاس واضح على الدولة المدنية، فالدولة المدنية الديمقراطية تقوم على المواطنة المتساوية، لكن الانقسامات القبلية تهدد هذا المبدأ، واستمرار هذه الانقسامات يعنى أن أي دستور أو نظام سياسى سيعطل

الانقسامات الجهوية والقبلية في السودان تعد من أبرز العقبات أمام بناء دولة مدنية ديمقراطية مستقرة، وهي ليست مجرد خلافات عابرة، بل أزمات متجذرة في تاريخ الدولة منذ الاستقلال عام 1956م وحتى الآن. هذه الانقسامات تتجلى في عدة مستويات، سنركز في هذه المقالة على الانقسامات الجهوية والقبلية كأحد الأسئلة الكبرى التي تعيق مشروع بناء وتأسيس الدولة المدنية الديمقراطية في السودان.

الملاحظ هو منذ تكوين وتشكل السودان مروراً بكل مراحل تطوره ظلت الجهة والقبيلة حاضرتين وفاعلتين في كل مناحي الحياة، وفي معظم الحالات يتم توظيفهما توظيفاً سلبيّاً في إذكاء النعرات والحروب والمنازعات وتصاعد خطاب الكراهية، وأيضاً إدارة الصراعات الاجتماعية والسياسية وحتى الاقتصادية والرياضية وغيرها، وهذا يمثل إعاقة كبيرة لتطور وتقدم السودان نحو تمدن وديمقراطية المجتمع، وبالتالي الانتقال تدريجياً وتجاوز الانتماءات الجهوية والقبلية بمفهومها السلبي إلى انتماء فوق جهوي وفوق قبلي يفضي إلى إنجاز مشروع الدولة المدنية الديمقراطية بشكل يعبر عن طبيعة الشعب السوداني، وناتج عن سلسلة عمليات تطور طبيعي للدولة والمجتمع.

الانقسامات الجهوية والقبلية

السودان بلد متعدد الأعراق ومتنوع الثقافات، هذا التعدد والتنوع إذا أُحسن إدارته يتحول إلى ثراء منتج وجاذب، ولكن للأسف بعض الكيانات والأحزاب السياسية كثيراً ما تُبنى على أسس جهوية أو قبلية، هذا يعمق الانقسامات ويجعل

هشاً أمام الضغوط الجهوية، لذلك معالجة هذه الأزمة شرط أساسي لإنجاح التحول المدني الديمقراطي.

سبل المعالجة

المدخل المناسب للمعالجة هو عملية إصلاح دستوري شاملة تركز مبدأ المواطنة المتساوية وتمنع التمييز على أساس القبيلة أو الجهة، وصياغة عقد اجتماعي جديد جامع ومعبّر عن الجميع، بالإضافة إلى إحداث تنمية متوازنة تضمن توزيعاً عادلاً للموارد والخدمات بين الأقاليم، وكذلك العمل على تعزيز الهوية الوطنية عبر عملية شاملة لإصلاح التعليم والإعلام بحيث يصبح الانتماء للسودان أقوى من الانتماء للقبيلة والجهة، أضف إلى ذلك تفعيل آليات مصالحة وطنية لمعالجة آثار الحروب والانقسامات التاريخية. فالانقسامات القبلية والجهوية في السودان لا يمكن تجاوزها إلا عبر آليات مصالحة وطنية شاملة تعالج جذور الأزمة وتبني الثقة بين المكونات المختلفة، هذه الآليات ليست مجرد شعارات، بل أدوات عملية لإعادة بناء العقد الاجتماعي على أساس المواطنة والعدالة، وذلك من خلال الآتي:

أولاً: الحوار الوطني الشامل:

الذي يتم فيه إشراك جميع القوى السياسية، والحركات المسلحة، والقيادات القبلية في منصة حوار مفتوحة، الهدف هو صياغة رؤية مشتركة لمستقبل السودان بعيداً عن الاستقطابات القبلية والجهوية، ونجاح هذا الحوار يتطلب ضمانات دولية وإقليمية، لكنه يجب أن يظل بقيادة سودانية خالصة.

ثانياً: العدالة الانتقالية والمصالحة:

ضرورة إنشاء مفوضية مستقلة للعدالة الانتقالية تعالج جرائم الحرب والانتهاكات بحق المدنيين وتضمن عدم الإفلات من العقاب، تقوم على الجمع بين المحاسبة القانونية والتسويات المجتمعية بحيث لا تتحول العدالة إلى انتقام سياسي ولا تقود إلى مكافأة المجرم، والمصالحة هنا تعني الاعتراف بحقوق الضحايا وجبر الضرر وتعويضهم تعويضاً عادلاً، وإنزال عقوبات رادعة على الجناة لضمان عدم تكرار الانتهاكات.

ثالثاً: التنمية المتوازنة:

يجب العمل على معالجة أسباب التهميش والتنمية غير المتوازنة عبر توزيع عادل للموارد والخدمات بين الأقاليم، وتكريس الاستثمار في البنية التحتية والتعليم والصحة في المناطق الأقل نمواً، بحيث يعيد الثقة بين المواطن في هذه المناطق والدولة، الشاهد هو أن التنمية المتوازنة هي الضمان الحقيقي لإنهاء النزاعات الجهوية.

رابعاً: تعزيز الهوية الوطنية:

في هذا السياق يجب التخطيط لإطلاق برامج تعليمية وإعلامية تركز على المواطنة السودانية الجامعة بدلاً من الانتماءات الجهوية والقبلية الضيقة، وبالتوازي مع ذلك التخطيط لمشاريع تشجع الفنون والثقافة المشتركة كوسيلة لبناء وجدان وطني موحد، فالهوية الوطنية يجب أن تبنى على التنوع لا على الإقصاء أو التهميش الثقافي.

خامساً: آليات تقليدية للمصالحة:

كما يجب الاستفادة من الأعراف القبلية مثل مجالس الصلح والجودية والنفير والفرع وغيرها من الأعراف الأهلية التي لعبت دوراً تاريخياً في حل النزاعات المحلية، والعمل على دمج هذه الآليات التقليدية المجربة في التجربة السودانية والقريبة من المزاج العام مع المؤسسات الحديثة والتجارب الناجحة من حولنا لتعزيز الشرعية المجتمعية.

خلاصة:

الانقسامات القبلية والجهوية ليست مجرد خلافات اجتماعية، بل هي أزمة سياسية تهدد مشروع الدولة المدنية الديمقراطية في السودان، وتجاوزها يتطلب إرادة سياسية حقيقية، وإصلاحات دستورية، وتنمية عادلة تعيد الثقة بين المواطن والدولة.

ستظل الانقسامات القبلية والجهوية تهدد أي مشروع سياسي وطني، لذا الخطوة الصحيحة هي الاشتغال على معالجة أسباب هذا الانقسام بشكل جذري، وبالتالي فإن الجمع بين الحوار والعدالة والتنمية والهوية الوطنية والاتفاق على عقد اجتماعي جديد وثوابت وطنية هو الطريق الوحيد لتجاوز الماضي وبناء مستقبل مستقر.



أجيال السودان وإهدار التعليم (18)

عثمان يوسف خليل

ملخص

يتناول الكاتب مشكلة خوف الطلاب من الخطأ باعتبارها أحد العوائق التي تحد من المشاركة والتفكير داخل الفصول الدراسية. فالطالب الذي يخشى السخرية أو العقاب أو الحكم عليه، يفضل الصمت حتى عندما يمتلك الإجابة، ما يحول العملية التعليمية إلى حفظ وتلقين بدلاً من التعلم الحقيقي.

يشير إلى أن بيئة الفصل الصحيحة يجب أن تجعل الخطأ فرصة للنقاش والتطور، لا سبباً للعقاب أو الإحراج. فالتفكير الجماعي والعصف الذهني يحتاجان إلى مساحة من الأمان والثقة، لأن الطالب لن يطرح أفكاره إذا شعر بأن كل إجابة قد تعرضه للنقد.

يرى أن الخوف من الخطأ يتشكل تدريجياً من خلال ممارسات تعليمية تركز على الإجابة النموذجية وتهمل التجربة والمحاولة. فالخطأ ليس فشلاً، بل جزء أساسي من التعلم، كما أن منع الطالب من التجربة يحرمه من تطوير قدرته على التفكير والإبداع.

يخلص الكاتب إلى أن إصلاح التعليم يبدأ بتغيير ثقافة الخوف داخل المدارس، عبر تشجيع الطلاب على المحاولة، وتقدير التفكير لا الحفظ فقط، وبناء علاقة تعليمية قائمة على الثقة. فالمجتمعات التي تحتاج إلى حلول جديدة لا يمكنها الاكتفاء بتخريج طلاب يجيدون التكرار دون إبداع.



* الفكرة تُطوّر
* الطالب يُشجّع على المحاولة
ما علاقة هذا بكل ما سبق؟
ما تحدثنا عنه في الحلقة السابقة (العصف الذهني) لا يمكن أن ينجح في بيئة تخاف من الخطأ.
فالعصف الذهني يقوم أساساً على:
* حرية الفكرة
* غياب الحكم المسبق
* تقبل كل الاحتمالات
وعليه إذا لم نشعر الطالب بالأمان، فلن يفكر.
وبالتأكيد إذا لم يفكر، فلن يتعلم.
كيف نغيّر هذه الثقافة؟
إن التغيير لا يحتاج إلى معجزات، بل وعياً بسيطاً:
* أن يوضح المعلم أن الخطأ جزء من التعلم
* أن يُكافئ الطالب على المحاولة، لا فقط على الإجابة الصحيحة
* أن يتحول السؤال من اختبار... إلى دعوة للتفكير
* أن يرى الطالب معلمه يعترف بخطئه أحياناً عليه، فإن هذه التفاصيل الصغيرة تصنع فرقاً كبيراً.
في النهاية... ماذا نخسر؟
حين يخاف الطالب من الخطأ، نخسر:
* فضوله
* شجاعته
* قدرته على التفكير
ونكسب فقط... طالباً يحفظ.
وفي بلد يحتاج إلى حلول، لا إلى التكرار، هذه خسارة كبيرة. إن التعليم الحقيقي لا يُبنى على الخوف... بل على الثقة.
وفي الحلقة القادمة، يمكن أن نذهب خطوة أبعد: كيف نصنع بيئة تعليمية آمنة تُشجع على التفكير؟

إذا أردنا أن نفهم لماذا لا يشارك الطالب في داخل الفصل، بل لماذا يتردد، ولماذا يفضل الصمت حتى وهو يعرف الإجابة الصحيحة... فعلياً أن نطرح هذا السؤال بصدق:
لماذا يخاف الطالب من الخطأ؟
إن الأمر في ظاهره، يبدو خوفاً طبيعياً. لكن حين يصبح الخوف هو القاعدة، والتجربة هي الاستثناء، فهنا تكمن المشكلة.
إذاً من أين يبدأ الخوف؟
الخوف من الخطأ لا يولد فجأة، بل يُبنى تدريجياً:
* حين يُقابل الخطأ بالسخرية
* حين يُعاقب الطالب على المحاولة
* حين يُكافأ الحفظ فقط، ويُهمَل التفكير
* حين تصبح "الإجابة النموذجية" هي الطريق الوحيد للنجاح
مع الوقت، يتعلم الطالب درساً غير مكتوب:

"السلامة في الصمت".
الخطأ... عدو أم معلم؟
في كثير من أنظمتنا التعليمية، يُعامل الخطأ كفشل. لكن في الحقيقة، الخطأ هو جزء أساسي من التعلم. إن الطفل لا يتعلم المشي دون أن يسقط، ولا يتعلم الكلام دون أن يخطئ، فلماذا نتوقع أن يتعلم التفكير دون تجربة؟
حين يخاف الطالب من الخطأ، نحن لا نحميه، بل نمنعه من التعلم.
ثقافة الفصل... أين المشكلة؟
في بعض الفصول:
* المعلم يسأل، والطلاب يتجنبون النظر إليه
* الصمت يُفهم على أنه "احترام"
* والخطأ يُفهم على أنه "ضعف"
وهنا تتحول المدرسة من مساحة تعلم... إلى مساحة اختبار دائم...
بينما في بيئة صحية:
* الخطأ يُناقش



الاتجاه الخامس

وسقط... القناع...

د. كمال الشريف

يتناول المقال تطورات المساعي الدولية لإنهاء الحرب في السودان، مشيرًا إلى أن الحوارات السياسية والعسكرية التي استمرت لنحو عامين دخلت مرحلة أكثر جدية، مع تصاعد الحديث عن قرب التوصل إلى تفاهات بين الأطراف المتحاربة.

ملخص

يشير المقال إلى أن المبادرات المطروحة ليست جديدة، بل امتداد لاتفاقات ومحادثات سابقة في المنامة وجنيف والقاهرة، مع التركيز على قضايا مثل انسحاب القوات من المناطق المتنازع عليها، وترتيبات السلام وتقاسم الأدوار في المرحلة المقبلة.

يرى الكاتب أن الولايات المتحدة تلعب دورًا محوريًا في إدارة مسار التفاوض، وأن الحوار مع القيادات العسكرية مرتبط برؤية أوسع للنقاشات السياسية، خاصة ما يتعلق بمستقبل الحكم وإعادة إعمار السودان بعد الدمار الذي خلفته الحرب.

يختتم الكاتب بالتأكيد على أن نجاح أي مشروع للسلام مرتبط بقدرة الأطراف التي تدير الحرب على تجاوز مصالحها، معربًا عن أمله في أن تقود التحركات الدولية إلى إنهاء الصراع وعودة الاستقرار إلى السودان.



ومنها مجلس الأمن والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، مع حميدتي ومع من يدير خطط حميدتي، كما هو حاصل مع الجيش السوداني ومع من يدير برنامجه السياسي والاقتصادي والاجتماعي في السودان (الإسلاميين).

إذن، المسودة التي خرجت مؤخراً عقب الحوار القاهرة، وهو ليس الأول والأخير طيلة عامين مضت من عمر الحرب في السودان، كانت هي نفس الاتفاق الإطار الذي عقد في المنامة، ورتبت بنوده في جنيف، وتمت متابعته بوفود كثيرة التقت البرهان والتقت قادة من الإسلاميين والليبراليين في داخل البلاد وخارج البلاد.

إن مسألة أن تنسحب الميليشيا من مناطق يتم احتلالها، وأعلنت الميليشيا أنها تدير مناطق احتلالها بنظام دولة كاملة بهياكلها المالية والاجتماعية، وتعتبر أن هذا جزء مهم في عملية مشاركتها في عملية مشروع سلام السودان الأمريكي، الذي بدأ وكأنه بروتوكول كحل للمشكل السوداني.

ولمن لا يعرف، ولمن يتشكك في الأمر، إن المشروع السياسي الأمريكي وضع خطة زمنية؛ أي بعد نهاية موسم الخريف وإيصال المساعدات لمناطق النزاع ومناطق الإيواء، وهذا قد تكون ثمراته في نهاية هذا العام، وعليه، كما يقول محلل رويترز، فإن سلام السودان بالمشروع الأمريكي سوف يكون بداية العام القادم 2027. علينا أن ننظر في هذه الشهور اختلافات الجهات التي تدير الحرب حقيقة في السودان، والتي تعمل في عملية تجارة الحرب في السودان.

هل سيصلون إلى حلول؟ علينا أن نقف صف التكايا السياسية حتى ندوق طعم السلام والوطن.

أصبح الأمر قاب قوسين أو أدنى في منظور العمل الدولي السياسي، وأصبحت قنوات الأحاديث الإعلامية والسياسية تتحدث عن خواتيم حوارات امتدت طيلة عامين بين قادة الحرب في السودان بمختلف اتجاهاتهم العسكرية والسياسية.

نعم سياسية. والأمريكان دوماً يخضعون السياسيين في كثير من المراوغات، وكثير من الاتهامات والبيانات حتى يجلسون معهم في الحوار. ووقتها يأخذ تحريك نقاط مناقشة العسكريين من خلال جولات نقاشهم مع المدنيين، وحقيقة كان وسوف يستمر حوار أمريكا ومن يمثلها مع العسكريين مبنياً على رؤية خلاصة حوار السياسيين.

وحقيقة ما يدور حول الحوار مع كرتي ومصطفى إسماعيل وغندور وإبراهيم محمود وبعض من الجيل الحالي الذي يتواجد في دوائر النظام الحالي في السودان، الذي يدير وضعية صادر الذهب والنحاس والتخطيط لإعادة إعمار ما دمرته الحرب، والذي وصلت تكلفته في إحدى الأوراق التي قدمت في الاجتماع مع الأمريكيين إلى أكثر من 650 مليار دولار.

تعرف أمريكا كيف توزع عملية الإعمار لدول أو شركات تعمل تحت وصاية الجانب الأمريكي أو الشركات الأمريكية الكبرى في المنطقة. وحوار كباشي مع بوليص لم يكن الأول بين العسكر في السودان، أو حتى الإسلاميين الذين يديرون بعض جوانب الحكم في السودان، ويقفون عثرة بين المفاوضات الدولية والإقليمية لإيقاف حرب السودان.

وكانت الاجتماعات أو الاتصالات الهاتفية، كما يُزعم، منذ بداية العام 26 وحتى لحظة اجتماع القاهرة دائرة بين أمريكا والمنظمات الدولية،

الشاعر يوسف الحبوب: خَنَقْتُ آبَائِي الشعريين لأحب نفسي

حاوره المغيرة حربية

يصف الناقد نزار عثمان، القصيدة عند الشاعر يوسف الحبوب، بأنها لا تلاحق الحدث بقدر ما تلاحق أثره، فهو شاعر يكتب الندبة أكثر من مما يكتب الضربة، ويصغي إلى الرجوع بعد انطفاء الصوت الأول، ففي كثير من نصوصه الشعرية يتراجع الحدث الواقعي إلى الخلفية بينما يتقدم خلفه في الروح من إرباك وأسئلة وصور.

وفي هذا الحوار لـ «أفق جديد» يقول الحبوب إن الشعر هو اللعنة التي وُلدت في دمي قبل أن أتعلم النطق. فبعد كل هذا العمر، يكتبه لأن العمر لا يُشفي من الشعر. ويقول إنه رغم امتنانه لكل أولئك الآباء الشعريين، لكنه يدفنهم كل صباح كي يكتب قصيدته، فالشاعر الحقيقي يتيم. أصدر الحبوب أربع مجموعات شعرية، هي: «مقاطع من أغنية لم تكتمل» و«محاولة لتسلق ظل الورد» و«فراغة تلوح في ظهيرة يوم بطيء» و«35 ملمتر (نصوص بصرية)».

- لماذا الشعر، بعد كل هذا العمر والتجربة؟

- ليس الشعر اختياراً لأتركه. هو اللعنة التي وُلدت في دمي قبل أن أتعلم النطق. فبعد كل هذا العمر، اكتشفت أنني لم ألبس بالقصيدة كي أخرج من ورطة الشعر. بالعكس، أنا الذي تورطت به كي أخرج من ورطة الحياة، لأن الحياة، بكل هذا القبح، تحتاج إلى كذبة كبيرة اسمها القصيدة حتى تُطاق.

- هل عشت شاعراً طوال الوقت؟

- نعم. حتى في صمتي كنت أكتب، حتى عندما كنتُ طفلاً ترسلني جدتي إلى دكان «أحمد اليماني»، والذي سُمِّيت عليه المحطة الشهيرة بأب روف (محطة اليماني). كنتُ ألحظ وأوزن الكلمات لا البضاعة التي أطلب شراءها. الشعر لعنتي الكبرى، لأنه حرمني من أن أكون مواطناً عادياً. لا أعرف كيف أفرح كالناس أو أحزن كالناس. كل فرح عندي مشروع قصيدة مجهزة، وكل حزن ديوان كامل. لماذا أكتبه الآن؟ أكتبه لأن العمر لا يُشفي من الشعر. الشيخوخة لا تقتل القصيدة، بل تصقل سكينها. صرت أكتب لا لأنني أريد، بل لأن الكلمات تطاردني في المنام وتطالبني بدين قديم. أنا مدين للقصيدة بكل خيبة عشتها، وهنا وُفِيت الدين حبراً.

- حدثني عن أصولك الشعرية، أولئك الآباء الذين حقنوا طفولتك الأولى ومن ثم تمرّدك الأول على كل شكل وأب شعري.

- أبائي كانوا كثرًا، وكان لا بُدَّ من أن أقتلهم جميعاً.

أول حقنة جاءني من حكاوي الطفولة وحواديتها، ومن أغنيات السّحرة بحضورهم الباهي. امرأة عجوز تحكي عن «السّحار» و«الغول»، فتتحول الحظيرة إلى مملكة. تلك كانت أول قصيدة سمعتها، بلا وزن ولا قافية، لكنها كانت تسكن الدم.

ثم جاء المتنبي، ووضع سيفه في يدي. علمني الكبرياء. علمني أن الشاعر سلطان ولو كان حافياً. ثم جاء أمل دنقل، وعلمني هو الآخر أن الكبرياء وحده لا يكفي، لا بُدَّ إذن من الغضب. غضب نظيف كسكين الجزار (حنان ود عشة) شيخه.

وتمرّدتُ نعم. فالتمرد يبدأ لحظة أن تدرك أن حذاء أبك ضيق على قدميك. تمرّدتُ على الشكل العمودي حين خنقني، وعلى نظام التفعيلة حين صارت موضحة، وعلى النثر حين تحول إلى ثثرة. كل أب شعري أحببته حتى الاختناق، ثم خنقته حتى أحب نفسي، ولأكون يوسف المحض، ذلك الطفل الذي وقف تحت زخات المطر وصاح: (يا مطيرة صبي ليلى في عينينا). كانت عيني إحدى جداتي، وكنتُ أتخيلها في الأزوجة وأسمع إيقاعاً داخلياً لا علاقة له بالخليل بن أحمد. إيقاع

اسمه: الدهشة.

لا زلت ممتناً لكل أولئك الآباء الشعريين، لكنني أدفنهم كل صباح كي أكتب قصيدتي، فالشاعر الحقيقي يتيم، حتى لو كان أبوه المتنبي نفسه. - تكتب كثيراً، لكن الحياة، حياتك، ليس فيها غير الشعر. فكيف تفهم الشعر في هذا العالم الصناعي الضخم؟

- بل لا أكتب كثيراً، لأنني أخاف من الشعر ومن الصمت في آن، وأقول عن نفسي:

«أنا شاعرٌ مُقلِّ

لأن القصيدة ترعيني

تأخذني من ياقة قميصي

هكذا..

ثم ترفعني إلى أعلى

وتتركني

عارياً إلا مني».

وأنا رجلٌ تملكني فوبيا الأماكن الشاهقة. وفي الصمت يموت كل شيء: الحب، المرأة، زهور الحدائق، حتى الله.

تقول لي: ما جدوى الشعر في عالم مُرسل؟ أقول لك: وما جدوى الوردة في مصنع إسمنت؟ لكن المصنع يُبنى والوردة تبقى. العالم الصناعي الضخم هذا ينتج سيارات ودبابات وأجهزة آيفون، لكنه عاجز عن إنتاج دهشة واحدة. الدهشة صناعتي أنا.

نعم، كل شيء تشيئاً. الحب صار في «ستوري»، والمرأة صارت «كونتنت»، والحديقة صارت خلفية للتصوير. لكن القصيدة هي الفعل الوحيد غير القابل للتسليع. تستطيع أن تباع ديواني، لكنك لا تستطيع أن تباع الرعشة التي هزّنتني وأنا أكتبه. الشعر هو احتجاج البدائي الأخير ضد الآلة. هو أن تقول «لا» بصوت عالٍ وجميل في عالم يطالبك أن تهمس «نعم» كي تعيش. أكتب لأن هناك طفلاً في أدغال أفريقيا، وفي مصنع في الصين، وفي خندق في أوكرانيا، لا يزال يحتاج إلى من يقول له إن قلبه ليس ماكينة.

إذا مات الشعر، مات الإنسان. سيبقى كائن يستهلك وينتج ويموت، لكنه لن يكون إنساناً أبداً. سأظل أكتب حتى لو قرأني شخص واحد في هذا العالم. يكفيني أن أوّجل موت الدهشة ساعة واحدة.

- أمدرمان، كيف تخلقت هذه المدينة في مخيلتك الشعرية؟

- أه يا أمدرمان، لم تكوني مدينة حين سكنتني. كنت جرحاً مفتوحاً في خاصرة النيل، وكنت أنا الملح. ويا صاحبي، لا تقل لي «بلدة هشة». الهشاشة كذبة. أمدرمان كانت هشة كالقصيدة: تكسرها نفخة هواء، لكنها إذا انكسرت، تناثرت

شظاياها في دمك أبد الدهر.

لم تتخلق في. والله ما تخلقت. هي التي خلقتني. كنت طيناً لا ملامح له، فجاءت رائحة المطر الأول في (أب روف وبيت المال) ونحتت أنفي. جاء زئير الأسد من قفصه في «حديقة الحيوان»، فشق حنجرتي وقال: «اصرخ». جاء أذان الفجر من مئذنة «جامع شيخ أحمد» فغسل قلبي بماء الوضوء وقال: «تطهر». وجاءت غنوة صعلوك سكران في آخر الليل، مقبلاً في الهزيع الأخير من (القماير والحُفر)، يبكي على بنت اسمها «ست النفر»، فعلمني أن الحب مذبحة... وأن المذبحة تستحق الغناء.

أمدرمانى الأولى لم تكن تراباً ولا بيوتاً. كانت «رائحة». من يشم أمدرمان مرة، لا يتعافى. رائحة التمباك من قم ساكنيها وهم يحكون عن كرري كأنهم عائدون منها الآن. رائحة البن المحروق على منقذ في «سوق العناقريب»، وصوت النحاس يئن تحت يد «الفكي». رائحة السمك الطازج في «الموردة»، والنيل يمسح على قدميه كأنه يعتذر عن ذنب لم يرتكبه. هذه الروائح كانت حبري الأول. قبل أن أمسك قلماً، كنت أتأنفص قصيدة.

أما الشوارع... يا الله على الشوارع. «شارع ود عبد الماجد»، ثم شارع اللبخ، شارع الدومة، شارع السوق، شارع الموردة، لم يكن أسفلتاً. كان عمراً كاملاً من المشي والخيبة. كل حجر فيه يعرف مقاسي. مشيت فيه حافياً، فوشمني. مشيت فيه عاشقاً، ففضحتني. مشيت فيه مهزوماً، فسترني. «حي أب روف» ذلك ليس حياً، ذلك ديوان مفتوح. الجدران هناك تحفظ الشعر أكثر من دفاتري. امرأة تباع التسالي عند «استوب ود درو» قالت لي مثلاً شعبيّاً واحداً، هدمت به كل بلاغتي. عرفت يومها أن الشعر يسكن في أفواه الجائعات، لا في كتب المترفين.

والناس كانوا لغتي قبل اللغة. «ود الرضي» لم أقرأه، بل شربته من حنجرة رجل مخمور كان يمدحه في «زريبة الكاشف» وهو يبكي. «التجاني يوسف بشير» كان يمر طيفاً في «حي البوستة» كلما مرت سحابة، فأقول: «السلام عليك أيها المعذب». أمدرمان لم تعطني شعراء، أعطتني بشراً من قصائد.

- ماذا تبقى فيها منك؟

- تبقى فيها كل شيء. تركت صوتي معلقاً بين سعف نخلة في «ود نوباوي» لا تزال تحرسه. تركت دمعة أول حب عند «بوابة عبد القيوم» ولم أجرو أن ألتقطها حتى اليوم. تركت قصائدي الأولى ملصقة على أعمدة النور بـ«صمغ النشا»، قرأها السكارى فتابوا، ومزقتها البلدية فصارت سماً للمدينة.

يقولون لي: «أمدرمان تغيرت». أيها الحمقى،

وهل يتغير الجرح؟ هو يكبر فقط. لا يزال الأسد يزأر في قفص صدري كلما جن الليل. لا يزال الصعلوك يغني في حارتي الداخلية كلما هجرتني امرأة. لا يزال الأذان يصعد من بئر روحي فجر كل خيبة.

أنا لم أخرج من أمدرمان. هي التي ضاقت بي حين اتسع حزني، فلفظتني إلى المنافي. لكنني كلما كتبت عن باريس، كانت مئذنة «الشيخ قريب الله» تميل في السطر. كلما وصفت امرأة، كانت عينها ماء «النيل» سليل الفراديس. كلما رثيت وطناً، كنت أرثي زقاقاً في «حي الدباغة»، أو في «فريق ريد». وبكلمة واحدة أخيرة: أمدرمان ليست مدينة. أمدرمان هي القصيدة التي ستقتلني. كلما كتبت بيتاً، ركضت مني إلى زقاق أعمق. وسأظل أركض خلفها حتى أسميها، أو أموت.

- كيف تنظر لصوت الشعر السوداني في خارطة الشعر الإنسانية؟

- الشعر السوداني ليس «صوتاً» في الخارطة، هو تضاريس كاملة، هو النيل يمشي عكس الجغرافيا.

العالم يتحدث عن «مركز» و«هامش»، والشاعر السوداني يكتب من قلب الهامش ويجعل المركز كله يلتفت. من التجاني يوسف بشير وهو يصارع السُّل ويكتب «إنشودة الجن»، إلى صلاح أحمد إبراهيم وهو يفكك العالم بـ«غابة الأبنوس»، إلى محمد المكي إبراهيم وهو يزرع «يختبئ البستان في الوردة» حتى آخر براكين عالم عباس وآخر بيت شعر من الطليعين والشعراء الجوالين الترددات. هذا شعر لا يستأذن، يدخل من الباب الرئيسي للوجدان الإنساني لأنه صادق لدرجة الوجد. ميزته أنه شعر «بينيين»: بين العربية والأفريقية، بين الصحراء والغابة، بين المدينة والقرية، بين الفصحى والعامية، بين التصوف والثورة. الشاعر السوداني يحمل في دمه كل هذه التناقضات لتنصهر ويخرج منها بنص لا يشبه أحداً.

ويلاحظ ذلك عند اعتلاء شاعر سوداني لمنصة مهرجان عالمي، يلحظ المهم ويحس الناس أجمعين. ما يعيبه أنه شعر «مظلوم». ظلمته الجغرافيا، وظلمته السياسة، وظلمته حتى منصات النشر. ولكن رب ضارة نافعة، فهذا الظلم جعله نقياً وخالياً من التلوث، حال تلوث غيره بالجوائز المصنوعة، ولا بالشللية والنصوص المصنوعة مدفوعة الأجر.

يخرج من المدن والقرى ومن المنافي، ويوصل نيويورك وباريس وهو يرتدي عراقياً وسروالاً ويعتمر عمامته البيضاء. أصيل حتى في غربته، فصوتنا الإنساني هو صوت الإنسان الذي عرف الحرب والجوع والحب والخراب الكبير، ولا يزال يكتب عن وردة. لذا فهو، في تقدير، أنبل صوت في خارطة كلها.



حكاية من بيئتي (37) نحو الأمية

محمد أحمد الفيلابي

ملخص

كان العم مصباح، سائق حافلة، يعيش أمياً رغم خبرته في الحياة، حتى شعر بالحرَج عندما عجز عن مساعدة ابنة أخيه في كتابة كلمة بسيطة. عندها قرر الالتحاق بفصل لمحو الأمية، مؤمناً بأن العمر ليس عائقاً أمام التعلم.

تحولت أحاديثه مع الركاب إلى نقاشات أوسع حول قضايا التعليم، مثل ضعف المدارس، وتسرب الأطفال، والتعليم النساء، وأثر غياب التعليم في انتشار النزاعات والتهميش، مع التأكيد أن الأمية لا تقتصر على الجهل بالقراءة والكتابة.

مع مرور الأشهر، تغيرت حياته؛ فأصبح يقرأ ويكتب، ويستمتع بالتعلم أكثر من تمضية الوقت في لعب الورق. كما صار يشجع الركاب على الالتحاق بفصول محو الأمية، مؤكداً أن العلم يحيي الإنسان ويفتح له آفاقاً جديدة.

وتخلص القصة إلى أن المجتمع يواجه أشكالاً متعددة من الأمية، منها التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والوطنية، وأن تجاوزها يتطلب نشر الوعي، والاهتمام بالتعليم، وبناء مجتمع يقدر المعرفة بوصفها أساساً للتنمية والاستقرار.



تعال يا شاب يا فنان أكتب لي في قزاز
بابي ده (العلم نور). وفي الضهرية أكتب
(أجعل رسالتك في الحياة محو أمية
إنسان).

رأيك شنو لو كتبت في باب الركاب (لولا
العلم لما خرج الإنسان من الكهف)؟
تمام.. أنجز وتعال شيل حقا.

انهمك الخطاط الجوال في رسم الحروف
بينما كان (العم مصباح) يشرح لزملائه
في موقف الحافلات بسوق المدينة كيف أنه
أحس بتغيير كبير في حياته منذ بات يقرأ
الرسائل في هاتفه الجوال، والذي لم يكن
يستخدمه إلا في الرد على المكالمات..

تلفوني ده كان زي الزير، أكب فيه الموية
وأعرف أشرب.. وهو ذاتو كان تلفون متخلف
ساي.. أسى الحمد لله بقيت أقرأ القرآن وأقرأ
وأرسل الرسائل وأتابع الأخبار.

كان (العم مصباح) يقود حافلته الصغيرة
كل صباح، ينقل أهل القرية إلى سوق المدينة،
ويعود بهم آخر اليوم. وكل سائق في تلك
النواحي كان يعرف الطريق الترابية كما
يعرف خطوط يديه، ويعرف شجرات الأكاشيا
الهزيلة، ووجوه الركاب واحداً واحداً، لكنه لم
يكن يعرف حرفاً واحداً من تلك الكلمات التي
يراهها معلقة على لافتات الطريق، أو المكتوبة
على السيارات، بيد أنه كان يعرف الأرقام على
ورق اللعب، ويدير في رأسه الحسابات الدقيقة
للعبة (الكُنكان) بنجاح، إذ كان يجلس كل مساء
أمام دكان (حاج عبد الغفار) الصغير في طرف
القرية، يمسك أوراق اللعب بين أصابعه وكأنها
الشيء الوحيد الذي يعرف كيف يختبر به عقله.
فقد كان يمضي الساعات الطويلة في قتل
الوقت، وهو يردد في سره أن «الزمن ده لو ما
قتلتو... بقتلك يا المصباح».

كان يخاف أن ينفرد بنفسه دون أن يكون
مشغولاً بأمر ما، يضحك وهو يردد عبارته،
لكن في داخله كان يشعر أن شيئاً ما ينقصه،
لم يكن يدرك ما هو ذلك الشيء، حتى كان ذلك
المساء قبل أن يتوجه للقاء أصدقاء المساء،
حين جاءته ابنة أخيه الصغيرة تحمل كراسة
المدرسة، وطلبت منه أن يساعدها في كتابة
كلمة (شجرة)، ضحك، وهو يسمع أخاه يقول:
يا بتي... عمك ده ما يعرف يكتب.

كانت ضحكته لا تشبه الضحك، كأنها الوخر.
نظرت إليه الطفلة في دهشة صافية، دهشة
جعلته يشعر لأول مرة أن أميته ليست قدراً،
بل ثِقْلاً يحمله منذ سنين، وعليه أن يتخلص

منه عاجلاً. وفي تلك الليلة جلس إلى نفسه
التي يخافها، نظر إلى يديه، إلى التجاعيد التي
حفرتها السنين، والخشونة المكتسبة بفضل
(معافرة) عجلة القيادة، وقال في نفسه: «الوقت
يقتلك إن لم تعمره».

خرج، لا إلى طرف القرية كعادته، فقد قادته
خطاه إلى النادي، وقف بالباب والضجيج
حول طاولات الورق والضممة، يعلو على صوت
التلفزيون الذي كان ينقل مباراة في كرة القدم.
أهلاً (عم مصباح)، خطوة عزيزة... أتفضل.

ألقى أستاذ فايز هنا؟

كان قد تذكر أن (الأستاذ فايز) ركب بجواره
يوماً، وكان يحدث آخرًا على الهاتف عن
تجربتهم بعد فتح فصل لمحو الأمية بالنادي،
وكيف أنهم يعانون من الضجيج، وعدم قدرة
إدارة النادي على مساعدتهم في الأمر.

ناس فايز ديل نقلوا فصل محو الأمية مدرسة
الأولاد.

ومن هناك توجه نحو المدرسة، ووقف خجولاً
بباب الفصل، وكل من بالداخل يرحب به في
مرح.

في الأيام الأولى كان يكتب الحروف ببطء،
يمسح ويشطب عشرات المرات، ويضحك على
نفسه حين يخلط بين الحروف. لكنه أحس
متعة جديدة، متعة لا تعادل لعب الورق، لكنها
تحدّ من نوع آخر. بات يحس أن الوقت الذي
كان يقتله، صار يحييه. وأدرك أن الورق يقتل
الوقت فعلاً، بينما القلم يبث روحاً في الدقائق
والساعات.

بعد أشهر قليلة، تغير الرجل. صار يقرأ
لافتات الطريق، والعبارات على السيارات
المتوقفة والمتحركة، يكتب كل ما يخطر بباليه في
كراسة صغيرة ليناقشه مساء في الفصل. وكان
أن وجدت إحدى عباراته صدى كبيراً، إذ أجمع
الدارسون على اختيارها عبارة الشهر، رغم أنه
كان الأحدث بينهم. ودمعت عيناه في اليوم

التالي حين وجد عبارته تزين أحد الجدران.
«من علم إنساناً... فقد أحمى وقتاً كان ميتاً»
تذكر ذلك اليوم البعيد حين دعاه أحدهم
للانضمام لفصل محو الأمية، يومها ضحك
وقال:

يا زول... أنا كبرت خلاص، العلم ده للصغار.
وها قد قضى نصف عام يتعلم، وينعى ذلك
الزمن المهدر، بل أصبح داعية للعلم، يحدث
الركاب عن أهمية التعليم، ويشجع الجميع على
الالتحاق بالفصول، يقول بفخر إنه قد خرج
من كهف الجهل، وصار يرى العالم حوله تحت
نور العلم، ويرجو أن يكون (مصباحاً)، يضيء
لآخرين الطريق.

لم يقتصر الفصل على تعليم القراءة والكتابة
والحساب، فقد باتوا يناقشون قضايا كبيرة
كانحسار التعليم بين أبناء المنطقة، ومناطق
أخرى. وفي موقف الحافلات ومواقع أخرى،
وعلى أثر طرق (المصباح) المتواصل لأهمية
التعليم، شارك الكثيرون في النقاشات لتنتج
مسارات شملت مختلف الهموم. إذ كان يقول:
يا جماعة... الأمية ما بس جهل بالحروف،
دي جهل بالحقوق والواجبات.

فتتدفق الشكاوى عن نقص المدارس في
الأطراف، وتسرب الأطفال إلى سوق العمل.
وحين يشارك المعلمون في النقاشات العفوية،
فإنهم يذكرون ما يلمسونه من قضايا من قبيل
ضعف الإنفاق الحكومي على التعليم، وضعف
المنهج. وحين تنطق النساء، فإنهن يؤكدن على
أنه طالما بقيت المرأة غير متعلمة ستظل صامته
أمام الظلم الذي يحيق بها.

تصادف أن ركب في مرة بعض العرب الرحل،
وحكى بعضهم كيف أن قصة تعليم أبنائهم
صارت كالجرح الذي لا يندمل. فقد توقفت
المدارس لديهم منذ سنوات، دون أن يدروا لماذا؟
ليصبح شبابهم عرضة للاستقطاب، ووقوداً
للنزاعات والصراعات المسلحة.

تماماً كما حدث في الولايات الغربية،
حيث أصبح على الشباب إما أن ينتقل ليعمل
عملاً هامشياً في المدينة، أو أن ينضم لإحدى
التنظيمات العسكرية فيحمل السلاح ويمارس
كل ما تمليه عليه السلطة في يد من لا يستطيع
كبح جماح النفس وعرف الحاضرون في
المتحدث قانونياً شردته الحرب مثلما شردت
الكثيرين.

أنا شايف الشباب هناك بيضحكوا لما نقول
أمية، إنتو مفكرين الأمية فك خط وتعليم قراية
وكتابة وحساب بس؟ أنا مثلاً خريج جامعي،

وعندي دراسات فوق الجامعية، لكن يادوب
بحاول أتخلص من أميتي الإلكترونية، لأنني
اكتشفت إنو العالم اتغير، والما بعرف التعامل
مع الهاتف والتقنية حا يلقي نفسه خارج دوائر
الحياة العصرية.

فيقول أحدهم..

أنا ما ضحكت ساخرًا.. ضحكت من نفسي
لأنني فهمت ليه الحرب استمرت الزمن ده كلو؟
وعلاقة التعليم بالموضوع ده شنو.. إنت ذكرت
الاستقطاب في المليشيات والحركات المسلحة،
وربما الجيش والتنظيمات العسكرية الثانية،
لكن أنا بديت أفكر في دور تعليم الوطنية
وقدرة قراية الواقع حتى من المتعلمين ذاتهم.
أمد الحرب طال لأننا ما بنفكر في الواجب زي
ما بنفكر في الحق، بقينا نشوف الحقوق أحلام،
والآخر أيًا كان هو عدو وما عندو حق يعبر
عن نفسه، وما بندي نفسنا براح نفكر في إنو
حصل كده ليه؟

وتداخل آخر..

ياخ معيشتنا دي بقت تأكد لنا كل يوم إننا
أميين اقتصاديًا وتكنولوجياً واجتماعيًا حتى.
ده ما كان (نحو أمية) يا المصباح أخوي.
علق أحد الركاب من كبار السن..
هو ما (نحو أمية)، محو أمية يا حاج حسين.
لكن بالوصلنا ليه نحن ده بقى (نحو الأمية)
فعلاً..

بالجد نحن ماشين نحو الأمية في كل شيء،
إذا بنبني بيوت ما تشبه بيئتنا، وما عندها
علاقة بالبيوت الأتولدا فيها. إذا بنقطع في كل
يوم غابات كاملة وما نزرع ولا شجرة واحدة.
إذا نحن خلينا زراعة ما نأكلو، وبقينا نمشي
المدينة نجيب الخضار المعالج بالمبيدات...
وقاطعه آخر..

على المستوى الأكبر نحن غرقانين في أمية من
نوع ثاني. أُنديتنا اتخصصت في قتل الوقت،
ونقاشاتنا أما كورة أو سياسة. وسياسة بدون
فهم. كم زول ممكن يتكلم عن تعليم النساء؟ وكم
زول مهتم بقضية التسرب من المدرسة؟ وكم
زول آمن بأنو أولادنا البمشوا الذهب قاعدين
يحرروا في شهادات وفاتهم؟ كل يوم نشوف
الفيديوهات الصادمة ونعلق في صمت أو نقول
نصف الحقيقة؟

وتمدت النقاشات..

ويعود الفضل دائماً إلى (العم مصباح) في
تحويل جلسات انتظار تحرك الحافلات إلى ما
يشبه البرلمان الشعبي. ويبقى دائماً السؤال..
هل نحن حقاً ماضون نحو الأمية؟



المهرجانات المسرحية في السودان

السر السيد

ملخص

يرى الكاتب أن المهرجانات المسرحية تمثل أداة مهمة لتنشيط الحركة المسرحية، فهي ليست مجرد عروض مؤقتة، بل فضاءات للإنتاج والتدريب واكتشاف المواهب والنقد والتبادل الثقافي. غير أن نجاحها لا يقاس بعدد الدورات أو المشاركات، وإنما بقدرتها على إضافة قيمة حقيقية للمسرح الذي تنتمي إليه.

يؤكد الكاتب أن تعدد المهرجانات لم يصاحبه تنوع كاف، إذ كان يمكن تخصيص مهرجانات لمسرح الطفل أو الجامعات أو التجريب أو النصوص الجديدة، بدلاً من تكرار النموذج نفسه. كما يرى أن الاعتماد الكبير على الدعم الحكومي يثير أسئلة حول الاستدامة وضرورة إشراك القطاع الخاص والمجتمع والجمهور في التمويل.

يشير إلى أن السودان شهد منذ عام 1990 تجارب متعددة للمهرجانات المسرحية، بعضها توقف بعد دورة أو أكثر، فيما استمر بعضها مثل مهرجان البقعة الدولي ومهرجان المسرح الحر. وتكشف هذه التجربة عن حيوية المشهد المسرحي، لكنها تكشف أيضاً عن تشابه كبير بين المهرجانات في الأهداف والبرامج والجوائز، دون وجود هوية واضحة لكل مهرجان.

يخلص إلى أن المشكلة ليست في عدد المهرجانات، بل في غياب المشروع المنظم الذي يحدد أدوارها وأهدافها. فالمطلوب ليس زيادة الفعاليات، وإنما بناء استراتيجية ثقافية تجعل كل مهرجان يحمل وظيفة وهوية خاصة، ويسهم في تأسيس حركة مسرحية أكثر تنوعاً واستدامة.



المهرجانات السودانية المستمرة حتى اليوم. وفي العام 2006 شهد المسرح القومي انطلاق أيام الخرطوم المسرحية، التي أنجزت أربع دورات قبل أن تتوقف. ثم جاء مهرجان المسرح الحر عام 2011، وهو الآخر ما يزال مستمرًا، بينما شهد العام 2012 قيام مهرجان كلية البيان للمسرح الطلابي، الذي توقف بعد دورته الأولى. وفي العام 2016 انطلق مهرجان مجدي النور للمسرح التجريبي، قبل أن يتحول إلى مهرجان عبد الكريم ميرغني للمسرح، ليستمر تحت اسمه الجديد. وأخيرًا، شهد العام 2021 ميلاد مهرجان على هامش النيل المسرحي. تكشف هذه المسيرة، الممتدة لأكثر من ثلاثة عقود، عن حيوية لافتة في المبادرات المسرحية، وفي الوقت نفسه، تشير إلى ظاهرة أخرى تستحق التأمل، وهي أن هذه المهرجانات تكاد تكون متشابهة في أهدافها ولوائحها وآليات عملها، حتى ليصعب على المتابع أن يحدد الفارق الجوهرية بينها. فعند تأمل هذه الأهداف نجد أنها تدور، في معظمها، حول عبارات عامة مثل تطوير الحركة المسرحية، وتشجيع الإبداع، ورعاية المبدعين، وهي أهداف لا يختلف حولها اثنان، ومن هنا بدأ وكأن كل مهرجان يعيد إنتاج الفكرة نفسها، دون أن يبحث عن مساحة مختلفة أو وظيفة جديدة داخل المشهد المسرحي. وليت التشابه وقف عند حدود الأهداف، لكنه امتد إلى طبيعة المشاركة نفسها. فمعظم

يمكن القول إن المهرجان المسرحي يعد واحدًا من أهم أدوات تنشيط الحركة المسرحية؛ فالمهرجان، كما نعلم، لا يقف دوره عند تقديم عروض مسرحية خلال أيام معدودة، وإنما يمثل فضاءً للإنتاج والتدريب والتبادل الثقافي، ونافذةً لاكتشاف المواهب، ومنبرًا للنقد والحوار، وأليةً لتوسيع قاعدة الجمهور. ولذلك فإن نجاح أي مهرجان لا يقاس بعدد العروض أو الضيوف أو سنوات الاستمرار، وإنما بقدر ما يضيفه إلى الحركة المسرحية التي خرج منها.

عند النظر إلى تجربة المهرجانات المسرحية في السودان، وأعني هنا تلك التي تقام في ولاية الخرطوم، يبرز سؤال جوهري: هل نجحنا في بناء مشروع للمهرجانات المسرحية، أم أننا اكتفينا بتعددتها؟

يمكن التأريخ لبداية المهرجانات المسرحية في السودان بالعام 1990، حين نظم اتحاد الممثلين السودانيين مهرجان الفرق والجماعات المسرحية الأول، لكنه توقف بعد دورته الأولى. وفي العام 1993 أقامت منظمة نمارق للآداب والفنون مهرجان نمارق للمسرحيات القصيرة، واستمر ثلاث دورات قبل أن يتوقف. ثم جاء المهرجان الشبابي الأول للمسرح التجريبي عام 1998، من تنظيم اتحاد الشباب الوطني، ولم يتجاوز دورته الأولى. وفي العام 2000 انطلقت أيام البقعة المسرحية، التي أصبحت لاحقًا مهرجان البقعة الدولي للمسرح، وهو أقدم

هذه المهرجانات لا تمتلك هوية فنية واضحة، ولا تضع شروطاً تحدد طبيعة النصوص أو المدارس المسرحية أو الفئات المستهدفة، كما لا تميز بين المسرح الاحترافي ومسرح الهواة، وهكذا يتنافس الجميع داخل إطار واحد، على الجوائز نفسها، وفق معايير تكاد تكون واحدة في كل المهرجانات.

بل إن الجوائز والأنشطة المصاحبة أصبحت، هي الأخرى، صورة متكررة؛ فالجائزة الكبرى، وجوائز الإخراج والتمثيل والنص والسينوغرافيا والموسيقى، إضافة إلى ندوات النقد التطبيقي وبرامج التكريم، تكاد تكون القاسم المشترك بين جميع المهرجانات، دون أن يسعى كل مهرجان إلى بناء شخصيته الخاصة أو تقديم إضافة تميزه عن غيره.

ومن الملاحظ أيضاً أن هذه المهرجانات تعتمد، بدرجات متفاوتة، على الدعم الحكومي، سواء كان دعماً مالياً أو لوجستياً، من خلال توفير المسارح والمرافق العامة أو التغطية الإعلامية الرسمية. وليس في ذلك ما يدعو إلى الاعتراض، فالدولة مطالبة برعاية الثقافة، لكن الاعتماد شبه الكامل على هذا النوع من الدعم يطرح سؤالاً مشروعاً حول الاستدامة، كما يفرض ضرورة البحث عن صيغ تمويل أخرى، يكون للمجتمع والقطاع الخاص والجمهور دور فيها. ورغم هذه الملاحظات، لا بد من الاعتراف بأن المهرجانات قدمت خدمات لا يمكن إنكارها للحركة المسرحية السودانية. فقد أسهمت في تحويل المسرح إلى مناسبة ثقافية ينتظرها الجمهور، وأتاحت الفرصة أمام عدد كبير من الشباب لخوض تجربتهم الأولى على خشبة المسرح، كما شجعت، في بعض الأحيان، على النشر المسرحي والتوثيق، وهي جوانب تحتاجها المكتبة المسرحية السودانية بصورة ملحة.

لكن، في المقابل، أفرزت هذه التجربة عدداً من الإشكالات التي لا يجوز تجاوزها. أولها أن التشابه الكبير بين المهرجانات أضاع فرصة التنوع، إذ كان بالإمكان أن يتخصص كل مهرجان في مجال معين؛ كمسرح الطفل، أو المسرح الجامعي، أو المسرح التجريبي، أو مسرح الهواة، أو المسرح النسوي، إلخ؛ وبذلك تتحول المهرجانات إلى منظومة متكاملة، لا إلى نسخ متعددة من الفكرة نفسها.

أما الإشكال الثاني، فهو غياب الرؤية التخطيطية. فلم تنشغل هذه المهرجانات، بالقدر الكافي، بأسئلة من قبيل: ما نوع النصوص التي ينبغي تشجيعها؟ ولماذا يغيب النص العربي

أو المترجم عن المنافسة في معظم الدورات؟ ولماذا لا يحظى الإعداد المسرحي والترجمة بما يستحقانه من اهتمام؟ إن مثل هذه الأسئلة ضرورية لأي مشروع جاد لتطوير المسرح.

وثمة إشكال آخر يتعلق بالإنتاج المسرحي نفسه. فقد أدى ضعف الميزانيات المخصصة للعروض إلى إنتاج أعمال محدودة الإمكانيات، تنتهي حياتها بانتهاء المهرجان، وكأن الغاية أصبحت إنتاج عرض للمسابقة، لا إنتاج مسرحية تعيش وتتطور وتصل إلى جمهورها. وهكذا أسهمت هذه المهرجانات، ولو بدرجات متفاوتة، من حيث لا تقصد، في تكريس ما يمكن وصفه بالفقر الإنتاجي داخل المسرح السوداني. كما أن العلاقة الوثيقة بين المهرجانات والجهات الرسمية تستدعي، هي الأخرى، قدراً من المراجعة. فالمسرح، بطبيعته، فن يطرح الأسئلة ويمارس النقد، وكلما تنوعت مصادر تمويله واتسعت دائرة شركائه، ازدادت قدرته على الاحتفاظ باستقلاليته، والقيام بدوره الثقافي بعيداً عن أي شكل من أشكال التبعية. إن المشكلة، كما أرى، ليست في كثرة المهرجانات، وإنما في غياب المشروع الذي ينظمها. فما الذي يمنع أن يتحول أحدها إلى مهرجان لمسرح الطفل، وآخر للهواة، وثالث للمسرح الجامعي، ورابع للنصوص الجديدة، وخامس للمسرح التجريبي؟ وما الذي يمنع من إعادة توزيعها على مدار العام، بدل تكديسها في فترة زمنية واحدة أو متقاربة؟ وما الذي يمنع من توسيع فضاءات العرض لتشمل مدناً وأحياء مختلفة، بدل الاكتفاء بمسرح أو مسرحين في وسط العاصمة؟

ولعل الخطوة الأهم تتمثل في أن تتبنى وزارة الثقافة إدارة متخصصة للمهرجانات، تتولى وضع استراتيجية وطنية، تحدد فلسفة كل مهرجان، وشروط اعتماده، وآليات تمويله، ومعايير تقييمه، حتى تصبح المهرجانات جزءاً من سياسة ثقافية واضحة، لا مجرد مبادرات منفصلة، مهما كانت قيمتها.

لقد أثبتت التجربة السودانية أن لدينا القدرة على تنظيم المهرجانات، وأن الوسط المسرحي يمتلك الحماس اللازم لاستمرارها. لكن المرحلة المقبلة لا تحتاج إلى مهرجانات أكثر عدداً، وإنما إلى مهرجانات أكثر وعياً بوظيفتها.

ومن هنا، فإن السؤال الذي ينبغي أن يشغلنا اليوم ليس: كم مهرجاناً عندنا؟ وإنما: أي حركة مسرحية نريد أن نبني من خلال هذه المهرجانات؟



الكمدة بالرمدة

محجوب والمرأة

أمير أحمد السيد

كان محجوب شريف نموذجًا فريدًا في احترام المرأة وتقدير دورها، فقد انعكس إيمانه بحقوقها في شعره وحياته. تناول المرأة باعتبارها شريكة في المجتمع والحياة، وكتب عن الأم والزوجة والعاملة والمناضلة، مؤكدًا مكانتها وقدرتها على الصمود والعطاء.

ملخص

وفي حياته الخاصة جسّد محجوب معنى الوفاء لزوجته أميرة الجزولي، التي شاركته طريق النضال وتحملت معه صعوبات السجون والظروف القاسية. كما قدم من خلال كتاباته لبناته صورة مشرقة عن حب الأب لبناته وثقته في دورهن وقدرتهن على صناعة المستقبل.

خصّ محجوب والدته مريم محمود بكلمات مليئة بالحب والوفاء، كما عبّر عن معاناة النساء العاملات والأمهات اللاتي يحملن أعباء الحياة اليومية. وكان يرى أن المرأة في ظل الظروف الصعبة تتحمل مسؤوليات كبيرة وتستحق التقدير والدعم.

ويخلص المقال إلى أن محجوب شريف لم يكتفِ بمدح المرأة في الشعر، بل جعلها جزءًا أساسيًا من رؤيته للعدالة والحرية. فقد رأى أن تقدم المجتمع لا يكتمل إلا بمنح المرأة حقوقها كاملة واحترام دورها في بناء الوطن.



كان محبوب شريف عبارة عن حالة فريدة ومختلفة جدًا، رجل متسق مع كل ما يقول، فكانت المرأة في حياة محبوب تقديرًا خاصًا، ووعيًا واحترامًا لدورها وحققها وتطلعاتها وخياراتها في الحياة، ويظهر ذلك جليًا من خلال اتساق أقواله وقناعاته وأفعاله مع كل كتاباته شعرًا ونثرًا.

جاءت كتابات محبوب عن المرأة شعرًا ونثرًا تمنحها حقها كاملاً، وفيها تقدير وحب واضح، فكتب عن الأم، وكان نصيب مريم محمود، والدته، عظيمًا، يحكي لها عن عظيم حبه وأشواقه، وهو يطمئننها رغم معاناته داخل المعتقل.

يا والدة يا مريم ... يا عامرة حنية

أنا عندي زيك كم ... يا طيبة النية

بشتاق وما بندم ... اتصبري شوية

يا والدة يا مريم

ما ني الوليد العاق ... لا خنت لا سراق

والعسكري الفراق ... بين قلبك الساساق

وبيني هو البندم ... والدايرو ما بنتم

يا والدة يا مريم.....

ظل محبوب في مشوار حياته مهمومًا بالمرأة، والتي كانت تمثل له الأم والأخت والزوجة، وكان يعتقد دائمًا أنه، وفي ظل الدكتاتوريات، كانت المرأة دائمًا هي التي تتحمل أقسى الظروف وعبء الحياة اليومية، بل وتصمد في مواجهتها، فكتب في ذلك عن الوظيفة المهمومة بالحياة وبراتب لا يروي ظمأها، فيقول عنها:

بين العمل والبيت

فصد جبينها عرق

أم اليتامى بكت

لمن حسابها فرق

ما هية تمشي السوق

مركب مصيرها عرق

حق اللبن والزيت

الكسرة والكراس

هم في عيونها برق

الما بحس ما بهم

والخان هموموا سرق

هذا المرتب تب

ما بسدها الفرقة

ويقف محبوب سدًا منيعًا داعمًا للمرأة بكلماته القوية، مؤمنًا بها وبقدراتها ودورها في الحياة، ويسعى جاهدًا في كل صورة البديعة التي يرسمها أن يمنحها القوة ويبعدها عن الضعف والوهن، فيقول:

إنثى ولا دسته رجال

تمشي ما بتطاتي

ما بين بئر وشاطي

تطلع عالي واطي

نهارها مع السواقي

وليلها مع الطواقي

وعمرها للجبال

نعم، حقًا المرأة عظيمة، وظل محبوب يتناول في أشعاره وصوره الإبداعية المرأة في كل مكان، في البيت، في الشارع، في المصنع، وفي السوق، وفي القرى والأرياف والبقاوي، مدافعًا عنها وعن دورها في الحياة وحققها في العمل والنضال من أجل الحرية ونيل حقوقها كاملة. كان محبوب أيضًا ذلك الزوج العظيم النبيل الصادق الوفي، وقال في السنبالية:

لما عرفتك اخترتك سعيد البال ..

وخت شبابي متيقن

عليك أمال

لا جيتك قبيله..

ولا رجيتك مال

ولا مسحور

ويوم ما كنت في عيني ..

أجمل من بنات الحور

جيتك عاشق اتعلم

من الأيام

ومن سأم الليالي البور

ومن أسر الولف كقال

لقيتك في طشاشي دليل..

وفي حرّ الهجير مهقيل

ركزت على رضاك عصاي

لقيتك في حياتي جذور

بنيتك اتلفحت بالنور

مهجنه من غنا الأطفال ..

ومن سعف النخيل والنيل

ومن وهج الشمس موال

نعم، وفاءً عظيمًا يعلمنا معنى الحب والوفاء لسيدة احتملت الكثير من أجل الوطن والفكرة، أمنت به، فكانت خير داعم لهذا الخير والحب والجمال، ركبت معه واختارت الطريق الصعب من أجل وطن وشعب وفكرة عظيمة. رجل بهذه المواصفات العظيمة منحه الله

قلبًا يحتمل حب الجميع، قلبًا أخضر يسع كل الناس بكل أشكالهم وطبائعهم، أحبهم بلا سبب ودون سبب. حقًا، ورغم المعاناة وشقاء الأيام وظلم الأنظمة الشمولية، إلا أنه استطاع الصمود في وجه كل العواصف العاتية التي واجهته في حياته، وكانت أميرة الجزولي هي من وقفت ودعمت وتحملت كل ذلك، فعملت على تنشئة بناته قويات صادقات.

فكتب محبوب لابنتيه مريم ومي من سجون الجلاء، وهي رسائل لأجيال وأجيال قادمة، فقال: طلعتن من زوايا السجن كالبلاب وبين السونكى والترباس وبالرقاق وحلق

الباب

وعبر السور زى النجمة والعصفور

تجرن جدولاً رفاق

من حبل العشم فتلات

من حقل الوطن شتلات

امكن الفى قلب جبتن لى

من تيايها شراع

منديلاً خيوطو شعاع

وكراساً مسطر بالضحي اللماع

وخط ايذا وشعورا الحى

شعورا الحى

وقالت لى قالت لى وقالت لى

سلاماً يا أبو مريم ومي

ثباتك شعلة فى ايدي

بناتك خلى راسن فوق

وحاشك الكلام النى

وحاتك ما انكسرنا وراك

ولابدأ يعود الحى

وفجراً كالكرب حيبين

وشعب تترب حي قوم

ويملا شوارع الخرطوم

وتجر مدامع الحلال

تجر النم تسوى القوق

فوق سودانا فوق سودانا فوق

بدل شاهيك اشرب دم إذا قلت الكلام النى

وأنا الما عندى ليهن شىء

لا فى البنك ولا فى الدين سوى الكلمة

المابتنداس

ولا بصبح مكان الرف ولا عصفورة جو

الكف

ولا صقر يحلق فوق وينزل كف

نبض الشعب أجمل من بريق الماس

وأجمل من حليب الستره ما حبيت

مشارب كاس

كما القمرية بين أغصانها أشرف من

موائد ناس

وأقرب للوطن من ناس

وخيراً جانا ما عم البلد وسواس

إذن فلتقرع الأجراس

مريم حضرى الكراس

أميرة ومي تعالن جاي

نغنى لآخر المشوار

نغنى لآخر الأنفاس

نغنى لآخر المشوار

نغنى لآخر الأنفاس...

نغنى لآخر الأنفاس...

وأيضاً كان قد أعلن عن فرحه وسعادته حينما أتت (مي)، الابنة الثانية، التي استقبلها بحب كبير جداً وسعادة فائقة، وهي أيضاً درس عظيم جداً قدمه لنا في حب البنات وعظمة دورهن في الحياة، فكتب تلك التبتة الجميلة، كلها أمنيات وحب وأمل، غيرت كثيراً من وعي السودانيين وفهمهم حول دور المرأة العظيم في الأسرة وما يمكن أن تقدمه، فكتب:

في اللحظة ديك والتو ... لحظة الميلا

كنتي نقطة ضوء

فرهدت بيك فرهيد وانتشيت بالريد

وطرت بيك الجو

قالوا أيضاً بت

قلت مالو ولو

بختي بختي .. أنت بتي .. أمي وأختي..
همي شيلي .. شيلي مني.. مني ختي

إتي

بشوفها عز التبتة

بتي البريدة مرتبة

دولابا داك والمرتب

جات من قبيل من مكتبا

أدت أبوها مرتباً

سدنا دين دكان حسين ... كستني توب

نجدنا كم.. كم مرتبة

جيهت بيتنا القديم

السقف داك والمسطة

قيرا قيرا يا مهيرة

ياشتلاية جاتا مطيرة

تكبري أنت تشيلي حملنا

وتزيدنا ترانا كملنا

نسمع عنك ما يفرحنا

الأستاذة دي كتر خيرا

يوم تلقانا هي ... بتوصلنا

وتحصلنا ... تفك الحيرة

ما بتتصنت وما بتتعتنت

ما بتاوق في حق غيرا



دار الرياضة أم درمان..

عادل يعقوب أحمد نور

ملخص

كانت دار الرياضة بأم درمان أكثر من مجرد ملعب لكرة القدم؛ فقد كانت مكاناً يحمل ذاكرة المدينة وروحها. ورغم بساطتها، بأرضها الترابية ومدرجاتها المتواضعة، فإنها جمعت الناس وجعلتهم يشعرون بأنهم جزء من حكاية واحدة تتجاوز الفوارق والانتماءات.

لم تكن قيمة دار الرياضة في المباريات فقط، بل في العلاقات التي نشأت حولها؛ فقد صنعت صداقات وروابط اجتماعية بين الجماهير، وجعلت المنافسة بين الفرق فرصة للضحك والتواصل، حيث كانت «المكاواة» جزءاً من المتعة دون أن تتحول إلى خصومة.

في أيام المباريات كانت أم درمان كلها تحضر إلى الملعب بأصوات المشجعين والبائعين وأجواء الألفة التي تحيط بالمكان. وعلى أرضها ظهر نجوم كبار مثل صديق منزل وجكسا وبرعي وسبت دودو، الذين ظلوا قريبين من الناس وليسوا مجرد أسماء رياضية بعيدة.

لهذا بقيت دار الرياضة رمزاً لأم درمان القديمة، ومدرسة تعلم الناس معنى الاختلاف بروح المحبة والاحترام. فهي لم تكن مجرد ملعب، بل مساحة جمعت المجتمع وحفظت ذكريات أجيال كاملة.



وصديق منزل، وغيرهم ممن لعبوا الكرة كما لو كانوا يعزفون لحناً تحفظه المدينة عن ظهر قلب.

لم يكونوا نجومًا بعيدين عن الناس. كانوا أبناء هذه الشوارع، تصافحهم في السوق، وتلتقيهم في الحافلة، وتشرب معهم الشاي على الرصيف. لذلك كان التصفيق لهم يشبه التصفيق لأحد أفراد الأسرة.

ولعل أجمل ما في دار الرياضة لم يكن ما يحدث داخل المستطيل الترابي، وإنما ما كان يحدث حوله.

هناك ولدت صداقات امتدت لعشرات السنين. وهناك تعارف أناس صاروا فيما بعد أصهاراً وجيراناً وشركاء عمر. كانت المدرجات تصنع مجتمعاً كاملاً، لا جمهوراً عابراً.

وكانت «المكاواة» فناً أم درامياً خالصاً. كلمات ساخرة، وضحكات عالية، وتعليقات ذكية، لكنها لا تجرح أحداً. ينتهي اللقاء، فيخرج الهللابي والمريخابي والموردابي يسرون في شارع واحد، يتجادلون حتى أقرب موقف للمواصلات، ثم يفترقون على موعد جديد مع مباراة أخرى، وضحكة أخرى.

في تلك الأيام، لم تكن كرة القدم سبباً للخصومة، بل مناسبة للقاء. وكانت المنافسة تزيد المحبة بدلاً من أن تنقصها.

لهذا لم تكن دار الرياضة مجرد ملعب. كانت مدرسة غير مكتوبة، تعلم الناس كيف يختلفون دون أن يفقدوا احترامهم لبعضهم، وكيف يهتفون لفريقهم دون أن يكرهوا الفريق الآخر.

ثمة أماكن لا تقاس بمساحتها، وإنما بما تركته من أثر في أرواح الناس. أماكن إذا غابت بقيت حاضرة، وإذا تغيرت ظلت صورتها الأولى معلقة في الذاكرة، لا يطالها الزمن. وكانت دار الرياضة بأم درمان واحدة من تلك الأماكن.

لم تكن ملعباً يفاخر بعشب أخضر أو مدرجات شاهقة، ولم تكن تعرف شيئاً عن مواصفات الفيفا أو كاميرات النقل الحديثة. كانت أكثر تواضعاً من كل ذلك، وأكثر ثراءً أيضاً. كانت قطعة من أم درمان، أو لعلها كانت أم درمان نفسها وهي ترتدي قميص كرة القدم.

كان الحوش المسور بالحجارة يشبه حوض المدينة. الأرض الترابية لم تكن عيباً، بل كانت جزءاً من الحكاية. وعلى الكراسي الحديدية المتلاصقة كان الناس يجلسون متجاورين، كأن المكان يخشى أن تتسلل المسافات بين القلوب، فيقرب الأجساد حتى تبقى الأرواح متألقة.

هناك، لم يكن أحد يسأل من أين جئت، ولا في أي حي تسكن، ولا ماذا تعمل. كان يكفي أن تدخل دار الرياضة حتى تصبح واحداً من أهلها.

وحين تبدأ المباراة، كانت أم درمان كلها تدخل الملعب.

تعرف أصوات المشجعين قبل أن ترى وجوههم. تعرف البائع الذي يحمل التسالي، وذلك الذي ينادي على الماء البارد، وصاحب الشاي الذي يعرف زبائنه واحداً واحداً. حتى الغبار الذي كانت تثيره الأقدام، كان يبدو وكأنه يشارك في التشجيع.

وعلى تلك الأرض مرّ رجال صاروا جزءاً من ذاكرة السودان؛ سبت دودو، قرعم، برعي، جكسا،



إنجلترا والأرجنتين.. نصف نهائي بطعم فوكلاند

إبراهيم هباني

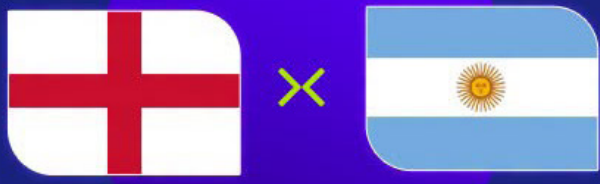
ملخص

تأهلت الأرجنتين إلى نصف نهائي كأس العالم بعد فوزها على سويسرا بنتيجة 3-1، لتضرب موعدًا مع إنجلترا في مواجهة تتجاوز الطابع الرياضي، لما تحمله من أبعاد تاريخية وسياسية.

وفي مونديال 1986، حققت الأرجنتين فوزًا تاريخيًا على إنجلترا بقيادة دييغو مارادونا، الذي سجل هدفه «يد الله» و«هدف القرن»، في مباراة اعتبرها كثير من الأرجنتينيين انتصارًا معنويًا بعد الحرب.

ترتبط مباريات المنتخبين بإرث حرب فوكلاند عام 1982، التي انتهت بانتصار بريطانيا، لكنها بقيت حدثًا مؤثرًا في الذاكرة الأرجنتينية، ما منح مواجهتهما الكروية رمزية خاصة.

يتجدد اللقاء اليوم بقيادة ليونيل ميسي لجيل جديد من اللاعبين، في مباراة ينتظرها العالم، حيث يلتقي التاريخ والرمزية مع المنافسة على بطاقة التأهل إلى نهائي كأس العالم.



الأرجنتين و إنجلترا

نصف نهائي كأس العالم



الأربعاء 15-7-2026

10:00 PM



أتالانتا ستاديوم



عُرف لاحقًا بـ«يد الله»، ثم عاد ليسجل «هدف القرن» بعد مراوغة تاريخية لخمسة لاعبين إنجليز وحارس المرمى. بالنسبة لكثير من الأرجنتينيين، لم تكن تلك المباراة مجرد انتصار كروي، بل انتصارًا رمزيًا أعاد إليهم شيئًا من الكبرياء الذي فقدوه في الحرب.

واليوم، وبعد أربعة عقود، يتجدد الموعد. مارادونا غاب، لكن ذكره لا تزال حاضرة، بينما يقود ليونيل ميسي جيلًا جديدًا من اللاعبين في مواجهة تحمل كل ثقل الماضي، دون أن تكون أسيرة له.

قد تتجاوز كرة القدم السياسة، لكنها لا تمحو التاريخ. وعندما تلتقي الأرجنتين وإنجلترا، فإن العالم لا يشاهد مباراة على بطاقة التأهل إلى النهائي فحسب، بل يتابع فصلًا جديدًا من واحدة من أكثر المنافسات رمزية في تاريخ اللعبة، حيث يلتقي إرث فوكلاند، و«يد الله»، و«هدف القرن»، في ليلة كروية ينتظرها العالم بأسره.

حسنت الأرجنتين تأهلها إلى نصف نهائي كأس العالم بعد فوزها المثير على سويسرا 3-1، لتضرب موعدًا مع إنجلترا في مواجهة تتجاوز حدود كرة القدم، وتعيد إلى الواجهة واحدة من أكثر القصص إثارة في تاريخ الرياضة والسياسة.

هذه ليست مجرد مباراة بين منتخبين عريقين، بل مواجهة تحمل إرثًا تاريخيًا بدأ مع حرب فوكلاند عام 1982، أو «المالفيناس» كما يسميها الأرجنتينيون. انتهت الحرب بانتصار بريطاني، لكنها بقيت جرحًا مفتوحًا في الذاكرة الأرجنتينية.

وبعد أربع سنوات فقط، جاء الرد على المستطيل الأخضر. ففي ربع نهائي كأس العالم 1986، هزمت الأرجنتين إنجلترا 2-1 بقيادة ديفغو مارادونا، في واحدة من أشهر مباريات المونديال.

خلال أربع دقائق فقط، صنع مارادونا أسطوره. سجل الهدف الأول بيده، فيما

لقد فعل ترامب بكرة القدم ما فعله بالديمقراطية

بقلم أليستر سكراتون

لقد حوّل الرئيس دونالد ترامب نظاماً آخر قائماً على القواعد إلى ساحة للشك والضغط والادعاءات بالتلاعب الخفي.

طُرد مهاجم المنتخب الأمريكي لكرة القدم، فولارين بالوغون، بعد تسجيله هدفاً في مباراة دور الـ32 من كأس العالم 2026 ضد البوسنة والهرسك. عادةً ما يُعاقب اللاعب بالإيقاف لمباراة واحدة تلقائياً عند حصوله على بطاقة حمراء. ولكن بعد أن اتصل ترامب برئيس الفيفا، جياني إنفانتينو، للاحتجاج، أعلن الفيفا

تأجيل الإيقاف لمدة عام، مما يُتيح لبالوغون فرصة مواجهة بلجيكا في دور الـ16. فازت بلجيكا بنتيجة 4-1 على أي حال، ونشرت بتغريدة ساخرة صورة للاعبين يحتفلون مع عبارة «أقبلوا هذا». لكن ربما يكون ترامب قد نجح على أي حال. فقد زرع الشكوك في نظام كرة القدم، وأخلّ بما اعتبره الكثيرون نظاماً قائماً على القواعد في الملعب، وساهم في تأجيل نظريات المؤامرة حول قرارات الحكام المستقبلية.

وصف الاتحاد الأوروبي لكرة القدم (يويفا)، الهيئة الإدارية لكرة القدم الأوروبية، قرار إلغاء الحظر بأنه غير مسبوق، لا سيما بعد ضغوط علنية من رئيس دولة. وحذر من أنه «عندما لا يضمن القائمون على تطبيق القواعد نزاهة اللعبة، فإن مصداقية المنافسة تصبح على المحك».

استبدل كلمة «لعبة» بـ«انتخابات»



و«منافسة» بـ«ديمقراطية»، وستتضح لك استراتيجية ترامب. لقد زرع تشكيك ترامب في نتائج الانتخابات الرئاسية لعام 2020 الشكوك حول ما وصفه المسؤولون والخبراء المستقلون بأنه تصويت حر ونزيه. وقد ساهم ذلك في إلهام مزاعم مماثلة من قبل شعبيين يمينيين آخرين، بما في ذلك في البرازيل. ردّ إنفانتينو، الذي تربطه علاقة وثيقة بترامب بل ومنحه جائزة نوبل للسلام، على الانتقادات قائلاً إن الهيئات القضائية للفيفا تعمل باستقلالية تامة عن السياسيين. وأضاف أنه يتلقى اتصالات من العديد من رؤساء الدول دون السماح لهم بالتأثير على السياسات. لكن الرد قد يغفل جوهر الموضوع. ما يبرع فيه ترامب هو زرع الشكوك. حتى أنه استخدم الكلمة نفسها - «مُزور» - لوصف أي فوز لبلجيكا دون عودة بالوغون إلى الفريق. ولزيادة الطين بلة، وصف الحكم البرازيلي بأنه «مُرِيب». دافع الفيفا عن الحكم، لكن ذلك زاد من الشكوك.



تجمع مشجعو المنتخب المغربي في ولاية ماساتشوستس خلال بطولة كأس العالم لكرة القدم 2026.



يؤدي المشجعون النرويجيون رقصة «التجديف الفاينكنجي»، وهي احتفال جماعي يقلد فيه المشجعون حركة التجديف في قارب، وهم يهتفون «روا».

سرعان ما تتلاشى الحقائق والأخطاء في أي قضية لتتحول إلى متاهة غامضة من الاتهامات والانتهاكات المضادة، حيث يصبح الشك أقوى من الأدلة. حتى لو كان إنفانتينو محققاً، فقد نجح ترامب مع ذلك في إضعاف الثقة في مؤسسة أخرى.

لا يشترط أن يكون الحكام فاسدين حتى يعتقد بعض المشجعين أن المباراة كانت مُدبّرة. ولا يشترط أن يكون مسؤولو الانتخابات قد ارتكبوا مخالفات حتى يعتقد بعض الناخبين أن النتيجة سُرقت. يكمن الضرر في قبول عدد كافٍ من الناس فكرة أن جهات نافذة في الخفاء قادرة على التلاعب بالقواعد والتأثير على النتائج. هناك أدلة تشير إلى أن الفضيحة بدأت تؤثر بالفعل على المباريات. فعندما قلبت الأرجنتين تأخرها بهدفين نظيفين أمام مصر لتفوز عليها يوم الثلاثاء، لم يمض وقت طويل حتى تم ربط قرارات الحكام المثيرة للجدل بتأثيرات سياسية.

لا تزال خطة ترامب فعّالة وناجحة

اليسستير سكراتون هو رئيس قسم الاتصالات
إدارة المعرفة في International Idea

الديوك الفرنسية تتصدر الترشيحات.. كيف يرى حاسوب أوبتا العملاق سباق المربع الذهبي في كأس العالم 2026؟

بعد 100 مباراة حافلة بالإثارة والمفاجآت، وصلت بطولة كأس العالم 2026 إلى محطاتها الأهم مع اكتمال عقد الدور نصف النهائي، حيث لم يتبق سوى أربعة منتخبات من عمالقة كرة القدم العالمية: فرنسا، إسبانيا، إنجلترا، والأرجنتين، وجميعها سبق لها التتويج بكأس العالم، في مشهد يعكس حجم المنافسة وقوة النسخة الحالية.

ملخص



سجله الخالي من الهزائم للمباراة السادسة والثلاثين تواليًا، وهي أطول سلسلة في تاريخه. وتمنح توقعات أوبتا إسبانيا فرصة 42.3% للوصول إلى النهائي، بينما تبلغ نسبة تتويجها باللقب 23.4%، لتحتل المركز الثاني في قائمة المرشحين.

إنجلترا.. بيلينغهام يصنع الفارق

قد لا تكون إنجلترا قدمت أفضل مستوياتها الفنية، لكن منتخب المدرب توماس توخيل أثبت مرة أخرى أنه يعرف كيف ينتصر في المباريات الكبرى.

وجاء التأهل إلى نصف النهائي بعد الفوز على النرويج، في مباراة تألق خلالها نجم ريال مدريد جود بيلينغهام، الذي سجل هدفين حاسمين وقاد منتخب بلاده لقلب النتيجة قبل أن يؤكد مورغان روجرز الانتصار بهدف ثالث في الوقت الإضافي.

وبات بيلينغهام أول لاعب يسجل هدفين أو أكثر في مباراتين متتاليتين بالأدوار الإقصائية لكأس العالم منذ الأسطورة الأرجنتيني دييغو مارادونا في مونديال 1986.

كما واصلت إنجلترا حضورها اللافت في البطولات الكبرى، بوصولها إلى نصف النهائي للمرة الرابعة منذ عام 2018، وهو الرقم نفسه الذي حققته طوال تاريخها قبل ذلك.

وتشير محاكاة أوبتا إلى أن المنتخب الإنجليزي يمتلك فرصة 50.9% لتجاوز الأرجنتين والوصول إلى النهائي، بينما تبلغ احتمالية تتويجه بكأس العالم 21.9%.

الأرجنتين.. حامل اللقب لا يزال حاضرًا

رغم احتلالها المركز الرابع في توقعات أوبتا، فإن الأرجنتين تبقى منافسًا لا يمكن الاستهانة به، خاصة مع خبرتها الكبيرة في الأدوار الإقصائية. وتأهل منتخب ليونيل سكالوني بعد فوز صعب على سويسرا، التي صمدت طويلاً رغم لعبها بعشرة لاعبين عقب طرد بريل إمبولو بعد مراجعة تقنية الفيديو.

وسجل أليكسيس ماك أليستر الهدف الأول للأرجنتين من ركلة ركنية نفذها ليونيل ميسي، قبل أن يحسم جوليان ألفاريز المواجهة بهدف رائع في الوقت الإضافي، ثم أضاف لاوتارو مارتينيز الهدف الثالث.

ورغم أن ليونيل ميسي لم يسجل للمرة الأولى

وقبل انطلاق مواجهتي نصف النهائي، أصدر حاسوب أوبتا العملاق أحدث توقعاته المبينة على أكثر من 25 ألف محاكاة، كاشفًا عن نسب تأهل كل منتخب إلى النهائي وفرصه في إحراز اللقب العالمي.

فرنسا.. المرشح الأول لاعتلاء عرش العالم

يرى نموذج أوبتا الإحصائي أن المنتخب الفرنسي يدخل المرحلة الحاسمة وهو المرشح الأوفر حظًا للفوز بالبطولة، بعدما قدم مستويات ثابتة منذ بداية المنافسات، معتمدًا على قوة هجومية كبيرة بقيادة كيليان مبابي وعثمان ديمبيلي.

وتمنح المحاكاة المنتخب الفرنسي فرصة تبلغ 57.7% لتجاوز إسبانيا في نصف النهائي، بينما تصل احتمالية تتويجه بكأس العالم إلى 34%، وهي أعلى نسبة بين جميع المنتخبات المتبقية.

ويواصل منتخب المدرب ديديه ديشامب كتابة التاريخ، بعدما أصبح أول مدرب يحقق 20 انتصارًا في نهائيات كأس العالم، كما سيخوض مباراته السادسة والعشرين في البطولة، منفردًا بالرقم القياسي لعدد المباريات التي قاد فيها منتخبًا في تاريخ المونديال. وعلى المستوى الفردي، يتصدر كيليان مبابي قائمة هدافي البطولة برصيد ثمانية أهداف بالتساوي مع ليونيل ميسي، فيما أضاف عثمان ديمبيلي خمسة أهداف، ليصبح الثنائي الفرنسي من أكثر الثنائيات الهجومية تأثيرًا في البطولة.

إسبانيا.. سلسلة تاريخية واختبار صعب

رغم أن فرنسا تتصدر الترشيحات، فإن المنتخب الإسباني لا يقل خطورة، بعدما واصل عروضه القوية بقيادة المدرب لويس دي لا فوينتي.

وتأهل «لا روخا» بعد انتصار مثير على بلجيكا بفضل البديل الذهبي ميكيل ميرينو، الذي كرر سيناريو دور الـ16 وسجل هدف الفوز في اللحظات الأخيرة.

كما توقفت السلسلة الدفاعية التاريخية لإسبانيا بعد 649 دقيقة دون استقبال أي هدف في كأس العالم، إثر هدف التعادل البلجيكي، لكن المنتخب الإسباني نجح في الحفاظ على

FINAL WINNER

France 🇫🇷 1

57.7%

34%

Spain 🇪🇸 2

42.3%

23.4%

England 🏴󠁧󠁢󠁥󠁮󠁧󠁿 3

50.9%

21.9%

Argentina 🇦🇷 4

49.1%

20.6%

خالصة تجمع فرنسا وإسبانيا، في لقاء يتوقعه الحاسوب العملاق باعتباره النهائي المبكر للبطولة، بينما تصطدم إنجلترا بحاملة اللقب الأرجنتين في مواجهة تعيد إلى الأذهان واحدة من أشهر المنافسات في تاريخ كأس العالم.

وتشير الأرقام إلى تقارب كبير في اللقاء الثاني، في حين تبدو فرنسا صاحبة الأفضلية أمام إسبانيا، إلا أن الفوارق تبقى ضئيلة في بطولة أثبتت منذ انطلاقها أن المفاجآت جزء أساسي من أحداثها.

هل تصدق توقعات أوبتا؟

المثير أن حاسوب أوبتا نجح قبل انطلاق البطولة في توقع وصول المنتخبات الأربعة المرشحة الأولى إلى نصف النهائي، وهو ما يمنح توقعاته الحالية مزيداً من المصداقية. لكن تاريخ كأس العالم يؤكد أن النماذج الإحصائية، مهما بلغت دقتها، لا تستطيع التنبؤ بكل شيء، فالتفاصيل الصغيرة، واللحظات الحاسمة، وتآلق النجوم، قد قلب كل الحسابات خلال 90 دقيقة فقط.

في البطولة، فإنه واصل صناعة الفارق من خلال صناعة الأهداف وقيادة اللعب.

كما عزز المنتخب الأرجنتيني رقمه المميز في المباريات الممتدة إلى الوقت الإضافي، بعدما حقق انتصاره الحادي عشر في 13 مباراة خاضها في كأس العالم بعد انتهاء الوقت الأصلي بالتعادل. وتبلغ فرصة الأرجنتين في بلوغ النهائي 49.1%، بينما تصل احتمالية احتفاظها باللقب إلى 20.6%، وهي الأقل بين الفرق الأربعة، لكن الفارق الإحصائي يظل محدوداً للغاية.

نسب حاسوب أوبتا قبل نصف النهائي

المنتخب	التأهل إلى النهائي	بأس العالم
فرنسا	57.7%	34.0%
إسبانيا	42.3%	23.4%
إنجلترا	50.9%	21.9%
الأرجنتين	49.1%	20.6%

مواجهتان من العيار الثقيل

يشهد نصف النهائي مواجهة أوروبية



تعزية

تتقدم مجلة (**عق**) بخالص التعازي وصادق المواساة إلى حكومة دولة قطر، والشعب القطري الشقيق، والأسرة الحاكمة، في وفاة صاحب السمو الأمير الوالد

الشيخ حمد بن خليفة ثاني

نسأل الله أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته، وأن يلهم أهله وذويه والشعب القطري جميل الصبر والسلوان.

إنا لله وإنا إليه راجعون